معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٩٥)

السوق المصرية للغزول

يونية ٢٠٠٦

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٥)

السوق المصرية للغزول

يونية ٢٠٠٦

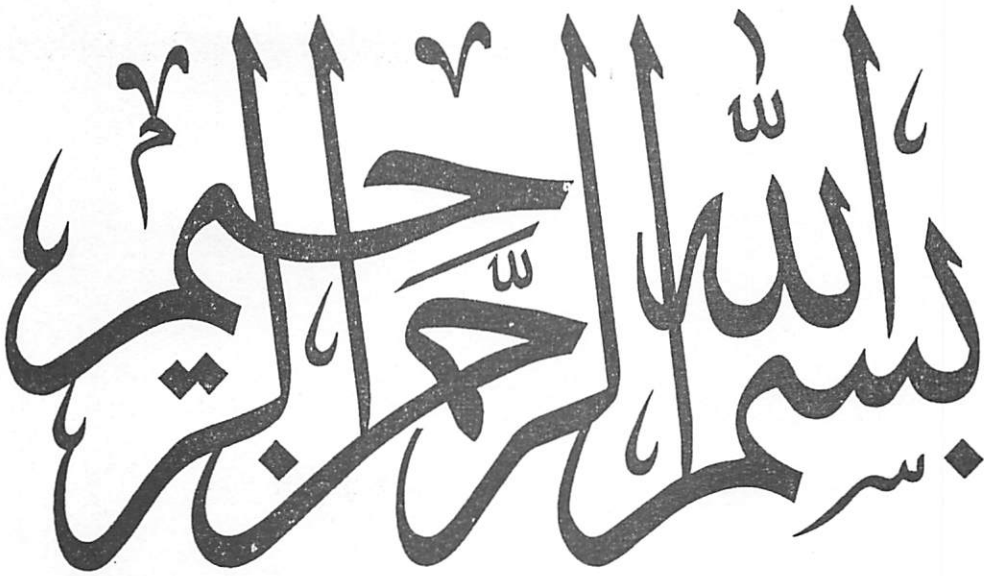
بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

السـوق المصريـــة للغـزول

مستخلص

السوق المصرية للغزول

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأطراف المتعاملة فى السوق المصرية للغزول ثم الكشف عن مواطن ونوعية المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعة بغرض تحديد السياسات والأدوات اللازمة للتغلب عليها بهدف النهوض بهذه الصناعة . ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم الإستقرار هى السمة المميزة لصناعة الغزول حيث التقلبات فى الإنتاج ، والأسعار والمخزون فى هذه الصناعة ، كما تحقق صناعة الغزول أقل معدلات للعائد على مبيعاتها والقيمة المضافة فى إنتاجها بالقياس إلى غيرها من حلقات الإنتاج والتصنيع فى سلسلة إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى ، كذلك تساهم صناعة الغزول والمنسوجات فى مجملها فى التراكم الرأسمالى فى الصناعة ، وإن كان ذلك ينحصر وبشكل أساسى فى الإضافة إلى المخزون السلعى ، وتعد مدخراً صافياً للنقد الأجنبى .

إن سمة عدم الإستقرار فى صناعة الغزول ، وضعف معدلات العائد والقيمة المضافة بها يعزى إلى الكثير من الأسباب من بينها إرتفاع أسعار الألياف الخام الطبيعية المنتجة محلياً ، وتردد الدولة فى تحمل أعباء الدعم الذى تقدمه لهذه الصناعة إلى جانب غياب الجودة فى الأقطان المنتجة مما يحمل صناعة الغزول بأعباء مالية إضافية لتجنب هذه العيوب. كما أن منشآت تجهيز الألياف الخام تحقق عائداً مرتفعاً على خدماتها على حساب صناعة الغزول بسبب السياسة المتصلة بتسعير خدمات المنشآت المشتغلة بتجهيز هذه الألياف . ويضاف إلى ذلك أيضاً إرتباط صناعة الغزول ، وكذلك صناعة المنسوجات فى تصريف جانباً كبيراً من إنتاجها على الأسواق الخارجية ، والتى بدأت قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية على التناقص مع إلغاء نظام الحصص ، وتطبيق إتفاقية الجات . كما أن تناقص القدرة التنافسية لصناعة الغزول، ومن ثم صناعة النسيج والملابس الجاهزة فى الأسواق الخارجية ، يمكن أن يعزى بدوره إلى إعتماد صناعة الغزول على منشآت القطاع العام/الأعمال العام والتى تقوم على إنتاج مايقرب من ٦٣% من غزول القطن (فى عام ٢٠٠٤/٠٣) والتى توصف بغياب الكفاءة الإنتاجية فيما بينها ، وهو مايعزى أساساً إلى وجود القصور الإدارى فى هذه المنشآت مع إرتفاع تكلفة مكون الأجور ، وأعباء خدمة الدين من القيمة الإجمالية للإنتاج بها مع ضعف مستويات الإنتاجية بها.

ومن أهم توصيات الدراسة من أجل النهوض بهذه الصناعة إنشاء صندوق لموازنة الأسعار فيما بين حلقات إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى. وتفعيل الدور المخطط للمؤسسات والتنظيمات المعنية يفتح الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات ، وإجراء الدراسات المتأنية لتجنب ماقد ينشأ عن إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) من نتائج سلبية على هذه الصناعة ، مع إعادة هيكلة أعباء خدمة الدين والعمالة بمنشآت القطاع العام وتطوير إدارة هذه المنشآت وغيرها من الأدوات الواردة فى مضمون الدراسة.

" Abstract "

" The Egyptian market of yarn "

This study aims to identify dealers, problems and constraints in the Egyptian market of yarn. This is to identify the required policies and tools for development of this industry. The main derived conclusions are: (1) The instability of this industry as reflected in fluctuations of production, stocks and prices, (2) This industry achieves a low return on sales and value added in production in comparison with other industries in the chain of producing and transforming the raw fibers into final products, (3) The industry of yarn contributes to capital accumulation. This contribution is blocked basically in the stock increase., (4) This industry contributes to saving foreign currency.

The instability of yarn industry is explained by many causes, among of which are: (1) The price increases of produced raw fibers, (2) The absence of the governmental decissive decision for supporting this industry, (3) The poor quality of produced raw cotton, (4) The firms of raw fibers preparation earn high profits on the account of other industries in the chain, because of pricing policy of their services, (5) The yarn and textiles industries depend on foreign markets for selling a great portions of their products. The competitive ability of these industries in the foreign markets decreased after the application of world trade organization conditions, (6) The public firms, producing the greatest portion of yarn are inefficient because of the poor management, the high costs of employment and debts.

For developing and expanding this industry, the study recommended; (1) The establishment of a fund for balancing prices, (2) Activation of the role of Agencies and institutions concerning promotion of yarn and textile exports, restructuring the public firms of yarn production, and other policies and tools mentioned in the study.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
١- الفصل الأول : الأطراف المشاركة والمتعاملة فى السوق المصرية للغزول ، والمشاكل والمعوقات	١
١- الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول	١
٢- مشكلات ومحددات صناعة الغزول والمنسوجات	٥
٢- الفصل الثانى : نشاط الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول	١٣
١- منتجى الألياف الخام الطبيعية	١٣
٢- منشآت تجهيز وإعداد الألياف الخام	٢٠
٣- منشآت تصنيع الغزول	٢١
٤- منشآت تصنيع المنسوجات	٣٩
٥- الدولة وقطاع التجارة الخارجية	٤٢
٦- أطراف أخرى	٦٢
٣- الفصل الثالث : نتائج نشاط وتعامـــل الأطراف المشاركة فى سوق الغزول لعام ٢٠٠٤/٠٣	٦٥
١- الإنتاج والمبيعات	٦٦
٢- نتائج النشاط والتعامل فى السوق على أهداف الأطراف المشاركة ومواطن القصور والجذب.....	٧١
(١/٢) بالنسبة للأطراف المنتجة	٧١
(٢/٢) الأطراف الأخرى والقيمة المضافة وتوزيعاتها ...	٨١
(٣/٢) التكونيات الرأسمالية	٩٣
(٤/٢) المساهمة فى توفير النقد الأجنبى	١٠٢
٤- الفصل الرابع : نتائج وتوصيات الدراسة.....	١٠٤
٥- المراجـــع	١١٤

فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (١) عدد المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف الخام ، وتصنيع الغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .	١١
جدول رقم (٢) المساحة المنزرعة بالقطن ، والكتان ، ومتوسط إنتاجية وتكلفة وصافى عائد الفدان منها خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ .	١٧
جدول رقم (٣) المركز الإحصائى للقطن المصرى فى مواسم ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤ .	١٩
جدول رقم (١/٤) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) فى منشآت تصنيع الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٤) .	٢٥
جدول رقم (٢/٤) معدلات التغير السنوى فى الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة فى منشآت تصنيع الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣) .	٢٥
جدول رقم (٣/٤) متوسط سعر المنتج من الغزول القطنية فى منشآت قطاع الأعمال العام / والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣) .	٢٦
جدول رقم (٤/٤) العرض ، والإستخدامات من الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣) .	٢٦
جدول رقم (١/٥) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) فى منشآت تصنيع غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣) .	٢٩
جدول رقم (٢/٥) معدلات التغير السنوى فى الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة فى منشآت تصنيع غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣).	٢٩
جدول رقم (٣/٥) متوسط سعر المنتج من غزول الكتان فى منشآت قطاع الأعمال العام ، والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٠
جدول رقم (٤/٥) العرض والإستخدامات من غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣)	٣٠

تابع فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (١/٦) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة ومتوسط سعر المنتج فى صناعة غزول الجوت خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣)	٣٢
جدول رقم (٢/٦) العرض ، والإستخدامات من غزول الجوت خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨- ٢٠٠٤/٠٣).	٣٢
جدول رقم (١/٧) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) فى منشآت تصنيع غزول الصوف خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٥
جدول رقم (٢/٧) الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة فى منشآت تصنيع غزول الصوف خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٥
جدول رقم (٣/٧) متوسط سعر المنتج من غزول الصوف فى منشآت قطاع الأعمال العام ، والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣) .	٣٦
جدول رقم (٤/٧) العرض ، والإستخدامات من الغزول الصوفية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٦
جدول رقم (٨) الإنتاج من الألياف والغزول الصناعية بمنشآت القطاع العام ، والخاص لعام ٢٠٠٤/٠٣.	٣٨
جدول رقم (٩) هيكل إنتاج المنسوجات فى الصناعة المصرية لعام ٢٠٠٤/٠٣ .	٤١
جدول رقم (١٠) مساهمة كل من القطاع العام /الأعمال العام ، والقطاع الخاص فى إنتاج المنسوجات فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٤٣
جدول رقم (١١) أسعار المنسوجات المنتجة بمنشآت القطاع العام ، والقطاع الخاص فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٤٤
جدول رقم (١/١٢) الصادرات ، والواردات من المنسوجات ومصنوعاتها خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠٠٤ .	٤٨
جدول رقم (٢/١٢) هيكل الصادرات من المنسوجات ومصنوعاتها خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠٠٤) .	٤٨

تابع فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (١٣) الصادرات ، والواردات والميزان التجارى للألياف الخام الطبيعية والصناعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤) .	٥٠
جدول رقم (١٤) أسعار الصادرات ، والواردات من الألياف الخام خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) .	٥٢
جدول رقم (١٥) الأرقام القياسية للميزة النسبية الظاهرة للألياف ، والغزول ، والمنسوجات ومنتجاتها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) .	٥٧
جدول رقم (١٦) نصيب الصادرات المصرية فى إجمالى الصادرات العالمية من ألياف القطن ، والكتان ، والغزول ، والمنسوجات ، والملابس الجاهزة خلال السنوات (١٩٩٥ – ٢٠٠٣).	٥٨
جدول رقم (١٧) الإنتاج ، وصافى مبيعات الإنتاج التام فى صناعة الغزول ، والمنسوجات لعام ٢٠٠٤/٠٣ .	٧٢
جدول رقم (١٨) صافى العائد (الأرباح) فى منشآت تجهيز الألياف ، وتصنيع الغزول والمنسوجات ، والملابس الجاهزة لعام ٢٠٠٤/٠٣.	٧٥
جدول رقم (١٩) المكونات السعرية لأسعار المنتج للألياف الخام ، والغزول ، والمنسوجات خلال عام ٢٠٠٤/٠٣.	٨٢
جدول رقم (٢٠) متوسط أجر وإنتاجية العامل فى صناعة تجهيز الألياف وتصنيع الغزول ، والمنسوجات والملابس الجاهزة لعام ٢٠٠٤/٠٣ .	٨٦
جدول رقم(٢١)الوزن النسبىللقيمةالمضافةالصافيةالمباشرة فىالقيمةالإجمالية لإنتاج وصناعات الألياف، والغزول، والمنسوجات، وتوزيعها النسبى خلال عام٢٠٠٤/٠٣.	٩٤
جدول رقم (٢٢) الوزن النسبى للقيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة فى القيمة الإجمالية لإنتاج وصناعات الألياف ، والغزول ، والمنسوجات ، وتوزيعها النسبى خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٩٥
جدول رقم (٢٣) التكوينات الرأسمالية ، ورأس المال المستثمر فى الأصول الثابتة فى صناعات الغزل ، والنسيج والملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٩٧
جدول رقم (٢٤) التغير فى المخزون السلعى لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ .	١٠١

"المقـــدمـة"

تشكل سوق أي من المنتجات السلعية أو الخدمية المناخ الذي تعمـل فـى إطـاره المنشأة أو المؤسسة المنتجة للسلعة أو الخدمة – وفى ظل هـذا الإطـار تتخـذ المنشـأة القرارات المتصلة بتخصيص مواردها وتحديد مستوي إنتاجها . ومن الطبيعـى أن لاتتـأثر قرارات المنشأة فى هذا الشأن بحجم مواردها وإمكانياتها الفنية والإدارية فقط ، بل يحكمها فى ذلك أيضاً سلوكيات الأطراف الأخري ذات الصلة بنشاط المنشأة والمتعاملة فـى نفـس سوق السلعة مثل الطرف (أو الأطراف) المورد للمدخلات والخدمات اللازمة لنشاط المنشأة ، وكذلك الأطراف المستهلكة أو المستخدمة لمخرجاتها . كما يشارك فى ذلك أيضاً سـلوكيات أطراف أخري مثل المؤسسات ذات الصلة بتمويل نشـاط المنشـأة أو المنشـآت المماثلـة الخارجية حيث إستيراد أو تصدير مخرجات المنشـأة أو المـدخلات اللازمـة لنشـاطها . وبالإضافة إلى ذلك أيضاً هناك الإطار المؤسسي والتنظيمى الذى يؤثر على قرارات المنشأة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره علـى قـرارات الأطـراف الأخرى ذات الصلة بنشاط المنشأة .

.وفى إطار المفهوم السابق لدراسة السوق ، كثيراً ماتثار بعض المشكلات أو المحددات التى تواجه المنشآت المصرية المشتغلة بتصنيع غزول المنسوجات والتى تعزوها مثل هـذه المنشآت إلى الأطراف الأخرى المشاركة والمتعاونة معها فى سوق هذه المنتجات ، حيـث هناك من المشكلات التى قد تعزي إلى موردي إحتياجات هذه الصناعة مـن المـادة الخـام الأساسية سواء من حيث الأصناف أو جودة هذه الخامات أو إرتفاع أسعارها ، وهناك مـن المشكلات التى قد تعزي إلى الطرف المستخدم لإنتاجها من الغزول (صـناعة المنسـوجات) حيث قلة طلبها على إنتاج الطرف الأول من الغزول إما بسبب ضعف طاقتها الإسـتيعابية أو الإدعاء بعدم جودة هذه الغزول ونوعيتها . كما أن كلا من الطرفين قد يعـزو جانـب مـن المشاكل أو المحددات التى تواجه صناعته إلى منافسة الأطـراف الخارجيـة فـى السـوق الوطنية . كما قد تشكو هذه الأطراف أو أى منها من عـدم ملائمـة السياسـة الإئتمانيـة المتصلة بنشاطها أو السياسات الإقتصادية التى تشارك فى تشكيل المناخ الذى تعمـل فـى إطاره .

ولهذا كانت دراسة السوق المصرية للغزول هى الهدف الأساسي للدراسة الحالية. فدراسة وتحليل سوق أي من المنتجات السلعية أو الخدمية في إطار العلاقات المتشابكة مع الأطراف الأخري المتعاونة في إنتاج السلعة أو الخدمة والمستخدمة لها يعد من الأدوات الكاشفة لمواطن ونوعية المشاكل أو المحددات التى تواجه إنتاج السلعة أو الخدمة ومن ثم تحديد الأدوات والسياسات اللازمة للتغلب عليها. وفي هذا الشان هناك الكثير من التساؤلات التى يمكن أن تطرح نفسها للإجابة عليها من قبل مثل هذه الدراسات، حيث هناك من التساؤلات التى يمكن أن تطرح حول نشاط أى من الأطراف المتعاملة في سوق السلعة ونتائج أعمالها بالنسبة لأهدافها المنشودة لتواجدها في هذه السوق، ومن هذه التساؤلات – وعلى سبيل المثال– ما هو حجم نشاط أو تعاملات المنشأة المتواجدة في السوق؟ ... وهل تحقق المنشأة فائضاً مناسبا؟... وهل يتحقق هذا الفائض بدون دعم من الدولة أو أي من الأطراف الأخري المتعاملة معها؟... وهل يحقق هذا الفائض عائداً مناسباً على إستثماراتها في النشاط، ... وما هى توقعات قدرة المنشأة على الإستمرار في النشاط؟ وغيرها من التساؤلات. كذلك أيضاً هناك بعض التساؤلات الأخري التى يمكن أن تطرح حول مساهمات الطرف المنتج للسلعة أو الخدمة والأطراف الأخري المتعاملة معه في التنمية الإقتصادية، ومن بينها – وعلى سبيل المثال– ما هى القيمة المضافة التى يساهم به أي من هذه الأطراف؟.... وما هو توزيع الدخل الناشئ عن نشاط هذه الأطراف؟.... وما هى قيمة التحويلات الضمنية ما بين الأطراف المتعاونة في إنتاج السلعة والمستخدمة لها؟.

إن صناعة غزول المنسوجات تعد حلقة من حلقات إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى من منسوجات وملابس جاهزة، ومن ثم فقد يكمن بعض من المشاكل أو المعوقات التى تواجه صناعة الغزول في أي من حلقات الإنتاج أو التصنيع السابقة أو اللاحقة لها، كما قد يكمن البعض الآخر منها داخل هذه الصناعة ذاتها، أو في سلوكيات الأطراف الأخري المتعاملة في سوق الغزول أو المشاركة في تشكيل إطارها المؤسسي والتنظيمى. ولذلك إذا كانت الدراسة الحالية تستهدف الكشف عن مواطن ونوعية المشاكل التى تواجه صناعة الغزول تمهيداً لإقتراح الأدوات والسياسات اللازمة للتغلب عليها فإن ذلك يستلزم بالتبعية تحديد حلقات الإنتاج والتصنيع السابقة واللاحقة لها ثم التعرف على نشاط الطرف الممثل لكل من هذه الحلقات وإتجاهات تعاملاته داخل هذه السوق، إلى جانب نشاط الأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق والخارجة عن حلقات الإنتاج والتصنيع. ولهذا يقوم منهج الدراسة على رسم خريطة طريق لإنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها

النهائى، بدءاً من مرحلة إنتاج الألياف الخام، ومروراً بحلقات تصنيعها المختلفة، وإنتهاءً بحلقات تصنيع المنسوجات والملابس الجاهزة، ثم توصيف نشاط الطرف الممثل لكل من هذه الحلقات من حيث حجم الإنتاج والمعروض، والأسعار، والمخزون، والطاقة الإنتاجية، والمؤشرات المرتبطة بتحقيق الهدف من تواجده وتعامله في هذه السوق. ويتوازي مع ذلك أيضاً توصيف وتحليل نشاط الأطراف الأخرى الخارجة عن إطار حلقات الإنتاج والتصنيع والمتعاملة مع هذه السوق (مثل الدولة، وقطاع التجارة الخارجية)، متضمنا في ذلك المؤشرات المرتبطة بالأهداف التى تسعى إلى تحقيقها من خلال تعاملها في هذه السوق، وحيث يلى ذلك إستخلاص نوعية المشاكل أو المعوقات التى تواجه صناعة الغزول، ومواطن تواجدها، والأدوات والسياسات المقترحة للتغلب عليها.

هذا وإذا كانت الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة السوق المصرية للغزول فإن ذلك ليس في إطار دراسة تحليلية للعرض، والطلب على الغزول، ولكن في إطار التساؤلات السابق ذكرها حول نشاط وتعاملات الأطراف المشاركة في هذه السوق، ونتائج تعاملاتها على أهدافها المنشودة من هذه المشاركة والتعاملات، وتحديد مواطن المشاكل أو المعوقات التى تواجه نشاطها والأدوات المقترحة للتغلب عليها. ولتحقيق هدف الدراسة، قسمت إلى ثلاثة فصول يتضمن الفصل الأول منها التعريف بالأطراف المشاركة والمتعاملة في السوق الوطنية للغزول، ثم التعريف بالمشكلات والمعوقات التى تواجه نشاطها من واقع رصدها عن طريق الدراسات السابقة للمؤسسات المعنية. أما الفصل الثانى من الدراسة فيتضمن التعريف بنشاط كل من الأطراف الممثلة لحلقات الإنتاج والتصنيع المختلفة من حيث حجم الإنتاج، وأسعاره، والطاقات الإنتاجية المستغلة والعاطلة، والمخزون من الإنتاج، والعرض والطلب ومصادره، كما يتضمن هذا الفصل أيضاً التعريف بمساهمات كل من حلقات الإنتاج والتصنيع المتتابعة للألياف الخام في التجارة الخارجية وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية إلى جانب التعريف بالتعريفات الجمركية على الصادرات والواردات من مخرجات هذه الصناعة، والاتفاقيات الدولية، والثنائية لمصر في هذا الشأن، والتوقعات المنتظرة لتأثيرها على الصناعة الوطنية للغزول والمنسوجات، وحيث ينتهى هذا الفصل بالتعريف بنشاط بعض الأطراف الأخرى المشاركة في هذه السوق، مثل صندوق دعم صناعة الغزل، والنسيج، ومكاتب التمثيل التجارى، ومركز تحديث الصناعة. أما الفصل الثالث من الدراسة يتضمن نتائج نشاط كل من هذه الأطراف على أهدافه المنشودة من المشاركة والتعامل في هذه السوق من واقع نتائج نشاطه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم يأتى الفصل الرابع من الدراسة ليتضمن النتائج والتوصيات. وهنا يجدر التنويه إلى استناد الدراسة في ذلك على

بعض المؤشرات النسبية عن نتائج هذا النشاط خلال العام المشار إليه والتى تفى بالغرض، وليس على التطور التاريخى لمؤشرات مطلقة أو نسبية، ووفقا بما سمحت به البيانات والمعلومات المتاحة للدراسة. كما يجدر التنويه أيضاً إلى الصعاب التى واجهتها الدراسة في سبيل توفير البيانات والمعلومات اللازمة حيث تعذر الحصول على بعض البيانات ولسلسلة زمنية تتسق مع غيرها من البيانات.

ولقد شارك فى أعداد هذه الدراسة كل من : أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى) ، أ.د. عبد القادر حمزة، أ.د. محمد الكفراوى ، أ.د. أمانى عمر ، أ.د. هدى النمر، د. زلفى شلبى، د. صادق رياض، د. إيمان الشربينى ، د. سحر البهائى، د. وفاء مصلحى ، كما عاون فى إعدادها من الباحثين، والباحثين المساعدين كل من أ.سامح طلعت أ. أمانى محمد ، أ. مروة سعودى ، أ. أحمد صبحى .

١- الفصل الأول: الأطراف المشاركة ، والمتعاونة فى سوق الغزول المصرية والمشاكل المحددات

تعد المنشآت القائمة على تصنيع غزول المنسوجات هى الطرف الأول الرئيسى المتعامل فى هذه السوق، ويشاركها فى ذلك بعض الأطراف الأخرى سواء تلك القائمة على توريد إحتياجاتها من المواد الخام الرئيسية (وغيرها من مستلزمات الإنتاج) ، أو تلك القائمة على إستخدام وتوزيع إنتاجها من الغزول ،وذلك بالإضافة إلى أطراف أخرى فاعلة ومؤثرة فى هذه السوق وبشكل مباشر ، ومنها – وعلى سبيل المثال – مؤسسات الإئتمان ، والإطار المؤسسى والتنظيمى الذى يحكم عمل هذه الأطراف ، إلا أن محاولة تتبع سلسلة الأطراف الأخرى غير المباشرة والتى لها تأثيرها على هذه السوق من خلال علاقتها بالأطراف الرئيسية المتعاملة فى هذه السوق يمكن أن ينتهى إلى كثرة وتنوع هذه الأطراف ، والتى يتوقع أن تمثل غالبية قطاعات وأنشطة الإقتصاد الوطنى ، وهو ماقد يخرج بالدراسة الحالية عن حدود أهدافها . ومع ذلك وفى حدود الأهداف المخططـــة لهذه الدراسة يمكن تحديد الأطراف المتعاملة فى هذه السوق بصورة مباشرة ، ونشاط ووظائف كل منها على النحو المبين فى هذا الفصل من الدراسة .

١- الأطراف الرئيسية المشاركة والمتعاملة فى سوق غزول المنسوجات :

(١/١) منشآت تصنيع الغزول : وهى انمنشآت القائمة على تصنيع الآلياف الطبيعية (قطن/كتان/جوت) أو الصناعية إلى غزول . وتختلف هذه المنشآت فيما بينها من حيث درجة التخصص ، حيث هناك من المنشآت التى يقف نشاطها عند حدود تصنيع الألياف إلى غزول بغرض البيع إلى منشآت تصنيعها إلى منسوجات، كما أن هناك من المنشآت التى يمتد نشاطها ليشمل تصنيع الغزول إلى منسوجات . كما يتواجد مابين المنشآت القائمة على تصنيع الألياف إلى غزول المنشآت المتخصصة فى إنتاج نوعيات معينة من الغزول دون غيرها من الغزول . وهناك من المنشآت المشتغلة فى صناعة الغزول التابعة للقطاع العام (قطاع الأعمال العام) ، وهناك أيضاً المنشآت التابعة للقطاع الخاص ، ولقد بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة الغزول خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٥٢٣ منشأة منها ٣٨ منشأة تابعة للقطاع العام٤٨٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص (جدول رقم (١)) .

(٢/١) منشآت تجهيز وتصنيع الألياف: وهى المنشآت القائمة على توريد إحتياجات منشآت تصنيع الغزول من الألياف والتى تضم منشآت تجهيز وإعداد الألياف الطبيعية ومن بينها منشآت حلج وكبس القطن ، وصناعة ألياف الكتان ، وصناعة ألياف الجوت . كما تشمل أيضاً المنشآت القائمة على تصنيع الألياف الصناعية مثل ألياف البولستر ، والنايلون وغيرها . ولقد بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى حلج وكبس القطن خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٨١ منشأة منها ٤٠ منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام ، ٤١ منشأة تابعة للقطاع

الخاص . كما بلغ تعداد المنشآت المشتغلة بصناعة الألياف والخيوط الاصطناعية خلال نفس العام ١٠ منشآت منها ٩ منشآت تابعة للقطاع الخاص ، ومنشأة أخرى تابعة لقطاع الأعمال العام (جدول رقم١).

(٣/١) **قطاع الزراعة :** حيث يشارك هذا القطاع بتوفير إحتياجات صناعة الغزول من الألياف الخام الطبيعية من أقطان ، وكتان ، وألياف أخرى تدخل فى صناعة الجوت (مثل التيل) ، والأصواف . ولقد بلغت المساحات المنزرعة لهذا الغرض خلال عام ٢٠٠٣نحو ٥٣٥ألف فدان من الأقطان ، ونحو ٣١,٠ ألف فدان من الكتان .

(٤/١) **منشآت تصنيع المنسوجات :** وهى المنشآت القائمة على تصنيع الغزول (الطبيعية والصناعية) إلى منسوجات ، حيث تمثل بذلك جانب الطلب على مخرجات صناعة الغزول . وتتصف هذه الصناعة بإنتاجها المتعدد من نوعيات المنسوجات ذات المواصفات المختلفة تبعاً لمواصفات الغزول المستخدمة فى تصنيعها (سميكة – رفيعة) أو نسب الخلط بين النوعيات المختلفة من الغزول (ألياف طبيعية بنوعياتها المختلفة/ وألياف صناعية بنوعياتها المختلفة) . كما يختلف بالتبعية تخصص المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة ، والتى تصنف إلى مجموعات رئيسية، حيث هناك مجموعة تصنيع الغزول والمنسوجات معاً ومجموعة تصنيع المنسوجات، ومجموعة تصنيع أقمشة التريكو والكروشيه ومنتجاتها ، ومجموعة صناعة السجاد والكليم، والأبسطة، ومجموعة صناعة الحبال ، والدوبارة والشباك ومجموعة تصنيع المنسوجات الأخرى. ولقد بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة بمجموعاتها الأربع خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٨٢٤ منشأة منها ٤٠ منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام، ٧٨٤ منشأة تابعة للقطاع الخاص . حيث بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى تصنيع الغزول والمنسوجات ٥٢٣ منشأة تشمل ٣٨ منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام، ٤٨٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص أما المنشآت القائمة على تصنيع النسيج فقط (دون الغزول) فبلغ تعدادها ١٣٢ منشأة تشمل منشأة واحدة تابعة لقطاع الأعمال العام، ١٣١منشأة تابعة للقطاع الخاص. كما بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة الحبال، والدوبارة والشباك منشأة واحدة بقطاع الأعمال العام، وأخرى تابعة للقطاع الخاص. أما الصناعات الأخرى فتغيب فى قطاع الأعمال العام ، وتنحصر فى القطاع الخاص والذى بلغ تعداد منشآته فى هذه الصناعات ٣٥ منشأة فى صناعة السجاد والكليم والأبسطة، ١١٤ منشأة فى صناعة أقمشة التريكو والكروشيه ومنتجاتها، بالإضافة إلى ١٨ منشأة فى صناعة منسوجات أخرى .

(٥/١) **منشآت صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة :** وهى المنشآت المشتغلة بتفصيل وتصنيع المنسوجات إلى ملابس جاهزة والتى بلغ تعدادها ٤٨٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى منشأة واحدة تابعة لقطاع الأعمال العام خلال نفس العام السابق ذكره . وهنا يجدر التنويه إلى أن هذه الصناعة وإن كانت تمثل جانب الطلب على المنسوجات الجاهزة إلا أن طلب المنشآت المشار إليها لايمثل سوى جانب من إجمالي الطلب على

المنسوجات ، على حين يشكل طلب المستهلك النهائى للملابس الجاهزة الجانب الآخر من هذا الطلب حيث يتم تصنيعها لدى المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (والتى لايشملها حصر المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة) بالقطاع الخاص .

(٦/١) **قطاع التجارة الخارجية** : يشارك قطاع التجارة الخارجية (تصديراً وإستيراداً) فى التعامل (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بسوق الغزول من خلال تعاونه فى توفير (إستيراد) إحتياجات أى من الأطراف المشار إليها سابقاً من مدخلات الإنتاج اللازمة لنشاطه من الأسواق الخارجية أو تصريف (تصدير) جانباً من مخرجاته إلى تلك الأسواق ، سواء عن طريق المنشآت المتخصصة (فى التصدير أو الأستيراد) أو عن طريق التعامل المباشر لهذه الأطراف مع الأسواق الخارجية .

(٧/١) **التجارة الداخلية والنقل** : يشارك قطاع التجارة والنقل الداخلى فى التعامل بهذه السوق بإعتباره وسيطاً فى توفير ونقل إحتياجات أى من الأطراف السابقة من مستلزمات الإنتاج أو فى تصريف مخرجاته إلى الأطراف الأخرى المشاركة فى هذه السوق .

(٨/١) **منشآت أخرى ثانوية** : هناك من المنشآت الأخرى التى تعد فى حكم المستفيد من أي من الأطراف المتعاملة فى هذه السوق حيث إمكانية حصولها على إحتياجاتها (أو جانباً منها) من مخرجات الطرف المتعاملة معه ، والتى قد يكون لسلوكياتها تأثيراً ملموساً على نتائج نشاط هذه الأطراف فى بعض الأحيان. ومن نماذج هذه المنشآت فى السوق المصرية للغزول المنشآت المشتغلة فى إستخراج الزيوت من بذور القطن ، والكتان والتى تعد من النواتج الثانوية فى مراحل إعداد وتجهيز الألياف الطبيعية من هذه المحاصيل (حلج القطن ، وتصنيع الكتان) ، بالإضافة إلى المنشآت المستفيدة من نواتجها الثانوية الأخرى مثل صناعة التنجيد . وكذلك هناك أيضا من المنشآت التى تستفيد من النواتج الثانوية الأخرى للأطراف المنتجة للغزول أو المنسوجات .

(٩/١) **مؤسسات الائتمان**:

حيث تشارك هذه المؤسسات في سوق الغزول من خلال ما تقدمه من قروض للأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق لتمويل استثماراتها أو نشاطها الجاري ، مقابل ما تحصل عليه هذه المؤسسات من عائد على مواردها المستثمرة لهذا الغرض ، ومن الطبيعي أن يكون لشروط وسلوكيات هذه المؤسسات تأثيرها على نتائج نشاط الأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق الذي يتوقف على حجم نشاط هذه الأطراف من ناحية ، وحجم تعاملها مع هذه المؤسسات من ناحية أخري ، كما قد تستخدم هذه المؤسسات وفى كثير من الأحيان كأداة من أدوات السياسة الحكومية تجاه نشاط أي من الأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق .

(١٠/١) الدولة (الحكومة):

تعد الدولة ممثلة فى الحكومة من أهم الأطراف المتعاملة والمؤثرة فى سوق الغزول من خلال أدوات السياسة الإقتصادية التى تنفذها تجاه نشاط أي من الأطراف الأخري المتعاملة فى هذه السوق ، أو تجاه الأنشطة الأخرى المتصلة أو المتشابكة مع هذه الأطراف ، حيث يأتى تأثير الدولة على نشاط هذه الأطراف من خلال ما يفرض عليها من ضرائب على نشاطها الجاري أو على مستلزمات الإنتاج اللازمة لها، أو من خلال ما تقدمه من دعم مباشر لنشاطها أو دعم لمستلزمات إنتاجها . كما قد يأتى تأثيرها على هذه السوق أيضاً من خلال ما يفرض على صادراتها (من المخرجات) أو وارداتها (من المدخلات) من رسوم وتعريفات جمركية ، وقد يشارك فى ذلك أيضاً طبيعة الإجراءات والنظم التى تحددها الدولة لتنظيم التعامل فيما بين هذه الأطراف أو مع غيرها من الأطراف الأخرى ذات الصلة بهذه الأطراف ، وقد يأتى ذلك أيضاً من خلال التدخل المباشر (مثل التسعير الجبري لبعض مخرجات النشاط) فى نشاط أي من هذه الأطراف . كما تشارك الدولة فى تأثيرها على أي من هذه الأطراف من خلال ما تقدمه من خدمات بهدف تهيئة الظروف المناسبة لعملها وتطوير نشاطها ومن النماذج على ذلك ما تهدف إلية الدولة من إنشاءها لصندوق دعم صناعة الغزل والنسيج ، إلى جانب دخول هذه الصناعات ضمن الأطراف المستفيدة من وجود جهاز التمثيل التجاري ، ومركز تحديث الصناعة .

وبالإضافة إلى الأطراف السابقة المشار إليها هناك أيضاً من التنظيمات الأخرى التى تشارك فى تقديم خدماتها لبعض هذه الأطراف بغرض تطوير وتنمية نشاطها مثل غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات، وجمعيات رجال الأعمال، ويصور الشكل رقم (١) طبيعة العلاقة بين الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول المصرية والمشار إليها من قبل .

٣- مشكلات ومحددات صناعة الغزول والمنسوجات

تعد صناعة الغزل والنسيج من الصناعات العنقودية ذات العلاقات الأمامية والخلفية ومن ثم فإن المشاكل التى ترتبط بمرحلة معينة سواء فى مراحل إنتاج الألياف الخام أو الحليج تؤثر بالتبعية على مراحل التصنيع التالية لها ، كما تؤثر كذلك وعلى أي من هذه المراحل قرارات الأطراف الأخرى ذات الصلة بهذه الصناعة وبمراحلها المختلفة وفى مقدمتها مصادر التمويل، والدولة ذاتها بما تضعه من سياسات مالية وإقتصادية ترتبط بهذه الصناعة، ويمكن فيما يلى إيجاز أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعة خاصة ما يرتبط منها بصناعة القطن باعتباره عماد صناعة الغزول والمنسوجات فى مصر، وكما رصدتها الدراسات السابقة والمؤسسات المعنية بهذه الصناعة.

- من المشاكل المؤثرة على سمعة القطن المصرى والتى تقلل من صفات الجوده التى يتسم بها مشكلة خلط الأصناف سواء تم ذلك خلال عمليات الزراعة أو الجنى أو الحليج حيث تؤثر هذه العلمية على جودة الغزل بالإضافة إلى إحداث الكثير من الإعطال أثناء عملية تصنيع الغزل وكذلك إثناء مراحل التجهيز والتحضير، ومن ثم فقد أصدرت الهيئة العامة للتحكيم قراراً بفرض غرامـــة قدرها ٢٥٠ جنيها على القنطار التى تثبت فيه الهيئة وجود خلط فيه خاصة للأصناف متشابهة اللون[1] ، ورغم أن الوزارة تقوم بتسليم بذور الأصناف المطلوب إستلام أقطانها والتى تلائم صفات الجوده المطلوبة للأسواق الداخلية والخارجية إلا أن دخول القطاع الخاص مشاركا لكل من قطاع الأعمال العام والقطاع الإستثمارى وعدم وجود الرقابة الصارمة على مصادر البذره بعد تبخيرها في المحالج قد أدى إلى وجود ظاهرة الخلط في التقاوى المطلوبه، بالإضافة إلى القصور الواضح من الفرازيين أثناء عملية الفرز وتحديد الصنف والرتبـــة مما يؤدى إلى إهدار جهود المزارعين وتناقص صافى العائد الفـــدانى، وزيادة عملية الخلط .

- ارتفاع تكلفة إنتاج القطن حيث اتجهت للزيادة المستمره من سنه لأخرى خاصة فيما يتعلق بعنصر العمل سواء لأداء العمليات الزراعية أو جنى القطن بالإضافة لارتفاع أسعار مستلزمات الأنتاج التى خضعت لتفاعل عوامل العرض والطلب دون تفعيل قانون الاحتكار وحماية المستهلك وضعف منافسة الجمعيات التعاونية أو بنوك التنمية امام سطوة القطاع الخاص الأمر الذى أدى إلى ميل التسعير إلى الصفه الاحتكارية، ولم يقف أمر زيادة التكاليف على ما سبق بل إمتـــد إلى إيجار الأرض الزراعية الذى ارتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٩٢/٩١ بسبب تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وترك الإيجار يتحدد وفقا لتفاعل عوامل العرض والطلب، بالإضافة إلى السياسات السعرية التى أدت لزيادة سعر الضمان لمحصول القمح مع ترك التسويق إختيارياً، ومع إرتفاع أسعار الأعلاف وأسعار المنتجات الحيوانية، إرتفعت القيمة الإيجارية لمحصول البرسيم وإتجـــه الزراع إلى الدورات البديلة الأكثر ربحية وجاءت المقارنة في غير صالح دورة البرسيم التحريش والقطن مما أدى لعزوف المزارعين عن زراعة القطن الذى إنعكس على تناقص مساحته .

- الأهمـــال في عملية جنى القطن خاصة فيما يتم جنيه في فترة الصباح وعدم تركه ليجـــف للدرجة المطلوبة بالإضافة إلى تلوث القطن بالشوائب والشعيرات والمواد الغريبة التى تؤدى إلى ظهور العيوب في المراحل التالية خاصة مرحلة الغزل وما يترتب عليها من زيادة أعطال ماكينات الغـــزل وظهور العقد في خيوط الغزل التى تنتقل إلى النسيج ومنه إلى الملابس الجاهزه مما يقلل من قيمتها ومقدرتها على المنافسة في

---

[1] الأهـــرام الاقتصادي : العدد ١٩٢٧ ، ٢٠٠٥/١٢/١٢، ص ٣٩.

الأسواق المحلية أو الخارجية وقد أدى ذلك إلى تزايد شكوى العملاء بالنسبة للغـزول المصدره ليس من ناحيـة صفات الجودة للقطن المصرى من حيث طول التيلة والمتانة والنعومة ولكن لردائة التصنيع .

- عـدم استقرار السياسات التسويقية والسعرية والتصديرية للقطن التى ترتبت على التحرير التدريجى لمحصول القطن الأمر الذى أدى إلى عدم استقرار سوق القطن وعدم الوضوح والشفافية للمتعاملين في السوق الداخلى والخارجى سواء بالنسبة لسعر الضمان أو الأسعار العالمية، وتعدد الوسطاء والسماسره، وصعوبة حصول المنتجين على حقوقهم بعد تسليم القطن لأختلاف جهات التمويل من عام لآخر، وتعدد الأطراف المتعاملة في تجارة القطـن

- الصعوبات المباشره التى تواجـه المزارعين في التصنيف والتحكيم والوزن حيث تخضع هذه العمليات لحكم وخبرة السماسره وتعاد عمليات الوزن والتصنيف مره أخرى في المحلج بواسطة الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن والتى قد تصنفه في رتبـة أقـل ومن ثم ينخفض سعره .

- التأخير في زراعة القطن الأمر الذى يؤدى إلى تأخير ميعاد الزراعة وتخفيض فترة النمو الخضرى على حساب فترة النمو الثمرى وينعكس ذلك بالتالى على حجم اللوزه ودرجة التفتيح مما يقلل من الإنتاجية ويخفض من صفات الجـوده .

- لما كانت الأقطان المصرية تتمثل في الأقطان عالية الجوده طويلة التيلة وفائقة الطول والتى تتميز بارتفاع أسعارها فإن إستخدامها يرتبط دوليا بإنتاج الغـزول فائقـة الطول (غزل نمره ٨٠- ١٠٠) والذى يستخدم في تصنيع الأنسجة الراقيـه والملابس الجاهزة ذات المواصفات القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ومن ثم فإن استخدام هذه الأقطان في إنتاج غـزول سميكه ومتوسطة تتراوح بين غزل نمره ٢٤، ٣٠ وتدخل في صناعة النسيج المحلى يعتبر اهدار لقيمة القطن المصرى حيث يستخدم القطن متوسط التيلة في إنتاج الغـزول السميكة والمتوسطة على مستوى العالم الأمر الذى سيؤدى إلى عـدم مقدرة الغزول المصرية السميكة على منافسة الغزول الأجنبية المماثلة الصنع من أقطان أقل سعرا، بالرغم من الميـزه السعرية للغزول المصرية بالأسواق العالمية[1].

- أدت الزيادات المتتالية في أسعار شراء القطن من المنتجين في إطار الإصلاح الاقتصادى وتحرير أسعار القطن إلى عدم قدرة المغازل المحلية على تحمل عبء السعر، وتفضيل إستيراد الأقطان قصيرة التيله لانخفاض أسعارها بالمقارنة بالأسعار المحلية الأمر الذى أدى إلى إنخفاض الطلب على الأقطان المحلية لتشغيل

---

[1] المجالس القومية المتخصصة، حاضر ومستقبل صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر، شعبة الصناعة والثروة المعدنية، دراسة غير منشورة.

المغازل المحلية من ناحية وتناقص المساحة من الناحية الأخرى، بالإضافة إلى زيادة المخزون وتحمل الدولة لتكاليف التخزين في بعض المواسم.

- إعتمدت صناعة الغـزل لفترة طويله على الدعم المباشر من الدولة بالإضافة إلى الدعم المستتر الذى يتمثل في إنخفاض أسعار البيع للمغازل المحلية عن اسعار التصدير للأسواق الخارجية، وقد ترتب على استمرار هذا الدعـم إنخفاض كفاءة صناعة الغـزل والنسيج وضعف قدرتها التنافسية.

- الارتباط لفترة طـويلة بسوق واحده لاستيراد الأقطان قصيرة التيله لتلبيته إحتياجات المغازل المحلية وهى السوق الامريكية لظروف سياسية أكثر منها إقتصادية الأمر الذى أدى لتضييق فرص الإختيار بين أفضل الأسعار في أسواق العالم المصدره للأقطان قصيرة التيله والخضوع للأسعار الإحتكارية.
- تزايـد رصيد القروض طويلة الآجل من ناحية وتصاعد الفـوائد الناتجه عنها من الناحية الأخرى والسحب على المكشوف أضعف من قدرة شركات الغزل والنسيج على تمويل الاستثمارات الجديدة في البحث وتحديث آلاتها ومعداتها بما يتماشى مع الإتجاه العالمى في التحديث والتطوير لمسايرة متطلبات المستهلك المحلى والخارجى من حيث صفات الجوده وملائمة الموديلات والألوان ومسايرة الموضه بما يحقق القدرة على المنافسة لهذه الصناعة ومن ثم الاستفادة من حصص التصدير غير المستغلة[1] سواء في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية أو أسواق الاتحاد الأوروبى.
- أدى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى في بداية عقد التسعينيات خاصة فيما تعلق بشق التثبيت إلى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة للسياسات المالية والنقدية التى تضمنها البرنامج حيث فرضت ضريبة المبيعات على مدخلات الأنتاج بدايـة من القطن الخام والغزول والأقمشة وكذلك الإكسسوارات اللازمة للملابس الجاهزه ومواد التعبئة والتغليف بنسبة ١٠% من قيمة المدخلات المستوردة، بالإضافة إلى التعريفة الجمركية التى فرضت بنسبة (٥%-١٢%-٢٢%) على القطن الشعر وفضلاته، والغزول، والأنسجه لكل منهما على الترتيب[1] ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع سعر المنتج النهائى والممثل في الملابس الجاهزه حيث يعكس السعر النهائى تكاليف عناصر الإنتاج.

كما ساهم في إرتفاع الأسعار ايضا ارتفاع تكلفة الطاقة المحركه في ظل تضاعف أسعار الكهرباء، وإرتفاع أسعار المياه حيث بدأت الخطوه الأولى بأرتفاع أسعار منتجات البترول بنحو ٤٣% في المتوسط، كما إرتفعت أسعار الكهرباء بنسبة ٣٨%[2]، ومع إستمرار تطبيق السياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير اسعار المدخلات والمخرجات بالإضافة إلى التخفيض التدريجى للدعم أو الغاؤه تم إلغاء الدعم المخصص للغزول والذى حدد بمبلغ ٥٠ جنيه للقنطار، بالإضافة لدعم المبيدات والعمليات الزراعية

---

[1] جوده عبد الخالق (دكتور) : الصناعة والتصنيع في مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة
[1] شبكة الانترنت، موقع وزارة المالية.
[2] مجلس الشورى/ مرجع سبق ذكره.

لمحصول القطن، بالإضافة إلى فرض ضريبة بنسبة ٥% لصالح صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج، الأمر الذى ساهم في إرتفاع أسعار المنتجات النهائية. وعلى الجانب الآخر انعكست نتائج البرنامج على إنخفاض القوه الشرائية للمستهلكين مما أدى إلى تراجع حجم الاستهلاك المحلى من المنتجات النسيجية ليصل متوسط استهلاك الفرد إلى ٤,٥ كيلو جرام في مصر، إلا أن هذا الرقم مقدر بأقل من حقيقته في ظل انتشار التهريب للمنتجات النسيجية المستورده .

ومن ثم فإن هذه المتغيرات قد انتقل تأثيرها إلى شركات الغــزل والنسيج والملابس الجاهزة بصرف النظر عن ملكيتها مما أدى إلى إنخفاض المبيعات وزيادة المخزون وما ترتب على ذلك من زيادة المديونية وتنامى السحب على المكشوف، وإنخفاض الطاقة المستغله في هذه الصناعة.

* التغيرات المستمره والمتلاحقة للسياسات السعرية والتصديرية أدت إلى رفع أسعار بيع القطن لشركات الغــزل المحلية بأسعار تفوق الأسعار العالمية للأقطان المثيله خاصة جيزه ٧٠، جيزه ٧٥ مما حدى بكثير من المصدرين للأقمشة والتريكو إلى استخدام الغزول المستوردة ذات التكلفة الأقــل عن الغزل المصرى بدلا من تحمل كل الأعباء الناجمه عن تحميل الارتفاع في أسعار القطن على سعر الغزل في السوق المحلية مما يحد من قدرتهم على المنافسة سواء في السوق المحلى أو الخارجى خاصة وأن هذه الشركات لا يمكنها رفع أسعار منتجاتها لتغطية التكلفة الفعلية المرتفعــة مقابل الأسعار المنخفضة في السوق.

* تواجه الصادرات المصرية من المنتجات النسيجية العديد من الصعاب فى الأسواق الخارجية خاصة سوق الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للإمتيازات الممنوحة سواء من خلال قانون التجارة الأمريكية الجديد رقم ٦٩٥٥٥ لسنة ١٩٩٦ ، أو تطبيق أسس إتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتصلة بالمنسوجات مع بداية عام ٢٠٠٥ وتحرير المنسوجات من الحصص الكمية فيما بين الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى التفضيلات الممنوحة من خلال نظام التفضيلات المعمم ، أو المزايا الممنوحة إلى دول مناطق التجارة الحره مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بصادراتها من المنسوجات سواء فيما يتعلق بالحصص أو الرسوم الجمركية أو المواسم التصديرية ، ومن ثم فسوف ينعكس ذلك على إعطاء مميزات تنافسية للدول المصدرة للسوق الأمريكية ، مما يؤثر سلباً على الصادرات المصرية للسوق الأمريكية .

وتتمثل أهم المميزات والتفضيلات الممنوحة من خلال جوانب المنظومة السابقة والتى يتصدرها قانون التجارة الأمريكى فى إعطاء نحو ٤٠ دولة أفريقية ، ٢٢ دوله من دول الكاريبى حددها القانون السابق إعفاءاً كاملاً من الحصص والرسوم الجمركية لصادراتها من المنتجات النسيجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى لتحسين قدرتها التنافسية على حساب الصادرات المصرية وتقليل فرصة تواجدها فى هذا السوق .

وتشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى أن النصيب السوقى لتونس على مستوى العالم من الملابس الجاهزة قد سجل نحو ١,٤% عام ٢٠٠٠ بينما لم يتعد نصيب مصر عن ٠,٠٩% مع الأخذ فى الإعتبار أن حجم القطاع فى تونس نصف ماهو عليه فى مصر حالياً ، وبمقارنة الصادرات المصرية بصادرات كل من تونس والمغرب نجد أن صادرات كلا منهما تزيد عن ٣,٥ مليار جنيه سنوياً فى حين لم تتعد قيمة الصادرات المصرية حاجز المليار جنيه ، وعليه فإن صناعة الغزول والمنسوجات فى مصر تحتاج إلى تأهيل وتطوير جاد يتناول الصناعة كمنظومة متكاملة – حيث أنها تندرج تحت مسمى الصناعات العنقودية – وبما يتمشى مع متطلبات المستهلك فى الأسواق الخارجية سواء فيما يتعلق بالموضه أو الأناقة وبما لايتعارض مع المواصفات القياسية العالمية أو قوانين الإغراق أو القوانين المتعلقة بالبيئة وحقوق العمال وعدم تشغيل الأطفال وغيرها من المستحدثات التى فرضتها الأسواق الخارجية للحد من صادرات الدول النامية بما يتفق مع سياساتهم التجارية .

- عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجى العالمى فى ظل تقدم الآلات والمعدات سواء بالنسبة للغزول أو النسيج أو الملابس الجاهزة ، وكذلك عدم مسايرة البحوث للمتغيرات العالمية للموضة والأناقة وصفات الجودة العالمية سواء مايتعلق بالطباعة أو التجهيز أو التعبئة والتغليف .
- تدهور الإنتاجية فى هذه الصناعة نتيجة للإهتمام بالإنتاج للسوق المحلى من خلال إنتاج الغزول السميكة بغرض تلبية إحتياجات الإستهلاك المحلى من الأقمشة الشعبية خلال فترة السبعينيات والثمانينات ولم تظهر عيوب الصناعة إلا مع فتح الأسواق للمنتجات الأجنبية أبان برنامج الإصلاح الإقتصادى مما أدى إلى البدأ فى التحديث للحفاظ على السوق المحلى وفتح أسواق خارجية .
- إرتفاع تكلفة إستيراد الآلات والمعدات المستخدمة فى صناعة النسيج بالإضافة إلى تكاليف قطع الغيار اللازمة للصيانة المستمرة لمواجهة الطلب على المنتجات النسيجية الأمر الذى يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى التى تقوم بالتصنيع المحلى للآلات والمعدات .
- بدأت التكتلات الإقتصادية تزحف على دول العالم النامية والمتقدمة وتطور الأمر إلى إندماج التكتلات الأقتصادية لتكوين التكتلات العملاقة التى يمثلها تكتل الآبيك بين تكتل الآسيان والنافتا وتتعدد صور التكتل التى تتخذها التكتلات منهاجاً لها والتى تبدأ بمنطقة التجارة الحره وتنتهى بالإتحاد الإقتصادى ، ويترتب على قيام التكتلات إنسياب السلع والخدمات وإنتقال الأفراد ورؤوس الأموال بحرية تامة نتيجة لإزالة العقبات التى تعترض طريق التجارة سواء إندرجت تحت مسمى العقبات التجارية أو العقبات غير التعريفية، ويترتب على السياسات التجارية المطبقة بين دول التكتل إلى تفضيل الواردات البينية داخل التكتل خاصة إذا كانت الواردات تتميز بالجودة وإنخفاض التكاليف وتخضع لنظام الجوده الشامله فى الصناعة الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تنامى التجارة بين دول التكتل بالمقارنة بالدول خارج التكتل ، وينطبق الأمر على الإتحاد الأوروبى حيث يفضل

الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة مـــن دول شرق أوروبا ، وكذلك تفضيل الولايات المتحدة الواردات من المكسيك إحدى دول النافتا .

- إتخذ إتجاه إعادة هيكلة الصناعات النسيجية فى الدول المتقدمة مسارين ، تحدد المسار الأول فى أن الدول المتقدمة بدأت فى الإعتماد على إستيراد المنتجات النسيجية تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة ، ومنتجات التريكو والمفصلات والمنتجات الحريرية من الدول النامية ذات التكلفة المنخفضة ، وفى ذات الوقت تحد من وارداتها من المنتجات النسيجية الأخرى بإستخدام بعض القيود مثل معايير البيئة ، عمالة الأطفال ، مكافحة الإغراق ، أما المسار الآخر فيتحدد بالتوسع فى نظام التشغيل لدى الغير والذى يتيح للدول المتقدمة تشغيل المواد الخام المتوفرة لديها وتشغيلها فى مناطق أخرى ذات تكلفة أقل .

كما تستخدم الدول المتقدمة القيود الجمركية للحد من الواردات حيث تزداد الرسوم الجمركية كلما زادت درجة التصنيع وقد تراوحت الرسوم الجمركية التى فرضتها الدول المستوردة للمنتجات النسيجية بعد إتفاقية المنسوجات داخل إطار منظمة التجارة العالمية بين (٥,٢% - ١٤,٦%) وبلغ متوسط التعريفة الجمركية ١٢,١% أما نسبة التخفيض فبلغت ٢٢% .

جدول رقم (١) عدد المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف الخام ، وتصنيع الغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة فى عام ٢٠٠٤/٠٣

الصناعة	قطاع عام/أعمال عام	قطاع خاص	جملة
(أ) صناعة تجهيز الألياف الخام	٤٣	٥٣	٩٦
- القطن	٤٠	٤١	٨١
- الكتان	٢	٣	٥
- الألياف الصناعية	١	٩	١٠
(ب) الغزل والنسيج	٤٠	٧٨٤	٨٢٤
- الغزول/النسيج	٣٨	٤٨٥	٥٢٣
- النسيج	١	١٣١	١٣٢
- الحبال ، والدوبارة والشباك	١	١	٢
- السجاد والكليم والأبسطة	-	٣٥	٣٥
- التريكو والكروشيه ومنتجاته	-	١١٤	١١٤
- أخرى	-	١٨	١٨
(جـ) الملابس الجاهزة	١	٤٨٥	٤٨٦
جملة	٨٤	١٣٢٢	١٤٠٦

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى فى منشآت القطاع الخاص ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٥ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى لمنشآت القطاع العام / الأعمال العام ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٥ .

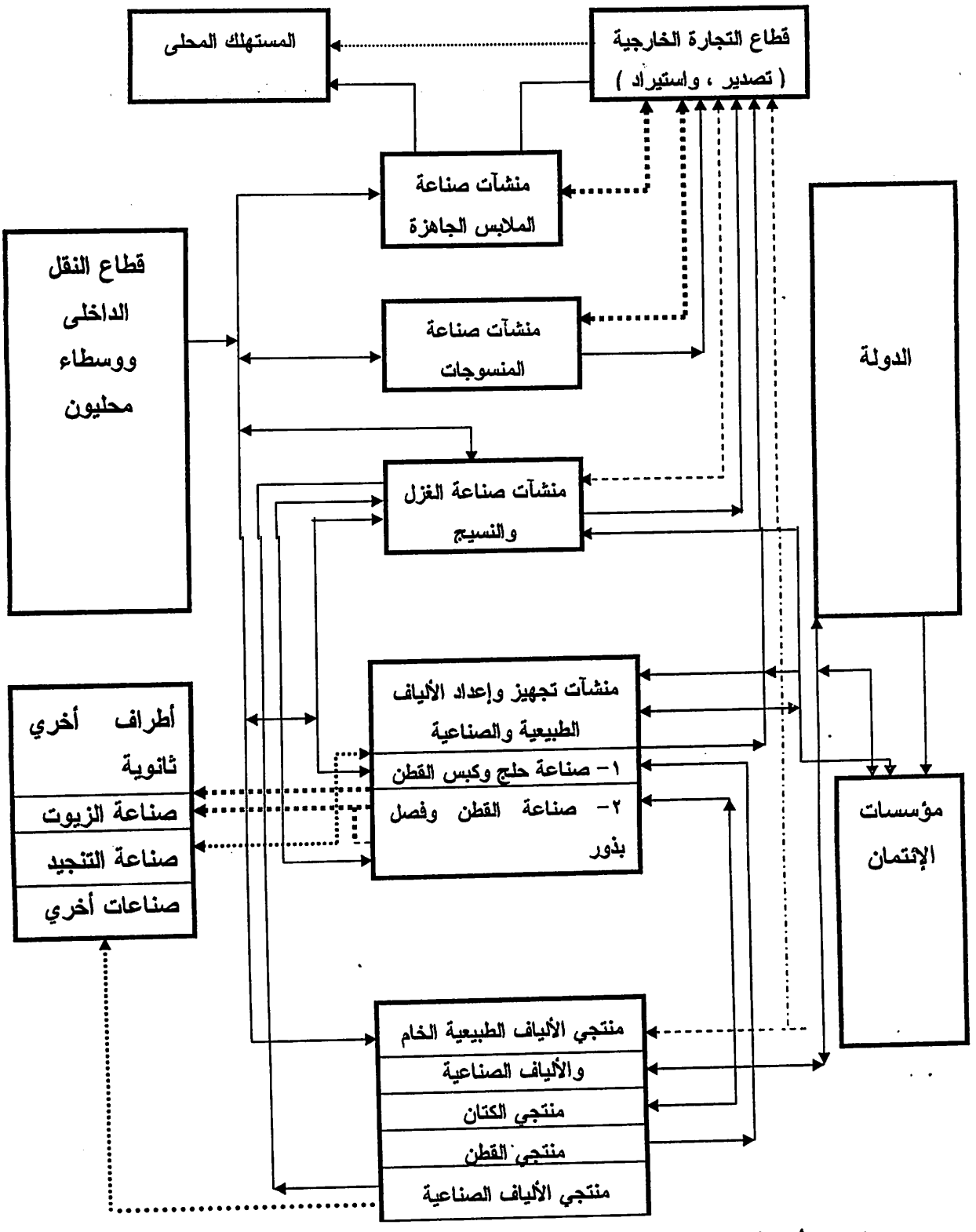

استيراد أو توفير منتجات ثانوية لبعض الصناعات الأخري

شكل رقم (١) " الأطراف المشاركة والمتعاملة فى السوق المصرية للغزول "

الفصل الثانى : نشاط الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول :

إن الحصر المشار إليه للأطراف المشاركة والمتعاملة في السوق المصرية للغزول يشير ضمنياً إلى اختلاف طبيعة نشاط كل من هذه الأطراف حيث هناك منشآت القطاع السلعي (مثل ألياف / غزول / ومنسوجات)، كما أن هناك منشآت تقديم الخدمات (مثل النقل ، والوسطاء) فضلاً عن مؤسسات التمويل إلى جانب الطرف المنظم لنشاط باقي الأطراف الأخرى، ولنشاط السوق ذاته (مثل الدولة) . ويمكن إلقاء الضوء، وبإيجاز على طبيعة نشاط كل من هذه الأطراف وحجم تعاملاته في هذه السوق (وبقدر ما تسمح به البيانات والمعلومات المتاحة للدراسة) فيما يلي :

(١) منتجي الألياف الخام الطبيعية :

يمثل القطن الخامة الرئيسية من الألياف الطبيعية التى تنتج بالزراعة المصرية لأغراض التصنيع المحلى للغزول والمنسوجات، والتصدير إلى الأسواق الخارجية، أما الألياف الخام من الكتان، والتيل، والتى تزرع بغرض التصنيع المحلي لغزول الألياف والجوت فيشكل الإنتاج منها نسبة محددة فى إجمالي الإنتاج المحلى من الألياف الخام ، ويتخذ منتجي هذه الألياف قراراتهم بشأن تحديد المساحات التى تزرع بها فى ضوء أسعارها وأسعار البدائل المحصولية التى تزرع فى نفس موسم زراعتها، وصافى عائد الدورة الزراعية التى تشملها بالقياس إلى عائد الدورات الزراعية البديلة، وحيث تتحدد أسعار محاصيل الألياف والبدائل المحصولية لزراعتها وفقا لآليات السوق الحرة ، ويمكن طرح بعض المؤشرات المتصلة بإنتاج الألياف الخام الطبيعية خلال السنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٣ ، وبإيجاز فيما يلي [١] :

(أ) القطن :

* لقد بلغ المتوسط السنوي للمساحات المنزرعة بالأقطان خلال هذه الفترة نحو٦٥٧,٥ألف فدان، منها ١٥٠,٧ ألف فدان تزرع بالأصناف الطويلة الممتـــازة (١ ٣/٨ بوصة) أي ما نسبته ٢٢,٩% من إجمالي المساحة المنزرعة بالأقطان، على حين شغلت زراعة الأصناف الطويلة الوسط (١ ١/٤ بوصة) نحو ٥٠٦,٩ ألف فدان وبنسبة بلغت نحو ٧٧,١% من إجمالي المساحة المنزرعة بالأقطان خلال نفس الفترة .

* يلاحظ وخلال هذه الفترة القصيرة وجود إتجاة تزايد المساحات المنزرعة بالأقطان الطويلة الممتازة من ١٢٢,١ ألف فدان فى عام ٢٠٠١ لتصل إلى نحو ١٦٣,٣ ألف فدان فى عام ٢٠٠٢ ثم إلى ١٦٦,٦ ألف فدان فى عام ٢٠٠٣ ، وذلك مقابل إتجاه تناقص المساحات المنزرعة بالأصناف الطويلة الوسط حيث بلغت المساحات المنزرعة بها نحو ٣٦٨,٥ ألف فدان خلال العام الأخير مقابل ٥٤٣,١ ألف فدان فى عام ٢٠٠٢ ، ٦٠٩,٠ ألف فدان فى عام ٢٠٠١ ، وحيث أنعكس ذلك وبالتبعية فى وجود الاتجاه لتناقص

---

[١] جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

إجمالي المساحة المنزرعة بالأقطان من نحو ٧٣١,١ ألف فدان فى عام ٢٠٠١ إلى نحو ٧٠٦,٤ ألف فدان فى عام ٢٠٠٢، ثم إلى ٥٣٥,١ ألف فدان فى عام ٢٠٠٣ .

* مع وجود التقلبات فى إنتاجية الأرض الزراعية من الأقطان ، بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية الفدان منها نحو ٧,٠٤ قنطار من القطن الزهر خلال هذه الفترة ، حيث بلغ هذا المتوسط نحو ٦,٨٨ قنطار فى حالة الأقطان الطويلة الممتازة ، ونحو ٧,١ قنطار فى حالة الأقطان الطويلة الوسط .

* مع وجود التذبذبات السنوية فى إنتاجية الأرض الزراعية من الأقطان ، والاتجاهات المشار إليها للمساحات المنزرعة بها خلال هذه الفترة ، إنخفض إجمالي الإنتاج من الأقطان ليصل إلى نحو ٣٧٦٧,٢ الف قنطار من القطن الزهر فى عام ٢٠٠٣ مقابل ٤٨٣٦,١ ألف قنطار فى عام ٢٠٠٢ ، ٥٢٨٤,٢ ألف قنطار فى عام ٢٠٠١، أما على مستوي الأصناف المختلفة من الأقطان ، وفى حالة مجموعة الأصناف الطويلة الممتازة فقد أزداد الإنتاج السنوي منها من نحو ٨٧٧,٢ ألف قنطار فى عام ٢٠٠١ إلى نحو ١٠٨٧,٢ ألف قنطار فى عام ٢٠٠٢ ثم إلى ١١٢٩,٨ ألف قنطار فى عام ٢٠٠٣ ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠٣١,٤ قنطار خلال هذه الفترة ، أما على مستوي مجموعة الأصناف الطويلة الوسط فقد تناقص الإنتاج السنوي منها من نحو ٤٤٠٧,٠ قنطار فى عام ٢٠٠١ ليصل إلى نحو ٣٧٤٩ ألف قنطار فى عام ٢٠٠٢، ثم إلى ٢٦٣٧,٤ ألف قنطار فى عام ٢٠٠٣، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٥٩٧,٨ ألف قنطار خلال هذه الفترة وهو ما يشير إلى اتجاه سياسة تخصيص الأراضى لزراعة الأصناف المختلفة من القطن نحو التوسع فى إنتاج الأصناف التى تلبى احتياجات الطلب الخارجي والمرتفعة القيمة على حساب الأصناف التى تميل الصناعة المحلية لاستخدامها حيث انخفاض أسعارها عن الأصناف الأولى.

* بلغ إجمالي التكاليف الإنتاجية للفدان من المساحة المنزرعة بالأقطان نحو ٢٠٦٨، ٢١١١،٢٠٦٣ جنية فى كل من السنوات ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ على الترتيب وبمتوسط سنوى يبلغ نحو ٢٠٨١ جنية للفدان خلال هذه الفترة . وتشكل القيمة الإيجارية للأرض الزراعية ، وأجور العمل البشري النسب الأكبر فى إجمالي التكاليف حيث بلغت نحو ٣٨,٦% ، ٢٩,٤% لكل منهما وعلى الترتيب خلال هذه الفترة، على حين بلغت نسبة تمثيل تكاليف المستلزمات السلعية من تقاوى، وأسمدة كيماوية ، ومبيدات نحو ١,٧% ، ٨,٢% ، ٣,٧% من إجمالي التكاليف وعلى الترتيب، وحيث تشكل تكلفة الآلات الزراعية، والعمل الحيواني، والأسمدة البلدية، والمصروفات الأخرى النسبة المتبقية، كما يقدر بالتبعية متوسط تكلفة إنتاج القنطار من القطن الزهر بنحو ٢٨٦,١، ٣٠١,١، ٢٩٩,٩ جنية فى كل من السنوات الثلاث وعلى الترتيب، وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ٢٩٥,٦ جنيه للقنطار خلال هذه الفترة.

* تقدر جملة إيرادات الفدان من المساحة المنزرعة بالأقطان ووفقا للأسعار المزرعية الجارية بنحو ٢٥٩٦ جنية في عام ٢٠٠١ ، إزدادت إلى نحو ٢٨٩٢ جنية في عام ٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى ٣٨٦٥ جنية في عام ٢٠٠٣ ، وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ٣١١٨ جنية خلال هذه الفترة ، كما يقدر وبالتبعية صافى عائد الفدان من القطن بنحو ٥٢٨، ٨٢٩، ١٧٥٤ جنية فى كل من السنوات الثلاث وعلى الترتيب وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ١٠٣٧ جنيه للفدان خلال هذه الفترة .

* يأتي القطن في المرتبة الثانية بعد الأرز (وهو المحصول الرئيسي المنافس والمنزرع في نفس موسم زراعة القطن) من حيث صافى عائد الفدان المنزرع به، حيث يقدر صافى عائد الفدان المنزرع بالأرز خلال هذه الفترة بمتوسط سنوي يبلغ نحو ١٢٦٨ جنيه ، أما من منظور عائد الدورة الزراعية للقـــطن (حيث تتعاقب زراعته بعد المحاصيل الشتوية) فتأتى دورته الزراعية والتي فيها تتعاقب زراعته بعد البرسيم التحريش في المرتبة الثانية بعد الدورة الزراعية التي تجمع ما بين محصولي البرسيم (الشتوي)، والأذرة (الصيفي)، وفى المرتبة الثالثة بعد الدورة الزراعية التي تجمع ما بين محصولي البرسيم ، والأرز ، حيث تعد بذلك محاصيل البرسيم ، والأرز ، والأذرة المنافس الأول لزراعة القطن .

* باستثناء الأقطان المنتجة في زمام الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي والتي ما زالت مرتبطة بالتسويق التعاوني ، فقد شهد العام الأخير حرية التعامل فى تجارة القطن حيث قيام مندوبي شركات قطاع الأعمال العام لتصدير القطـــــن(شركات مصر،وبورسعيد، والإسكندرية ،والمساهمة ،والشرقية، والقاهرة) بالتفاوض مع منتجي الأقطان على أسعار شراءهم للقطن فى ضوء الأسعار الاسترشادية أو سعر الضمان المعلن وفقا لرتبة وصنف القطن ، ومعدل التصافي، وهو سعر ليس مطلقا بل يرتبط أيضاً بالأسعار التصديرية للقطن ارتفاعا وانخفاضا، وبعد الاتفاق على سعر الشراء يتم تسليم الأقطان لمندوبى الشركات فى حلقات التجميع المعدة لهذا الغرض، وحيث تتم عمليات الوزن، والفرز، وتحديد معدل التصافى، ثم ينقل القطن بعد ذلك إلى شركات حليج وكبس الأقطان، وفى هذه المرحلة يتحمل منتجى الأقطان تكاليف النقل إلى حلقات التجميع وبتكلفة تصل إلى نحو ٣ جنية للقنطار الزهر بالإضافة إلى تكلفة الفرز والتى تحدد بواقع ٢ جنية للقنطار، أما الشركات المشترية للقطن فتتحمل تكلفة النقل من حلقات التجميع إلى شركات الحلج والكبس وبتكلفة تقدر بنحو ٥ جنيه للقنطار الزهر، بالإضافة إلى عمولة مندوبى هذه الشركات والتى تحدد بواقع ١٠ جنيه للقنطار .

- بلغ المتوسط العام للأسعار المزرعية للأقطان (بمجمل أصنافها) خلال هذه الفترة وفي عام ٢٠٠١ نحو ٣٥٠,١ جنيه للقنطار من القطن الزهر، وإزداد إلى نحو ٤١٠,٠ جنيه في عـــام ٢٠٠٢ ثـــم إلـــى ٥٣٥,٠ جنيه في عام ٢٠٠٣، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٢١,٠ جنيه للقنطار خلال هذه الفترة. فإذا ما أضيف إليها قيمة الناتج الثانوي (من أحطاب) يمكن تقدير متوسط القيمة الإيرادية للقنطار مـــن القطـــن الزهر في الأعوام الثلاث بنحو ٣٥٦,١، ٤٢٢,٢، ٥٤٩,٠ جنيه على الترتيب وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ٤٣٢,٠ جنيه للقنطار خلال هذه الفترة.

(ب) <u>الكتـــان</u>:

- بلغت المساحات المنزرعة بالكتان نحو ١٨,٢ ألف فدان في عام ٢٠٠١ وازدادت إلى ٢١,٣ ألـــف فدان في عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٣١,٠ ألف فدان في عام ٢٠٠٣، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٣,٥ ألف فدان خلال هذه الفترة.

• يزرع الكتان بغرض إنتاج بذوره، وأليافه، وحيث ينظر إلى بذوره كمحصول رئيسي، وإلى الألياف كمحصول ثانوي. ولقد بلغ متوسط إنتاجية الفدان من البذور خلال فترة الثلاث سنوات المشار إليها نحو ٥,٩٢ إردب، كما بلغ متوسط إنتاجيته من الألياف نحو ٣,٧٧ طن، مع تباين هذه الإنتاجية من عام إلى آخر حيث بلغت إنتاجيته من البذور نحو ٥,٨٨ إردب في عام ٢٠٠١، وازدادت إلى ٥,٩٣ إردب في عام ٢٠٠٢، إلى ٥,٩٤ إردب في عام ٢٠٠٣. أما إنتاجيته من الألياف فبلغت نحو ٣,٤٤، ٣,٦٩، ٤,١٨ طن للفدان في كل من الثلاث سنوات على الترتيب.

• ولقد تبع تغيرات المساحة المنزرعة بالكتان، وإنتاجية الأرض الزراعية منه، وعلى النحو المشار إليه تزايد الإنتاج الكلي من بذرة الكتان من نحو ١٠٧ ألف إردب في عام ٢٠٠١ إلى ١٨٤,٠ ألف إردب في عام ٢٠٠٣ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٣٩ ألف إردب خلال هذه الفترة. أما الإنتاج الكلي من الألياف فقد ازداد من ٦٢,٥ ألف طن في عام ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ١٢٩,٥ ألف طن في عام ٢٠٠٣ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩٠,١٦ ألف طن خلال هذه الفترة.

• تقدر التكلفة الإجمالية للفدان من المساحة المنزرعة بالكتان بنحو ١٥٨٨، ١٥٩٣، ١٤٤٩ جنيه في كل من السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على الترتيب، وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ١٥٤٣,٣ جنيه خلال هذه الفترة. وتمثل القيمة الإيجارية للأرض الزراعية المكون الرئيسى في التكلفة الإنتاجية الإجمالية ويليها في ذلك تكلفة المستلزمات السلعية ثم أجور العمل البشري، والآلات الزراعية، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢).

• تقدر جملة إيرادات الفدان من الكتان بنحو ١٨٣٨، ١٩٢٥,٢، ٢١١٦ جنيه في كل من السنوات الثلاث وعلى الترتيب، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٩٦٠ جنيه خلال هذه الفترة كما يقدر صافى عائد الفدان منه بنحو ٢٤٩,٨، ٣٣١,٩، ٦٦٧ جنيه في كل من السنوات الثلاث وعلى الترتيب وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤١٦,٢ جنيه خلال هذه الفترة.

• يتم إنتاج وتسويق الإنتاج وفقاً لشروط التعاقد ما بين حائز الأرض الزراعية والمنشآت المصنعة للكتان الخام أو الوسطاء العاملين في هذا المجال، حيث هناك التعاقد المباشر ما بين المنتج الزراعي، والمنشآت المصنعة على أساس قيام المنتج بالزراعة والإنتاج، ونقل الإنتاج إلى المنشأة المصنعة وفقا لأسعار متفق عليها، كما أن هناك التعاقد ما بين حائز الأرض الزراعية والمنشأة أو الوسيط على تأجير الأرض الزراعية بغرض زراعتها بالكتان لصالح الطرف الأخير مقابل إيجار محدد للفدان يدفع للطرف الأول مع التزامه بتحمل تنفيذ وتكلفة بعض العمليات الزراعية، وتحمل الطرف الثانى لتنفيذ وتكلفة باقى العمليات الزراعية، ونقل المحصول إلى المنشأة المشترية أو القائمة بالتصنيع.

جدول رقم (٢) المساحة المنـــزرعة بالقطن ، والكتان، ومتوسط إنتاجية وتكلفة وصافي عائد الفدان منهـــا خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣

البيـــــان	الوحدة	القطـــن			الكتـــــان		
		٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١- المساحة المنـــزرعة:	ألف فدان	٧٣١,١	٧٠٦,٤	٥٣٥,١	١٨,٢	٢١,٣	٣١,٠
٢- متوسط الإنتاجية:							
(أ) ناتج رئيسي *	وحدة	٧,٢٣	٦,٨٥	٧,٠٤	٥,٨٨	٥,٩٣	٥,٩٤
(ب) ناتج ثانوي**	وحدة	٦٥	٨٣,٦	٩٨,٦	٣,٤٤	٣,٦٩	٤,١٨
٣- السعر المزرعي:							
(أ) ناتج رئيسي	جنيه/وحدة	٣٥٠,١	٤١٠	٥٣٥	١٦٩,٤	١٧٢,٤	١٧٨
(ب) ناتج ثانوي	جنيه/وحدة	٦٥	٨٣,٦	٩٨,٦	٢٤٢,٧	٢٤٤,٩	٢٥٣
٤- جملة إيرادات الفدان:	جنيه/فدان	٢٥٩٦	٢٨٩٢	٣٨٦٥	١٨٣٨	١٩٢٥,٢	٢١١٦
٥- التكاليف (جنيه/فدان)	جنيه/فدان	٢٠٦٨,٢	٢٠٦٣	٢١١١	١٥٨٨,١	١٥٩٣,٣	١٤٤٩
أ- مستلزمات سلعية	جنيه/فدان	٣٢٧,٣	٣٥٥	٣٦٣	٣٣١,٤	٣٦٧,٩	٣١٢
ب- مستلزمات خدمية	جنيه/فدان	٢٧٦,٩	٢٧٤,٠	٢٨٢	٢٦٤,٣	٢٦٠,٦	٢٣٧
جـ- أجـــور	جنيه/فدان	٦٤٤,٦	٥٩٠	٦٠٣	٢٧٨	٣٠٧,٤	٢١٨
د- إيجارات	جنيه/فدان	٧٧٩,٢	٨٠٤	٨٢٣	٦٧٤,٥	٦١٧,٤	٦٤٢
هـ- فـــوائد	جنيه/فدان	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٦- صافى العائد	جنيه/فدان	٥٢٧,٨	٨٢٩,٠	١٧٥٤	٢٤٩,٨	٣٣١,٩	٦٧٧,٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة،

* القطن الزهر هو الناتج الرئيسي في حالة القطن ووحدته القنطار المتري. أما في حالة الكتان فالناتج الرئيسي هو البذور ووحدته الأردب.

** الناتج الثانوى في حالة القطن هو الأحطاب ووحدته جنيه / فدان، أما في حالة الكتان فالألـــياف تمثل الناتج الثانوي ووحدة الطـــن المتري.

- ولقد بلغ متوسط الأسعار المزرعية لألياف الكتان خلال هذه الفترة نحو ٢٤٢,٧، ٢٤٤,٩، ٢٥٣,٠، جنيه للطن في كل من الثلاث سنوات على الترتيب، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٤٧ جنيه للطن. أما الأسعار المزرعية لبذرة الكتان فبلغت نحو ١٦٩,٤، ١٧٢,٤، ١٧٨,٠جنيه للإردب في كل من السنوات الثلاث وعلى الترتيب وبمتوسط يبلغ ١٧٣,٣ جنيه.

جـ- التيل:

وبالنسبة لمحصول التيل فإنه لا يزرع في مصر في مساحات مستقلة بغرض إنتاج أليافه، إلا أنه يزرع غالباً على مصارف الأراضي الزراعية وبما يشغل مساحة تقدر بنحو ألف فدان سنوياً على مستوى الجمهورية، كما يقدر إنتاجها السنوى خلال هذه الفترة بما يتراوح ما بين ٢-٣ آلاف طن، وبأسعار تراوحت ما بين ١٤٥٥-١٤٦٠ جنيه للطن خلال هذه الفترة.

(٣/٣) <u>منشآت تجهيز وإعداد الألياف الخام</u>: وهى تلك المنشآت القائمة على إعداد وتجهيز الألياف الخام الطبيعية على الصورة الملائمة لتصنيعها إلى غزول، إلى جانب المنشآت القائمة على تصنيع الألياف الاصطناعية. وتتمثل هذه المنشآت فيما يلى:

أ- <u>منشآت حلج وكبس القطن</u>: وهى تلك المنشآت القائمة على تجهيز وإعداد ألياف القطن الشعر على الصورة الصالحة لتصديره إلى الخارج، أو تصنيعه محليا إلى غزول بعد فصل بذرة القطن. حيث يقوم المشترون للأقطان الزهر بتوريدها إلى محالج القطن لهذا الغرض. وحيث تصنف الأقطان الواردة إلى رسائل حسب صنف القطن، ورتبته، وتاريخ وروده إلى المحلج، وحيث تبدأ عمليات التجهيز والإعداد والتى ينتج عنها كل من: (١) القطن الشعر، والذى يتم كبسه إما بطريقة الكبس المائى أو الكبس بالبخار، حيث يتم الكبس بالبخار للأقطان الشعر المعدة للتصدير إلى الخارج، أما الأقطان المعدة للمغازل المحلية فتكبس بطريقة الكبس المائى عادة. (٢) والبذرة: والتى يتم تبخيرها تحت درجة حرارة معينة ولفترة محددة إما لغرض تجهيز التقاوي، أو استخراج الزيوت.، (٣) والقطن السكرتو وهو الذي يستخدم في عملية التنجيد، (٤) والدبك : وهى الأقطان المتبقية من عملية الحلج في أرضية المحلج أو أسفل الماكينات حيث يتم تجميعها في صورة بقايا أقطان غير نظيفة. ويشير المركز الإحصائى للقطن الصادر عن الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس عن المواسم ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلى توريد هذه المنشآت ما يقرب من ٦,٢٢٦ مليون قنطار من القطن الشعر في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم ما يقرب من ٥,٧٨١ مليون قنطار في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ونحو ٣,٩٥٨ مليون قنطار في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤. حيث اختص قطاع التصدير بنسبة بلغت نحو ٢٧,٣%، ٤٤,٤%، ٢٧,٩% من إجمالى المعروض من هذه الأقطان في كل من المواسم الثلاث على الترتيب، بينما اختصت شركات الغزل الوطنية بنسبة بلغت ٣٩,٨%، ٥٣,٥%، ٦١,١% من المعروض منها في كل من هذه المواسم وعلى الترتيب، أما النسبة الباقية فتشكل رصيد آخر الموسم، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) المركزي الإحصائى للقطن المصري في مواسم ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤

القطاع	الموسم	رصيد أول الموسم	المسلم من المحصول	إجمالى المعروض	المسلم إلى شركات الغزل	التصدير*	رصيد آخر الموسم
١- قطاع الأعمال العام (ألف قنطار)		٨٨٣	٤١٨٢	٥٠٦٥	٢١٩١	٧٠٤	٢١٧٠
(%) من المعروض		١٧,٤	٨٢,٦	١٠٠	٤٣,٣	١٣,٩	٤٢,٨
٢- القطاع الخاص (ألف قنطار)	٢٠٠١	١٩١	٢٠٤٤	٢٢٣٥	٧١٤	١٢٨٩	٢٣٢
(%) من المعروض	/٢٠٠٢	٨,٥	٩١,٥	١٠٠	٣٤,٩	٥٧,٧	١٠,٤
جملة (ألف قنطار)		١٠٧٤	٦٢٢٦	٧٣٠٠	٢٩٠٥	١٩٩٣	٢٤٠٢
(%) من المعروض		١٤,٧	٨٥,٣	١٠٠	٣٩,٨	٢٧,٣	٣٢,٩
١- قطاع الأعمال العام (ألف قنطار)		٢١٩٥	٣٤٢٨	٥٦٢٣	٣٥٥٧	١٩٠٤	٦٠
(%) من المعروض		٣٩,٠	٦١,٠	١٠٠,٠	٦٣,٣	٣٣,٩	١,١
٢- القطاع الخاص (ألف قنطار)	٢٠٠٢	-	٢٣٥٣	٢٣٥٣	٧١٠	١٦٤٠	-
(%) من المعروض	/٢٠٠٣	-	١٠٠	١٠٠	٣٠,٣	٦٩,٧	-
جملة (ألف قنطار)		٢١٩٥	٥٧٨١	٧٩٧٦	٤٢٦٧	٣٥٤٤	٦٠
(%) من المعروض		٢٧,٥	٧٢,٥	١٠٠	٥٣,٥	٤٤,٤	٠,٨
١- قطاع الأعمال العام (ألف قنطار)		١٠٥	١٨٢١	١٩٢٦	١١٦٣	٤٨٢	٢٨١
(%) من المعروض		٥,٥	٩٤,٥	١٠٠	٦٠,٤	٢٥	١٤,٦
٢- القطاع الخاص (ألف قنطار)	٢٠٠٣	-	٢١٣٧	٢١٣٧	١٣٢١	٦٥١	١٦٥
(%) من المعروض	/٢٠٠٤	-	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦١,٨٠	٣٠,٥٠	٧,٧٠
جملة (ألف قنطار)		١٠٥	٣٩٥٨	٤٠٦٣	٢٤٨٤	١١٣٣	٤٤٦
(%) من المعروض		٢,٦	٩٧,٤	١٠٠	٦١,١	٢٧,٩	١١

المصدر: الشركة القابضة للقطن، والغزل ، والنسيج، والملابس.

(*) الصادرات لا تشمل كمية من النموذج المصدر تم خصمها من رصيد آخر الموسم في أعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤

وتبلغ ١٠٢ ألف قنطار لشركات قطاع الأعمال العام، ٣ آلاف طن لشركات القطاع الخاص في العام الأول، ونحو ٤ آلاف طن مقسمة ما بين القطاع العام، والقطاع الخاص في العام الثانى.

ب- **منشآت تجهيز وإعداد ألياف الكتان**: وهى المنشأت القائمة على استخراج وتجهيز ألياف الكتان الصالحة لاستخدامها في تصنيع الغزول، حيث إجراء عملية التعطين (بعد فصل البذور عن طريق المنتجين أو الوسطاء) والعمليات الصناعية الأخرى على الألياف الخام عن طريق هذه المنشآت. وحيث تقدر نسبة الفاقد من الألياف الخام في مرحلة التعطين بنحو ٢٠%، أما الألياف الصالحة لصناعة الغزول بمواصفاتها وأطوالها المختلفة فتبلغ ما نسبته ١٥% من وزن الألياف المستخرجة من عملية التعطين (أى بعد خصم الفاقد في مرحلة التصنيع)، أما فضلات الألياف المعطنة التى تعرف بالمشاق فتمثل ما نسبته ٢٠% من الألياف المعطنة بينما تشكل النسبة الباقية (٦٥%) من الألياف المعطنة المتبقى من ساق ألياف الكتان الخام. ولقد بلغ إجمالي إنتاج هذه المنشآت من الألياف (غير المغزولة) خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٣٥٤٧ طن بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٢٩,٧٨٨ مليون جنيه وبمتوسط يبلغ نحو ٨٣٩٨ جنيه للطن منها. ولقد ساهمت شركات قطاع الأعمال العام في هذا الإنتاج بنحو ٧٩٢ طن تمثل نحو ٢٢,٣% من إجمالي الإنتاج خلال هذا العام، وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٧,٦٧٣ مليون جنيه وبمتوسط يبلغ نحو ٩٦٨٨ جنيه للطن، أما شركات القطاع الخاص فقد شاركت بإنتاج ما يقرب من ٢٧٥٥ طن وبنسبة تبلغ نحو ٧٧,٧% من إجمالي الإنتاج، وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٢٢,١١٥ مليون جنيه وبمتوسط يبلغ نحو ٨٠٢٧,٢ جنيه للطن منها. أما إنتاج المشاق والفضلات الأخرى خلال نفس العام فقد بلغ نحو ٤٣٥٠ طن وبقيمة إجمالية بلغت نحو ١٦,٤٨١ مليون جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٣٧٨٨,٧ جنيه للطن منها، وحيث شارك القطاع العام بنحو ٣٢٣٥ طن وبما نسبته ٧٤,٤% من إجمالي إنتاج هذه الفضلات بقيمة إجمالية بلغت نحو ٩,٢٣١ مليون جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٢٨٥٣,٥ جنيه للطن منها، بينما بلغت مشاركة القطاع الخاص بما يقدر بنحو ١١١٥ طن وبما نسبته ٢٥,٦% من إجمالي أنتاج هذه الفضلات وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٧,٢٥٠ مليون جنيه وبمتوسط يبلغ نحو ٦٥٠٢ جنيه للطن منها. وحيث يلاحظ هنا زيادة مشاركة القطاع العام في إنتاج المشاق وفضلات الكتان عن القطاع الخاص، وفضلاً عن انخفاض سعر المنتج لديه من هذه الفضلات عن أسعار المنتج منها لدي القطاع الخاص، وفي ضوء نسب استخراج الألياف، والمشاق والفضلات الأخرى من الألياف الخام (والتى يفترض أن تتقارب معها نسب الإنتاج من الألياف، والمشاق والفضلات في كلا القطاعين) فإنه بالإمكان تفسير مثل هذا التباين فيما بين القطاعين بعوامل الكفاءة من ناحية إلى جانب تباين كلا القطاعين في تصنيف إنتاجها من الألياف من ناحية أخرى حيث يلاحظ ارتفاع أسعار الألياف المنتجة بشركات القطاع العام عنه في حالة شركات القطاع الخاص، أما في العام السابق ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فقد بلغ الإنتاج من ألياف الكتان (غير المغزول) نحو ٨٣٣٤ طن وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٤٠,٠٥٢ مليون جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٤٨٠٥,٩ جنيه للطن منها، حيث بلغ إنتاج شركات قطاع الأعمال العام نحو ٤٠٠٤ طن وبنسبة ٤٨,٠% من إجمالي الإنتاج، وبقيمة إجمالية بلغت نحو ١٨,٨١٧ مليون جنيه وبمتوسط يبلغ نحو ٤٦٩٩,٦ جنيه للطن منها، بينما بلغ إنتاج القطاع الخاص نحو ٤٣٣٠

طن وبنسبة ٥٢% من إجمالي الإنتاج وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٢١,٢٣٥ مليون جنيه وبمتوسط يبلغ نحو ٤٩٠٤,٢ جنيه للطن[1] .

إن المقارنة فيما بين أسعار ألياف الكتان المجهزة لتصنيع الغزول فيما بين ٢٠٠٢/٠٣، ٢٠٠٣/٠٤ والأسعار المزرعية لألياف الكتان خلال هذين العامين تكشف عن زيادة أسعار الألياف المجهزة خلال العام الأخير بنسبة تبلغ نحو ٧٤,٧% عنه في العام السابق مقابل نسبة زيادة بلغت نحو ٣,٣% في حالة الأسعار المزرعية للألياف الخام.

(٣/٣) منشآت تصنيع الغزول:

وهى تلك المنشآت القائمة على تصنيع الغزول من الألياف الطبيعية أو الاصطناعية ، واللازمة لصناعة المنسوجات والملابس ، وفيما يلى وبإيجاز عرضاً لأهم المؤشرات الخاصة بنشاط كل من هذه المنشآت حسب نوعية الألياف المستخدمة فى تصنيع الغزول بها خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨- ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

أ- غزول القطن:

بلغت الطاقة الإنتاجية المتاحة بالمنشآت المشتغلة فى تصنيع الغزول القطنية خلال عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ نحو ٢٣٨,٦ ألف طن وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٢% عما كانت عليه في عام ٩٨ / ١٩٩٩ حيث بلغت آنذاك نحو ١٩٥,٣ ألف طن . حيث شهدت الفترة ما بين هذين العامين نمو الطاقة الإنتاجية (مع وجود التذبذبات من عام إلى آخر) لمنشآت تصنيع هذه الغزول وعلى النحو المبين بالجدول رقم (١/٤) ، (٢/٤) ، وإن انحصرت الزيادات فى الطاقة الإنتاجية المتاحة فى منشآت القطاع الخاص والتى ازدادت بنسبة بلغت نحو ٤٢٩% خلال العام الأخير ٢٠٠٣/٢٠٠٤ عنه فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، حيث بلغت نحو ٨٩,٤ ألف طن فى عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ مقابل ١٦,٩٢ ألف طن فى عام ٩٨ / ١٩٩٩ ، ويقابل ذلك من جهة تناقص الطاقة الإنتاجية المتاحة بمنشآت قطاع الأعمال العام لتصل إلى نحو ١٤٩,٢٠ ألف طن فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقابل ١٧٨,٤ ألف طن فى عام ١.٩٩٩/٩٨ ، وبنسبة انخفاض تبلغ نحو ١٦% عنه فى العام الأخير ، وحيث تبع ذلك تناقص الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة فى منشآت القطاع العام فى إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة بمنشآت تصنيع الغزول القطنية من نحو ٩١,٣% فى عام ١٩٩٩/٩٨ ليصل إلى ما نسبته ٦٢,٥% منها فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقابل زيادة الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بمنشآت القطاع الخاص ليصل إلى ما نسبته ٣٧,٥% منها فى عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ مقابل نسبة بلغت نحو ٨,٧% منها فى عام ١٩٩٩/٩٨ .

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السلعي لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٢٠٠٤

إن تناقص الطاقة الإنتاجية المتاحة فى منشآت قطاع الأعمال العام مقابل تزايد الطاقة الإنتاجية المتاحة لمنشآت القطاع الخاص خلال هذه الفترة يمكن أن يعزى في جانب منه إلى انتقال ملكية بعض منشآت قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص (مع برنامج الخصخصة) ، فضلاً عن إحتمالات تناقص الطاقة الإنتاجية المتاحة في البعض الأخر من منشآت قطاع الأعمال بسبب أعمال الصيانة الدورية أو لأسباب اقتصادية أخرى . كما يقابل ذلك من جهة أخري احتمالات دخول منشآت جديدة بالقطاع الخاص مجال إنتاج هذه الغزول أو توسع منشآته القائمة في طاقتها الإنتاجية بما انعكس على زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية المتاحة في هذا النشاط .

- وبالنسبة لإجمالي الطاقة الإنتاجية المستغلة فى هذه المنشآت فقد بلغت نحو ١٥٠,٩ألف طن في عام ٩٨ /١٩٩٩، وازدادت (مع وجود التذبذبات من عام لأخر) لتصل إلى نحو ٢٠٣,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٥% عنه فى العام الأول . وتعد منشآت القطاع الخاص هى المساهم الصافى فى الزيادات المحققة فى الطاقة الإنتاجية المستغلة فى صناعة الغزول القطنية خلال هذة الفترة حيث إزدادت الطاقة الإنتاجية المستغلة فى هذه المنشآت من نحو ١٦,٢ألف طن عام ١٩٩٩/٩٨ لتصل إلى نحو ٧٥,٦ ألف طن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٦٦% عنه فى العام الأول . أما منشآت قطاع الأعمال العام فقد تناقصت الطاقة الإنتاجية المستغلة بها فى السنوات التالية لعام ١٩٩٩/٩٨، وعلى الرغم من ازديادها خلال العامين الأخيرين ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ إلا أنها لم تصل إلى مستوى الطاقة الإنتاجية المستغلة فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، وعلى نحو ما يشير إليه الجداول رقم (١/٤) ، (٢/٤) .

وفى هذا الشأن قد يلاحظ نمو الطاقة الإنتاجية المستغلة فى منشآت قطاع الأعمال العام بمعدلات أكبر عن معدلات النمو فى الطاقة الإنتاجية المتاحة بها (عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٣)، كما توجد نفس الملاحظة فى حالة منشآت القطاع الخاص (السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠١،٢٠٠٣/٢٠٠٢) ، وهو ما يشير بدوره إلى استغلال هذه المنشآت للطاقات العاطلة بها خلال هذه السنوات ، وزيادة درجة التشغيل بها لأسباب وعوامل اقتصادية محفزة .

- على الرغم من تزايد الطاقة الإنتاجية الإجمالية المتاحة في هذه المنشآت ، فإن تزايد الطاقات الإنتاجية المستغلة بها خلال هذه الفترة وعلى نحو ما سبق ذكره ، إنما يشير إلى تناقص الطاقات العاطلة فى هذه المنشآت . فعلى الرغم من زيادة الطاقات العاطلة فى منشآت تصنيع هذه الغزول من ٢٣% فى عام ٩٨/ ١٩٩٩ إلى نحو ٢٧% خلال العام التالى (٢٠٠٠/١٩٩٩) إلا أنها تناقصت فى السنوات التالية لتصل إلى نحو ٩,٣% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وإن ازدادت فى العام التالي (٢٠٠٤/٢٠٠٣) لتصل إلى نحو ١٤,٩% ، وحيث يلاحظ هنا أيضاً انخفاض مستوى الطاقات العاطلة فى منشآت القطاع الخاص عنه فى منشآت قطاع الأعمال العام خلال هذه الفترة وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢/٥).

- بلغ سعر الطن من الغزول القطنية المنتجة نحو ١٥,٨٤٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، وبنسبة زيادة بلغت نحو ٣٣% عنه فى عام ١٩٩٩/٩٨ حيث بلغ سعر الطن منها آنذاك نحو ١١,٩٥١ ألف جنيه . وعلى الرغم من انخفاض السعر خلال العامين التاليين لهذا العام (١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٠/٢٠٠١) بنسبة تراوحت ما بين ١٤% ، ١٧% ، إلا أنها ازدادت فى السنوات التالية لتصل إلى مستوى أعلى عنه فى العام الأول (١٩٩٩/٩٨) وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣/٤). وقد يعزى انخفاض الأسعار خلال العامين المشار إلهيما إلى رغبة الصناعة فى التخلص مما هو موجود لديها من مخزون . وهنا أيضاً يلاحظ وجود تباين كبير نسبياً فيما بين سعر المنتج من الغزول القطنية بمنشآت القطاع العام ، وسعر المنتج منها بمنشآت القطاع الخاص إلى جانب التباين أيضاً فى اتجاهات تغيرها خلال هذه الفترة . حيث سجل سعر المنتج من هذه الغزول فى منشأت القطاع العام نحو ١١,٤٨٤ ألف جنية للطن فى عام ١٩٩٩/٩٨ ثم تزايده بمعدلات سنوية مختلفة ليصل إلى نحو ١٧,٨٢ ألف جنيه للطن فى عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ أما سعر المنتج منها فى منشآت القطاع الخاص فقد سجل ١٥,٨٢٨ جنيه للطن فى عام ١٩٩٩/٩٨ ثم انخفض خلال العامين التاليين وحيث بدأ فى التزايد فى السنوات التالية إلا أنه لم يصل إلى نفس مستوى عام ١٩٩٩/٩٨ ، حيث بلغ نحو ١٢,٥٠٠ ألف جنيه للطن فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق .

إن التباينات فى أسعار الغزول القطنية وفى اتجاهات تغيرها فيما بين منشآت قطاع الأعمال العام ، ومنشآت القطاع الخاص خلال هذه الفترة قد يعزى فى جانب منه إلى التباين فى أصناف وأسعار الأقطان الخام المستخدمة فى التصنيع أو فى مواصفات جودة المنتج منها أو كلاهما من ناحية أو التباين فيما بين هذه المنشآت من حيث سياسة التسعير وارتباطها بإدارة المخزون لديها من ناحية أخرى.

- يسجل المعروض من الغزول القطنية خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ – ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ وجود الاتجاه المتزايد ومصحوباً بالتقلبات السنوية الملحوظة والتى ترجع أساساً إلى التقلبات السنوية فى الإنتاج منها إلى جانب التغيرات المشاهدة فى المخزون منها . فلقد أزداد المعروض من هذه الغزول من نحو ١٩٤,٦ ألف طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ ليصل إلى نحو ٢١٩,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، وإن كان المعروض منها خلال عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ يمثل العرض منها خلال هذه الفترة حيث بلغ المعروض منها نحو ٢٣٩,٠ ألف طن لتزايد المخزون منها فى بداية هذا العام إلى نحو ٧٨,٤ ألف طن تمثل ما نسبته ٣٢,٨% من حجم المعروض منها خلال هذا العام ، وذلك مقابل مخزون قدره ٢٠,٨ ألف طن فى عام ٩٨/ ١٩٩٩ ، ويمثل ما نسبته ١٠,٧% من المعروض من هذه الغزول خلال هذا العام ، وإن كانت السنوات التالية لعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ قد شهدت التناقص السنوي فى المخزون منها ليصل إلى نحو ٨,٧ ألف طن وبنسبة ٣,٩% من المعروض منها خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (جدول ٤/٤) ، وحيث أصبح بذلك الإنتاج السنوي من الغزول خلال الثلاث سنوات الأخيرة يمثل ما يزيد عن ٩٠% من المعروض من هذه الغزول . ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة هنا أيضاً هو تناقص كمية الواردات من الغزول القطنية ونسبة تمثيلها فى المعروض منها خلال هذه الفترة حيث انخفضت من ما يقرب من ٢٣,٠ ألف طن تمثل

ما نسبته ١١,٨% من حجم المعروض منها فى عام ١٩٩٩/٩٨ إلى ما يقرب من ٥٦ طن فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وإن ازدادت لتصل إلى نحو ٧,٤ ألف طن تمثل ما نسبته ٣,٤% من المعروض منها خلال عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ .

إن التناقص فى كميات المخزون السنوي ، والواردات من الغزول القطنية ، وبالتبعية تناقص نسبة تمثيل كل منهما في المعروض منها خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة يعد من المؤشرات التى تشير إلى زيادة توسع صناعة النسيج الوطنية في استخدام المنتج الوطنى من هذه الغزول ، وهو ما قد يشير بدوره إلى استجابة صناعة الغزول القطنية الوطنية إلى متطلبات صناعة النسيج الوطنية سواء من حيث مواصفات الجودة أو التكلفة حيث انخفاض أسعار المنتج الوطنى من هذه الغزول في السنوات الأخيرة عنه في بداية هذه الفترة وعلى نحو ما سبق ذكره.

- أما على جانب الطلب أو استخدامات هذه الغزول فيشكل المتاح منها للاستخدام الوطنى النسبة الغالبة منها مع وجود الاتجاه لتزايد هذه النسبة حيث ازدادت الكميات المتاحة للاستخدام الوطنى من نحو ١٢٨,٢ ألف طن تمثل ما نسبته ٦٦% تقريباً من إجمالي الاستخدامات فى عام ٩٨/ ١٩٩٩ لتصل إلى نحو ١٧٨,٩ ألف طن فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ولتمثل بذلك ما نسبته ٨١,٦% من إجمالي الاستخدامات خلال هذا العام (وذلك مع وجود التقلبات السنوية خلال هذه الفترة وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٤/٤) . أما جانب الصادرات من هذه الغزول فقد بلغ ما يقرب من ٣٥,٣ألف طن سنويا فى المتوسط وإن تميز الاتجاه العام للصادرات منها بوجود التقلبات السنوية الملحوظة مع تناقص نسبة تمثيلها فى إجمالي الاستخدامات من هذه الغزول حيث بلغت كمية الصادرات منها نحو ٣٧,٧ ألف طن تمثل ما نسبته ١٩,٤% من إجمالي الاستخدامات فى عام ١٩٩٩/٩٨ بينما بلغت الصادرات منها فى عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ نحو ٣٠,٩ ألف طن تمثل ما نسبته ١٤,١% من إجمالى الاستخدامات لهذه الغزول فى نفس العام (نفس الجدول السابق ذكره).

إن تناقص الوزن النسبى للصادرات من الغزول القطنية فى إجمالي الاستخدامات منها مع تزايد الوزن النسبى للمتاح للاستخدام الوطنى منها فى إجمالي هذه الاستخدامات قد يشير فى مضمونه إلى احتمالات ضعف أو ثبات فرص التصدير إلى الخارج أو احتمالات زيادة طلب صناعة النسيج الوطنية على هذه الغزول ، وقد يؤكد على الاحتمالات الأخيرة تناقص كميات المخزون ووزنها النسبي فى إجمالي المعروض منها خلال السنوات الأخيرة . كما أن المقابلة فيما بين الصادرات من الغزول القطنية من ناحية ، والواردات منها من ناحية أخري يشير إلى أن الصناعة الوطنية للغزول القطنية تعد مصدراً صافيا لهذه الغزول ، مع وجود الاتجاه العام لتزايد الميزان الصافى للتجارة الخارجية فى هذه الغزول حيث بلغ صافى الميزان التجاري منها نحو١٤,٨ ألف طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، وأزداد ليصل إلى نحو ٣٦,٦ ألف طن فى عام ٢٠٠٣/٠٢ ، وإن انخفض فى العام التالى ليصل إلى نحو ٢٣,٥ ألف طن ، وعلى نحو مايشير إليه ضمنياً نفس الجدول سابق الذكر .

جدول رقم (١/٤) الطاقات الانتاجية (المتاحة والمستغلة) في منشآت تصنيع
الغـزول القطنيـة خلال الفتـرة (١٩٩٩/٩٨- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	الطاقة الإنتاجية المتاحة					الطاقة الإنتاجية المستغلة				
	قطاع أعمال عام		قطاع خاص		جملة	قطاع أعمال عام		قطاع خاص		جملة
	ألف طن	%	ألف طن	%	(ألف طن)	ألف طن	%	ألف طن	%	(ألف طن)
١٩٩٩/١٩٩٨	١٧٨,٤٢	٩١,٣	١٦,٩٢	٨,٧	١٩٥,٣٤	١٣٤,٦٥	٨٩,٣	١٦,٢١	١٠,٧	١٥٠,٨٦
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٥٥,٢٥	٦٩,٠	٦٩,٧٥	٣١,٠	٢٢٥,٠	١١٣,٠٧	٦٩,٠	٥٠,٦٩	٣١,٠	١٦٣,٧٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٥١,٠٤	٧٦,٤	٤٦,٧٧	٢٣,٦	١٩٧,٨٠	١٠٤,٧١	٧١,٤	٤١,٩٨	٢٨,٦	١٤٦,٦٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤٦,٦	٧٠,٢	٦٢,١٧	٢٩,٨	٢٠٨,٧٧	١٠٩,٧٦	٦٤,٠	٦١,٦١	٣٦,٠	١٧١,٣٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٠,٥٤	٦٥,١	٨٠,٨٤	٣٤,٩	٢٣١,٣٨	١٣١,٣٧	٦٢,٦	٧٨,٤٦	٣٧,٤	٢٠٩,٨٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤٩,٢٠	٦٢,٥	٨٩,٤٣	٣٧,٥	٢٣٨,٦٥	١٢٧,٥٢	٦٢,٨	٧٥,٥٦	٣٧,٢	٢٠٣,٠٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٢/٤) معدلات التغير السنوي في الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة)
والطاقة العاطلة في منشآت تصنيع الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٩٨- ٢٠٠٣/٢٠٠٤) (%)

السنوات	الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية المتاحة			الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية المستغلة			الطاقة الإنتاجية العاطلة		
	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٤,٥	٤,٢	٢٢,٨
٢٠٠٠/١٩٩٩	٨٧	٤١٢	١١٥	٨٤	٣١٣	١٠٩	٢٧,٢	٢٧,٣	٢٧,٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٥	٢٧٦	١٠١	٧٨	٢٥٩	٩٧	٣٠,٧	١٠,٢	٢٥,٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٢	٣٦٧	١٠٧	٨٢	٣٨٠	١١٤	٢٥,١	٠,٨	١٧,٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٤	٤٧٨	١١٨	٩٨	٤٨٤	١٣٩	١٢,٧	٢,٩	٩,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٤	٥٢٩	١٢٢	٩٥	٤٦٦	١٣٥	١٤,٥	١٥,٥	١٤,٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٣/٤) متوسط سعر المنتج من الغزول القطنية في منشآت قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	متوسط سعر المنتج (جنيه/طن)			الأرقام القياسية		
	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١١٤٨٤	١٥٨٢٨	١١٩٥١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٠٣٤٥	٩٠٥٦	٩٩٤٦	٩٠	٥٧	٨٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١١٣١	٧٩٧٣	١٠٢٢٧	٩٧	٥٠	٨٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٢٧٠	١٤٦٩٨	١٢٥٠٢	٩٨	٩٣	١٠٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣٣٧٢	١٠٣٧٨	١٢٢٥٢	١١٦	٦٦	١٠٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٧٨٢٠	١٢٥٠٠	١٥٨٤٠	١٥٥	٧٩	١٣٣

المصدر: حسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٤/٤) العرض ، والاستخدامات من الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	العرض (طن)				الإستخدامات (طن)			
	الإنتاج	الواردات	مخزون أول المدة*	جملة	المتاح للاستهلاك*	الصادرات	مخزون آخر العام	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١٥٠٨٦١	٢٢٩٥١	٢٠٧٥٩	١٩٤٥٧١	١٢٨٢٣٠	٣٧٧١٤	٢٨٦٢٧	١٩٤٥٧١
(%)	٧٧,٥	١١,٨	١٠,٧	١٠٠,٠٠	٦٥,٩	١٩,٤	١٤,٧	١٠٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٦٣٧٥٦	١١١٤٤	٢٨٦٢٧	٢٠٣٥٢٧	٨٨٢٣٠	٣٦٨٨٨	٧٨٤٠٩	٢٠٣٥٢٧
(%)	٨٠,٥	٥,٥	١٤,٠	١٠٠,٠٠	٤٣,٤	١٨,١	٣٨,٥	١٠٠,٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤٦٦٨٠	١٣٩٠٦	٧٨٤٠٩	٢٣٨٩٩٥	١٨٢٢٦٦	٣٩٥٠٥	١٧٢٢٤	٢٣٨٩٩٥
(%)	٦١,٤٠	٥,٨	٣٢,٨	١٠٠,٠	٧٦,٣	١٦,٥	٧,٢	١٠٠,٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧١٣٦٩	٢٠٠٠	١٧٢٢٤	١٩٠٥٩٣	١٤٣٦٧٦	٢٩٨٦١	١٧٠٥٦	١٩٠٥٩٣
(%)	٨٩,٩	١,٠	٩,٠	١٠٠,٠٠	٧٥,٤	١٥,٧	٨,٩	١٠٠,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٩٨٣٦	٥٦	١٧٠٥٦	٢٢٦٩٤٨	١٨١٦٤٧	٣٦٦٣٠	٨٦٧١	٢٢٦٩٤٨
(%)	٩٢,٥	٠,٠٢	٧,٥	١٠٠,٠	٨٠,٠٠	١٦,١	٣,٨	١٠٠,٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٣٠٧٦	٧٤٠٠	٨٦٧١	٢١٩١٤٧	١٧٨٨٦٧	٣٠٩٢٥	٩٣٥٥	٢١٩١٤٧
(%)	٩٢,٧	٣,٤	٣,٩	١٠٠,٠	٨١,٦	١٤,١	٤,٣	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومى للمعلومات ، القاهرة ، بيانات غير منشورة.

* لوحظ وجود تباين فيما بين البيانات الواردة بالمصدر عن المخزون في أول العام، والمخزون في نهاية العام السابق له، وهو ما يتنافي مع الواقع، ومن ثم فقد أفترضت الدراسة تماثلهما، وتصحيح الفروق لحساب الإستهلاك.

ب - غزول الكتان :

* بلغت الطاقة الإنتاجية المتاحة فى صناعة غزول الكتان خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٢٦٤٥ طن وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٦٧% عنه فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، حيث ساهم فى هذه الزيادة منشآت القطاع الخاص ، والتى ازدادت طاقتها الإنتاجية المتاحة من نحو ٦٠٠ طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ لتصل إلى نحو ٢٦٤٥ طن فى عام ٢٠٠٤/٠٣ وبنسبة زيادة بلغت نحو ٣٤١% عنه فى العام الأول لهذه الفترة . وذلك مقابل التناقص المستمر فى الطاقة الإنتاجية المتاحة بمنشآت قطاع الأعمال العام لتصل إلى نحو ٣٦ طن خلال عام ٢٠٠٣/٠٢ مقابل ١٦٥ طن فى عام ١٩٩٩/٩٨، وإن ازدادت خـلال العام الأخير ٢٠٠٤/٠٣ لتصل إلى نحو ١٥٩ طن. ويمكن توصيف صناعة الغزول الكتانية على أنها صناعة خاصة أمام صغر نسبة تمثيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بمنشآت قطاع الأعمال العام من إجمالي الطاقة الإنتاجية بهذه الصناعة فضلاً عن تناقص هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة عنه فى السنوات الأولى من الفترة المشار إليها ، وحيث يشارك القطاع الخاص بنسبة تزايدت من ٧٨,٤% فى عام ١٩٩٩/٩٨ إلى نحو ٩٤,٣% فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .

* وبالنسبة للطاقة الإنتاجية المستغلة فى هذه الصناعة فقد ازدادت من نحو ٦٦٨ طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ لتصل إلى نحو ١٣٧٤ طن فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٠٦% عنه فى العام الأول من هذه الفترة ، وحيث انحصرت هذه الزيادة فى منشآت القطاع الخاص دون قطاع الأعمال العام وعلى نحو ماهو مبين بالجدوليين رقم (١/٥) ، (٢/٥) . ويمكن توصيف هذه الصناعة أيضاً بوجود الطاقة العاطلة الكبيرة بها والتى تراوحت مابين ٢٥% إلى ٥١% من الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، وهو ما يمكن أن يفسر بالتوسع فى الطاقات الإنتاجية المتاحة فى هذه الصناعة بمعدلات كبيرة نسبياً مع الجمود النسبى فى المساحات المنزرعة بمحصول الكتان، وعدم توافر المساحات الكافية لزراعته وتوفير احتياجات الصناعة من الألياف الخام، وهو ماقد يعزى بدوره إلى المنافسة فيما بين هذا المحصول مع غيره من المحاصيل الزراعية على استخدام الأراضى الزراعية، ولصالح المحاصيل الأخيرة .

* لقد شهدت الفترة ١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣ تناقص متوسط سعر الطن المنتج من غزول الكتان من نحو ١٦,٨٣ ألف جنيه فى العام الأول من هذه الفترة ليصل إلى نحو ١٢,١ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وحيث ازداد بعد ذلك ليصل إلى نحو ١٨,٥ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٤/٠٣ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٠% عنه فى العام الأول من هذه الفترة . كما يلاحظ أيضاً أن أسعار المنتج من غزول الكتان بمنشآت القطاع الخاص قد أخذت نفس الاتجاه العام خلال هذه الفترة ، وحيث اقتربت أسعارها فى عام ٢٠٠٤/٠٣ من مستوى أسعارها فى العام الأول من هذه الفترة ، وذلك عكس الاتجاه العام لأسعار المنتج منها بمنشآت قطاع الأعمال العام والتى سجلت اتجاها عاماً تصاعدياً خلال هذه الفترة حيث أرتفع سعر الطن من المنتج لديها من نحو ٧,٢ ألف جنيه فى عام ١٩٩٩/٩٨ ليصل إلى نحو ١٩,٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٤/٠٣ ، وليقترب بذلك من مستوى سعر المنتج منها بمنشآت القطاع الخاص خلال هذا العام

بعد أن كان يمثل نسبة تبلغ نحو ٣٨% منه خلال العام الأول لهذه الفترة . وقد يعزى انخفاض سعر المنتج من هذه الغزول بمنشآت قطاع الأعمال العام عن مثيله بمنشآت القطاع الخاص فى السنوات الأولى من هذه الفترة إلى سياسة التحكم السعرى التى كان ينتهجها القطاع العام آنذاك .

* وبالنسبة للمعروض السنوى من غزول الكتان بالسوق الوطنية خلال هذه الفترة فيلاحظ أن الإنتاج الوطنى منها يشكل النسبة الأكبر منه مع تزايد هذه النسبة من عام إلى آخر حيث بلغت نحو ٨٦,٢% من المعروض فى عام ١٩٩٩/٩٨ لتصل إلى نحو ٩٩,٧% منه فى عام ٢٠٠٣/٠٢ ، وإن انخفضت فى العام التالى لتصل إلى نحو ٩٢,٦% منه ، أما مكون الواردات منها فيلاحظ أنه يمثل نسبة هامشية من إجمالى المعروض منها فى بعض سنوات هذه الفترة وغيابه فى البعض الآخر منها ، كما يلاحظ أيضاً أن مكون المخزون منها فى بداية العام يمثل نسبة تكاد تكون أقل من النسبة الطبيعية لأى صناعة مع تناقص هذه النسبة من عام إلى آخر خلال هذه الفترة (جدول رقم ٤/٥) .

* وعلى جانب الطلب أو الاستخدامات لهذه الغزول فيلاحظ أن مكون الاستخدامات المحلية منها يشكل نسبة أقل من نسبة مكون الصادرات وبما يشير إلى أن هذه الصناعة تبدو علي أنها صناعة تصديرية فى المقام الأول ، وذلك على الرغم مما تميزت به نسبة هذا المكون من تقلبات سنوية خلال هذه الفترة ، حيث بلغت كمية الصادرات من هذه الغزول نحو ٤٨٦ طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ وازدادت إلى ٥١٧ ، ٨٣٢ ، ٧٥٥ ، ٨٥٠ ، ٧٨٤ طن فى السنوات الخمس التالية لتمثل بذلك مانسبته ٥٥,٥% ، ١١٢% ، ٧٧,٠% ، ٣٢,٥% ، ٥٢,٨% من إجمالى المعروض منها خلال كل من السنوات الخمس على الترتيب . أما مكون مخزون آخر العام فيشكل نسبة هامشية قد تكون أقل من الطبيعية بصفة عامة .

جـ- <u>غزول الجوت</u> :

ينفرد قطاع الأعمال العام ممثلاً فى الشركة العامة لمنتجات الجوت بإنتاج غزول الجوت حيث تغيب مشاركة القطاع الخاص فى هذه الصناعة وقد يعزى السبب فى ذلك إلى غياب زراعة المحاصيل المنتجة للألياف الخام واللازمة لهذه الصناعة فى الزراعة المصرية ، حيث أن مايزرع منها (التيل) يزرع فى شكل تجمعات من الشجيرات المتناثرة على محيط أراضى الحيازات الزراعية ، وليس كمساحات مستغلة بغرض الإنتاج التجارى . وفيمايلى وبإيجاز عرضاً لأهم المؤشرات الخاصة بهذه الصناعة .

* بلغت الطاقة الإنتاجية المتاحة بالشركة المنتجة لهذه الغزول نحو ٣ آلاف طن خلال عامى ١٩٩٩/٩٨،١٩٩٩/٢٠٠٠، إلا أنها انخفضت فى السنوات التالية لتصل إلى نحو ١٥٠٠ طن وبنسبة ٥٠% عنه فى العامين السابقين . وقد يعزى السبب فى ذلك إلى ندرة إنتاج الألياف الخام الطبيعية اللازمة لهذه الصناعة من ناحية إلى جانب منافسه الألياف الاصطناعية فى تصنيع المنتجات البديلة لأغلب منتجات الجوت (زكائب وأجولة) من ناحية أخرى .

جدول رقم (١/٥) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) في منشآت تصنيع غـزول الكتـان
خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	الطاقة الإنتاجية المتاحة					الطاقة الإنتاجية المستغلة				
	قطاع الأعمال العام		القطاع الخاص		جملة	قطاع الأعمال العام		القطاع الخاص		جملة
	طـن	%	طـن	%	(طن)	طن	%	طـن	%	(طن)
١٩٩٩/١٩٩٨	١٦٥	٢١,٦	٦٠٠	٧٨,٤	٧٦٥	١١١	١٦,٦	٥٥٧	٨٣,٤	٦٦٨
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٢٣	١٥,٢	٦٨٧	٨٤,٨	٨١٠	١٢٣	١٥,٢	٦٨٤	٨٤,٨	٨٠٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٠	٩,٨	١١٠١	٩٠,٢	١٢٢١	٨	١,١	٧٠٨	٩٨,٩	٧١٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٠	٧,٧	١٢٠٠	٩٢,٣	١٣٠٠	٢٦	٢,٨	٩١٤	٩٧,٢	٩٤٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٦	١,٠	٣٤١٩	٩٩,٠	٣٤٥٥	٣٦	١,٤	٢٥٦٧	٩٨,٦	٢٦٠٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٩	٥,٧	٢٦٤٥	٩٤,٣	٢٨٠٤	١٥٩	١١,٦	١٢١٥	٨٨,٤	١٣٧٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٢/٥) معدل التغير السنوي في الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة)، والطاقة العاطلة
في منشآت تصنيع غزول الكتـان خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

(%)

السنوات	الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية المتاحة			الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية المستغلة			الطاقة الإنتاجية العاطلة		
	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٢,٧	٧,٢	١٢,٧
٢٠٠٠/١٩٩٩	٧٥	١١٥	١٠٦	١١١	١٢٣	١٢١	٠,٠	٠,٤	٠,٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٣	١٨٤	١٦٠	٧	١٢٧	١٠٧	٩٣,٣	٣٥,٧	٤١,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦١	٢٠٠	١٧٠	٢٣	١٦٤	١٤١	٧٤,٠	٢٣,٨	٢٧,٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٢	٥٧٠	٤٥٢	٣٢	٤٦١	٣٩٠	٠,٠	٢٤,٩	٢٤,٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٦	٤٤١	٣٦٧	١٤٣	٢١٨	٢٠٦	٠,٠	٥٤,١	٥١,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة ، بيـانات غير منشورة.

جدول رقم (٣/٥) متوسط سعر المنتج من غزول الكتان في منشآت قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	متوسط سعر المنتج (جنيه / طن)			الأرقام القياسية		
	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١٩٩٨/١٩٩٩	٧١٨٠	١٨٧٥٨	١٦٨٣٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٩/٢٠٠٠	٦٤٩٦	١٤٦٢٠	١٣٣٨٢	٩٠	٧٨	٧٩
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٢٠٠٠	١٣٥٤١	١٣٥٢٤	١٦٧	٧٢	٨٠
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٢٥٣٨	١٢٠٧٣	١٢٠٨٦	١٧٥	٦٤	٧٢
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٣٩٧٢	١٤٠٠٢	١٤٠٠٢	١٩٥	٧٥	٨٣
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٨٩٦٢	١٨٥٣١	١٨٥٨١	٢٦٤	٩٩	١١٠

المصدر: حسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.

جدول (٤/٥) العرض، والاستخدامات من غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	العرض (طن)				الأستخدامات (طن)			
	الأنتاج	الواردات	مخزون أول العام	جملة	المتاح للإستهلاك	الصادرات	مخزون آخر العام	جملة
١٩٩٨/١٩٩٩	٦٦٨	٠,٤	١٠٧	٧٧٥,٤	٢١٠,٤	٤٨٦	٧٩	٧٧٥,٤
(%)	٨٦,٢	٠,٠٥	١٣,٨	١٠٠	٢٧,١	٦٢,٧	١٠,٢	١٠٠
١٩٩٩/٢٠٠٠	٨٠٧	٤٦	٧٩	٩٣٢	٣٨٩	٥١٧	٢٦	٩٣٢
(%)	٨٦,٦	٤,٩	٨,٥	١٠٠	٤١,٧	٥٥,٥	٢,٨	١٠٠
٢٠٠٠/٢٠٠١	٧١٦	٢	٢٦	٧٤٤	١٢٩-	٨٣٢	٤١	٧٤٤
(%)	٩٦,٢	٠,٣	٣,٥	١٠٠	١٧,٣-	١١٢	٥,٥	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٢	٩٤٠	١	٤١	٩٨٢	٢١٨	٧٥٥	٩	٩٨٢
(%)	٩٥,٧	٠,١	٤,٢	١٠٠	٢٢,٢	٧٦,٩	٠,٩	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٦٠٣	-	٩	٢٦١٢	١٧٠٩	٨٥٠	٥٣	٢٦١٢
(%)	٩٩,٧	-	٠,٣	١٠٠	٦٥,٤	٣٢,٥	٢,٠٠	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٣٧٤	٥٧	٥٣	١٤٨٤	٦٣١	٧٨٤	٦٩	١٤٨٤
(%)	٩٢,٦	٣,٨	٣,٦	١٠٠	٤٢,٥	٥٢,٨	٤,٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.

* أما الطاقة الإنتاجية المستغلة فى هذه الصناعة فبلغت نحو ١٦٥٧ طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ تناقصت فى السنوات التالية (مع وجود التذبذبات من عام إلى آخر) لتصل إلى ٧٠٢ طن خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ ، وحيث انعكس ذلك فى وجود طاقات إنتاجية عاطلة كبيرة فى هذه الصناعة تراوحت مابين ٤٥% - ٧١,٥% خلال هذه السنوات باستثناء عام ٢٠٠٣/٠٢ والتى بلغت الطاقة العاطلة خلاله نحو ١٢,٥% (جدول رقم ١/٦) .

* ولقد بلغ سعر الطن المنتج من هذه الغزول نحو ٤٣٧٣ جنيها فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، تناقص فى العامين التاليين ، وحيث ازداد بعد ذلك ليصل إلى نحو ٦٧٣٩ جنيها للطن فى عام ٢٠٠٤/٠٣ ، وبنسبة زيادة بلغت نحو ٥٤% عنه فى العام الأول لهذه الفترة وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

* ولقد بلغت كميات المعروض من هذه الغزول فى السوق الوطنية نحو ٧٥١٢ طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ إلا أنها تناقصت فى السنوات التالية (مع وجود بعض التذبذبات السنوية) لتصل إلى نحو ٣٠٧٢ طن فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ . ريشكل مكون الواردات من هذه الغزول النسبة الأكبر من المعروض منها فى السوق الوطنية حيث يمثل نسبة تراوحت مابين ٥٢,٥% (فى عام ١٩٩٩/٩٨) إلى٨٠,٥% من المعروض منها (فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١) خلال هذه الفترة. أما مكون الإنتاج المحلى من هذه الغزول فيشكل النسبة التالية لمكون الواردات فى إجمالى المعروض من هذه الغزول وبنسبة تراوحت مابين ١٣,٤% (فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١) إلى ٢٨,١% (فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢) خلال هذه الفترة . وبالنسبة لمكون مخزون أول العام فمن الملاحظ تمثيله بنسبة كبيرة من المعروض السنوى منها فى الثلاث سنوات الأولى من هذه الفترة حيث بلغ مانسبته ٢٥,٤% ، ٢٢,٧% ، ٢٣,٣% فى كل من هذه السنوات الثلاث على الترتيب ، وحيث تناقصت هذه النسبة خلال العامين التاليين لتصل إلى نحو ٧,٥% من المعروض منها فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وإن ازدادت خلال العام الأخير (٢٠٠٤/٠٣) لتصل إلى نحو ٢٠% من المعروض منها خلال هذا العام .

* وعلى جانب الطلب أو استخدامات هذه الغزول فيمكن القول بأنه يتمثل كلية فى مكون الاستخدامات الوطنية شاملة مخزون آخر العام حيث تغيب الصادرات من هذه الغزول خلال سنوات هذه الفترة باستثناء العام الأخير منها حيث بلغت الصادرات من هذه الغزول ٣٤١ طن تمثل ما نسبته ١١,١% من إجمالى المعروض منها خلال هذا العام (جدول ٢/٦) ، وهو مايمكن معه القول بأن هذه الصناعة تعد فى حكم الصناعة البديلة للواردات .

د - **صناعة غزول الصوف :**

* شهدت الفترة ١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣ وجود الاتجاه العام لتناقص الطاقة الإنتاجية لصناعة غزول الصوف مع وجود التقلبات السنوية سواء فى الطاقة الإنتاجية المتاحة أو المستغلة منها حيث ازدادت الطاقة الإنتاجية المتاحة من نحو ١٦,٧ ألف طن فى عام ١٩٩٩/٩٨ إلى مايقرب من ٢٥,٣ ألف طن فى العام التالى تبعها تناقص هذه الطاقة لتصل إلى نحو ٨,٤ ألف طن فى عام ٢٠٠٤/٠٣ ، وبنسبة

جدول رقم (١/٦) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة ومتوسط سعر المنتج في صناعة غزل الجوت خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	الطاقة الإنتاجية المتاحة		الطاقة الإنتاجية المستغلة		الطاقة العاطلة (%)	متوسط سعر المنتج	
	طن	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي		(جنيه/ طن)	الرقم القياسي
١٩٩٩/١٩٩٨	٣٠٠٠	١٠٠	١٦٥٧	١٠٠	٤٤,٨	٤٣٧٣	١٠٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	٣٠٠٠	١٠٠	٨٥٦	٥٢	٧١,٥	٣١٢٣	٧١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٥٠٠	٥٠	٧٤٢	٤٥	٥٠,٥	٣٦١٥	٨٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٥٠٠	٥٠	٨١٠	٤٩	٤٦,٠٠	٤٣٧٣	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٠٠	٥٠	١٣١٣	٧٩	١٢,٥	٥١٢٥	١١٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٠٠	٥٠	٧٠٢	٤٢	٥٣,٢٠	٦٧٣٩	١٥٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٢/٦) العرض، والاستخدامات من غزول الجوت خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	العرض (طن)				الأستخدامات (طن)			
	الإنتاج	الواردات	مخزون أول العام	جملة	المتاح للاستهلاك	الصادرات	مخزون آخر العام	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١٦٥٧	٣٩٤٤	١٩١١	٧٥١٢	٦٢٩٩	-	١٢١٣	٧٥١٢
(%)	٢٢,١	٥٢,٥	٢٥,٤	١٠٠	٨٣,٩	-	١٦,١	١٠٠,٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	٨٥٦	٣٢٦٠	١٢١٣	٥٣٢٩	٤٣٣٦	-	٩٩٣	٥٣٢٩
(%)	١٦,١	٦١,٢	٢٢,٧	١٠٠,٠	٨١,٤	-	١٨,٦	١٠٠,٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٤٢	٢٥١٦	٩٩٣	٤٢٥١	٣٨٨٦	-	٣٦٥	٤٢٥١
(%)	١٧,٥	٥٩,٢	٢٣,٣	١٠٠,٠	٩١,٤	-	٨,٦	١٠٠,٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨١٠	٤٨٤٦	٣٦٥	٦٠٢١	٥٦٧١	١	٣٤٩	٦٠٢١
(%)	١٣,٤	٨٠,٥	٦,١	١٠٠,٠	٩٤,٢	-	٥,٨	١٠٠,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣١٣	٣٠١١	٣٤٩	٤٦٧٣	٤٠٤٧	٩	٦١٧	٤٦٧٣
(%)	٢٨,١	٦٤,٤	٧,٥	١٠٠,٠	٨٦,٦	٠,٢	١٣,٢	١٠٠,٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٠٢	١٧٥٣	٦١٧	٣٠٧٢	٢٥٥٠	٣٤١	١٨١	٣٠٧٢
(%)	٢٢,٩	٥٧,١	٢٠,٠	١٠٠,٠	٨٣,٠	١١,١	٥,٩	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

٥٠% عما كانت عليه فى العام الأول من هذه الفترة . ويرجع التناقص فى الطاقة الإنتاجية المتاحة أو المستغلة فى هذه الصناعة أساساً إلى تناقص الطاقة الإنتاجية لمنشآت القطاع الخاص ، بينما يمكن توصيف الطاقة الإنتاجية بمنشآت قطاع الأعمال العام بالثبات النسبى تقريباً مع وجود تذبذبات سنوية وعلى نحو ماهو مبين بالجدولين رقم (١/٧) ، (٢/٧) ، حيث تناقصت الطاقة الإنتاجية المتاحة بمنشآت القطاع الخاص لتصل إلى مانسبته ٥٠% من الطاقة الإنتاجية المتاحة لديها فى العام الأول من هذه الفترة، كما تناقصت الطاقة المستغلة بهذه المنشآت لتصل إلى مانسبته ٢٨% من مستواها خلال نفس العام الأول من هذه الفترة . أما الطاقة الإنتاجية المتاحة بمنشآت قطاع الأعمال العام فقد ازدادت خلال العامين الأخيرين من هذه الفترة وبنسبة تبلغ نحو ١٤% عما كانت عليه خلال العام الأول من هذه الفترة، كما تعادلت الطاقة الإنتاجية المستغلة بها خلال نفس العامين الأخيرين مع ماكانت عليه خلال العام الأول من هذه الفترة . ولقد تبع هذه التغيرات تناقص المساهمة النسبية لمنشآت القطاع الخاص فى الإنتاج من هذه الغزول لتحتل المرتبة الثانية بعد منشآت قطاع الأعمال العام خلال العام الأخير من هذه الفترة ، بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى فى السنوات السابقة من هذه الفترة ، وعلى نحو مايشير إليه نفس الجدولين السابق ذكرهما.

* توصف هذه الصناعة، وبصفة عامة بوجود التقلبات السنوية الكبيرة نسبياً فى الطاقة العاطلة بها حيث تراوحت ما بين ٩,٧% (فى عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١) إلى ما يقرب من ٦٤,٥% (فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)، وحيث ترجع هذه التقلبات وفى المقام الأول إلى تلك التقلبات فى الطاقة الإنتاجية العاطلة بمنشآت القطاع الخاص والتى تراوحت ما بين ١,٨% خلال العام الأخير من هذه الفترة ، ٨١,١% من العام السابق له (جدول ٢/٧) أما الطاقات العاطلة بمنشآت قطاع الأعمال العام فيمكن توصيف التقلبات السنوية بها بالمحدودة نسبياً (قياساً بحالة منشآت القطاع الخاص)، كما أنها تتصف وبصفة عامة بكبر حجم الطاقة العاطلة بها عنه فى حالة منشآت القطاع الخاص حيث تراوحت الطاقة العاطلة بها ما بين ٢٢% تقريباً (فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠)، ٣٣% تقريباً فى عام (٢٠٠٢ /٢٠٠٣).

* بلغ متوسط سعر المنتج فى عام ١٩٩٩/٩٨ نحو ١٧,٢ألف جنيه للطن وحيث تلى ذلك انخفاضه بنسبة محدودة خلال العامين التاليين ثم ازداد فى السنوات الثلاث التالية لهما ليصل إلى نحو ٣١,٨٠ ألف جنية للطن فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٥% عنه فى العام الأول من هذه الفترة (جدول ٣/٧). كما يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين متوسط سعر الطن منها بمنشآت القطاع الخاص من ناحية، ومتوسط سعر الطن منها فى منشآت قطاع الأعمال العام من ناحية أخرى فى بداية هذه الفترة ، حيث بدأ هذا التباين فى التناقص تدريجياً فى السنوات الأخيرة من هذه الفترة ، حيث بلغ سعر الطن منها فى منشآت القطاع الخاص خلال عام ١٩٩٩/٩٨ نحو ١٣,٣ ألف جنيه مقابل ٢٩,٢ ألف جنيه للطن منها بمنشآت قطاع الأعمال العام ، وحيث اتجهت أسعار المنتج منها بالمنشآت الأولى إلى التزايد فى السنوات التالية لتصل إلى ما يقرب من ٣٢,٨ ألف جنيه للطن خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٤٧% عنه فى العام الأول من هذه الفترة فى نفس الوقت الذي تناقصت فيه أسعار المنتج منها

بمنشآت قطاع الأعمال العام خلال السنوات التالية (باستثناء العام الأخير) لتصل إلى ما يقرب من ٢٥,٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٢/٠٢، وإن ازدادت فى العام الأخير لتصل إلى نحو ٣٠,٩ ألف جنيه للطن .

إن التباينات السعرية للمنتج من هذه الغزول فيما بين منشآت القطاع الخاص ، ومنشآت القطاع العام فى السنوات الأولى من هذه الفترة قد يعزى إلى التباينات فى السياسة السعرية لكلا القطاعين ، حيث وجود سياسة التسعير التحكمى فى المنشآت الأخيرة ، وذلك عكس منشآت القطاع الخاص الذي يحدد أسعاره وفقا لآليات السوق الحرة ، وقد يكون السبب فى ارتفاع مستوى الطاقات العاطلة بمنشآت القطاع العام عنه فى القطاع الخاص هو أرتفاع مستوي الأسعار بالمنشآت الأولى عنه فى المنشآت الثانية خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ..

- تسجل الفترة ١٩٩٩/٩٨ – ٢٠٠٤/٠٣ وجود الاتجاه المتناقص للمعروض من غزول الأصواف بالسوق الوطنية مع وجود التذبذبات السنوية حيث ازداد المعروض منها من نحو ١٦,٣ ألف طن فى العام الأول من هذه الفترة إلى نحو ٢٤,٧ ألف طن فى العام التالي وحيث تناقص فى السنوات التالية ليصل إلى نحو ٧,٧ ألف طن فى عام ٢٠٠٤/٣ (جدول ٤/٧). ٠ويشكل الإنتاج الوطنى من هذه الغزول النسبة الغالبة من المعروض منها فى السوق الوطنية حيث تراوحت نسبته ما بين ٨٤,٤% منه (فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠)، ونحو ٩٤% منه (فى عام ٢٠٠٣/٠٢). أما مكوث الواردات من هذه الغزول فتراوحت نسبة تمثيله فى إجمالى المعروض منها ما بين ٠,٤% (فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١) ، ونحو ٤,٤% (فى عام ١٩٩٩/٩٨)، وحيث يشكل مخزون أول العام النسبة الباقية والتى تراوحت ما بين ٦% (فى عام ٢٠٠٣/٠٢) ، ١٥% (فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠).

إن وجود الاتجاه العام لتناقص المعروض من هذه الغزول فى السوق المصرية ، مع الكبر النسبي للمخزون منها (ما يعادل إنتاج ١,٢٧ شهر) يعد من المؤشرات التى قد تبرهن على تناقص طلب الصناعات المستخدمه لهذه الغزول بالسوق الوطنية، وهو ما قد يعزى بدوره إلى تحول المستهلك للمنتج النهائى (المنسوجات الصوفية) للصناعات الأخيرة إلى بدائل أخرى . كما يعد ذلك أيضاً من المؤشرات التى تشير إلى محدودية فرص نفاذ هذه الغزول إلى الأسواق الخارجية .

- أما على جانب الطلب على هذه الغزول، فإن الاستهلاك الوطنى منها يشكل النسبة الغالبة منه حيث تراوحت نسبه المتاح منها للاستهلاك الوطنى إلى إجمالي الاستخدامات منها ما بين ٧٧,٢% (فى عام ١٩٩٩/٩٨)، ونحو ٩٧,٢% منها عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. أما مكون الصادرات منها فتراوحت نسبتة ما بين الصفر فى العام الأخير من هذه الفترة إلى ٠,٦% (فى عام ٢٠٠٣/٠٢). أما مخزون آخر العام فتراوحت نسبته إلى إجمالى الاستخدامات ما بين ٢,٧% (فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١)، ونحو ٢٢,٧%(فى عام ١٩٩٩/٩٨).

جدول رقم (١/٧) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) في منشآت تصنيع غزول الصوف
خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٩٨- ٢٠٠٤/٢٠٠٣)

السنوات	الطاقة الإنتاجية المتاحة				جملة (طن)	الطاقة الإنتاجية المستغلة				جملة (طن)
	قطاع الأعمال العام		القطاع الخاص			قطاع الأعمال العام		القطاع الخاص		
	طن	%	طن	%		طن	%	طن	%	
١٩٩٩/١٩٩٨	٤٥٨.٤	٢٧,٤	١٢١٥٥	٧٢,٦	١٦٧٣٩	٣٥١٨	٢٤,٤	١٠٩٢٧	٧٥,٦	١٤٤٤٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	٤٧٠٦	١٨,٦	٢٠٥٨٤	٨١,٤	٢٥٢٩٠	٣٦٧٦	١٧,٦	١٧١٩٤	٨٢,٤	٢٠٨٧٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٧٥٩	٢٤,١	١٤٩٦٤	٧٥,٩	١٩٧٢٣	٣٦٤٣	٢٠,٥	١٤١٥٩	٧٩,٥	١٧٨٠٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٥٣٣	٣٨,٤	٧٢٨٧	٦١,٦	١١٨٢٠	٣١١٩	٣١,٩	٦٦٥٨	٦٨,١	٩٧٧٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٢١٤	٣٤,٥	٩٩٠٧	٦٥,٥	١٥١٢١	٣٥٠٠	٦٥,٢	١٨٦٦	٣٤,٨	٥٣٦٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٢٢٠	٦٢,٤	٣١٤٣	٣٧,٦	٨٣٦٣	٣٥٣٧	٥٣,٤	٣٠٨٨	٤٦,٦	٦٦٢٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٢/٧) الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة
في منشآت تصنيع غزول الصوف خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٩٨- ٢٠٠٤/٢٠٠٣)

(%)

السنوات	الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية			الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية			الطاقة الإنتاجية العاطلة		
	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٣,٢	١٠,١	١٣,٧
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٠٣	١٦٩	١٥١	١٠٤	١٥٧	١٤٤	٢١,٩	١٦,٥	١٧,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٤	١٢٣	١١٨	١٠٤	١٣٠	١٢٣	٢٣,٥	٥,٤	٩,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٩	٦٠	٧١	٨٩	٦١	٦٨	٣١,٢	٨,٦	١٧,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١١٤	٨٢	٩٠	٩٩	١٧	٣٧	٣٢,٩	٨١,١	٦٤,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١٤	٢٦	٥٠	١٠١	٢٨	٤٦	٣٢,٢	١,٧	٢٠,٨

المصدر: حسبت من الجدول رقم (١/٧).

جدول رقم (٣/٧) متوسط سعر المنتج من غزول الصوف في منشآت قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	متوسط سعر المنتج (جنيه / طن)			الأرقام القياسية		
	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٩٢٠٤	١٣٢٧٢	١٧١٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٩٠٨٤	١٣٦٨١	١٦٣٩٤	٩٩	١٠٣	٩٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦٦٤٨	١٤٥٩٣	١٧٠٦٠	٩١	١١٠	٩٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٤٧٠١	١٧٥٥٩	١٩٨٣٧	٨٥	١٣٢	١١٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٤٩٨٠	٢٧٨٢٩	٢٥٩٧١	٨٦	٢١٠	١٥١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٠٩٠٢	٣٢٨٣١	٣١٨٠٢	١٠٦	٢٤٧	١٨٥

المصدر: حسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٤/٧) العرض ، والاستخدامات من الغزول الصوفية خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

السنوات	العرض (طن)			الأستخدامات (طن)			
	الأنتاج	الواردات	مخزون أول العام*	جملة	المتاح للإستهلاك	الصادرات	مخزون آخر العام	جملة
١٩٩٩/١٩٩٨	١٤٤٤٥	٧١١	١١٧١	١٦٣٢٧	١٢٦٠٤	١١	٣٧١٢	١٦٣٢٧
(%)	٨٨,٥	٤,٤	٧,٢	١٠٠,٠٠	٧٧,٢	٠,٠٧	٢٢,٧	١٠٠,٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٨٧٠	١٤٦	٣٧١٢	٢٤٧٢٨	٢٢٥٤٦	٢٣	٢١٥٩	٢٤٧٢٨
(%)	٨٤,٤	٠,٦	١٥,٠	١٠٠,٠٠	٩١,١	٠,١	٨,٧	١٠٠,٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧٨٠٢	٧٦	٢١٥٩	٢٠٠٣٧	١٩٣٦٨	٩	٦٦٠	٢٠٠٣٧
(%)	٨٨,٨	٠,٤	١٠,٨	١٠٠,٠	٩٦,٧	-	٣,٣	١٠٠,٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٧٧٧	١٢٧	٦٦٠	١٠٥٦٤	١٠٢٧٣	٧	٢٨٤	١٠٥٦٤
(%)	٩٢,٦	١,٢	٦,٢	١٠٠,٠	٩٧,٢	٠,١	٢,٧	١٠٠,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٣٦٦	٦٦	٢٨٤	٥٧١٦	٤٦٧١	٣٢	١٠١٣	٥٧١٦
(%)	٩٣,٩	١,٢	٦,٠	١٠٠,٠	٨١,٧	٠,٦	١٧,٧	١٠٠,٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٦٢٥	٧٠	١٠١٣	٧٧٠٨	٦٦٩١	٢	١٠١٥	٧٧٠٨
(%)	٨٥,٩	٠,٩	١٣,١	١٠٠,٠	٨٦,٨	-	١٣,٢	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

* لوحظ وجود تباين فيما بين البيانات الواردة من المصدر عن المخزون أول العام، والمخزون في نهاية العام السابق له وهو ما يتنافى مع الواقع ومن ثم فقد افترضت الدراسة تماثلهما وتصحيح الفروق لحساب المتاح للاستهلاك

وتبدو السوق الوطنية لهذه الغزول مستورداً صافيا لها وإن كان بكميات محدودة وعلى نحو مايشير إليه الجدول رقم (٤/٧) .

هـ- **صناعة الألياف والغزول الاصطناعية :-**

وهى الصناعات القائمة على تصنيع الألياف والغزول الصناعية، والتى تشير مؤشرات إنتاجها لعام ٢٠٠٤/٠٣ إلى ما يلى :

- بلغت الطاقة الإنتاجية الفعلية لهذه الصناعة نحو ٩,٣٤٢ ألف طن من الألياف بالإضافة إلى ما يقرب من ٣٣,٤ ألف طن من الغزول. ويسود إنتاج منشآت القطاع الخاص الإنتاج داخل هذه الصناعة ، حيث تشارك هذه المنشآت بنسبة تبلغ نحو ٩٠,٥% تقريباً من إجمالي إنتاج هذه الصناعة من الألياف، على حين تشارك منشآت القطاع العام بنسبة تبلغ نحو ٩,٥% منه خلال هذا العام. كما تشارك منشآت القطاع الخاص بنسبة تبلغ نحو ٨٨,٥% من إجمالى إنتاج هذه الصناعة من الغزول، على حين تشارك منشآت القطاع العام بنسبة بلغت نحو ١١,٥% منها(جدول رقم ٨).

- تنفرد منشآت قطاع الأعمال العام بإنتاج ألياف وغزول النايلون إلى جانب مشاركته فى إنتاج ألياف وغزول البولستر ، وفى إنتاج غزول الأكريليك (دون أليافها) إلى جانب إنفراده بإنتاج بعض النوعيات من الألياف الصناعية الأخرى. أما منشآت القطاع الخاص فتنفرد بإنتاج بعض النوعيات من غزول الألياف الصناعية الأخرى والمشاركة فى إنتاج أليافها إلى جانب إنفرادها بإنتاج خيوط الحياكة الصناعية، والمشاركة فى إنتاج ألياف وغزول البولستر مع المشاركة فى إنتاج غزول الأكريليك وانفرادها بإنتاج ألياف هذه الغزول، كما يغيب بهذه المنشآت صناعة غزول الناليون .
- بلغ متوسط سعر الطن المنتج من الألياف الصناعية نحو ٨,٧٣ ألف جنية ، مع تباينه حسب نوعية هذه الألياف حيث يلغ نحو ١٢,٦، ١٠,٩، ٨,٣، ٨,٧، ١٤,٦ ألف جنيه لكل من ألياف النايلون، وبولي أميد، والبولستر، والاكريلك، ومجموعات الأنواع أخرى على الترتيب. كما بلغ متوسط سعر الطن المنتج من غزول هذه الألياف نحو ١٤,١ ألف جنية، مع تباينه حسب نوعيتها حيث بلغ نحو ٧,٥، ١١,٤، ١٦,٩، ١٤,٤ألف جنيه للطن من غزول النايلون، والبولستر، والأكريليك، والنوعيات الأخرى من الغزول الصناعية، وخيوط الحياكة الصناعية على الترتيـــــب (نفس الجدول سابق الذكر).
- تشير مؤشرات الإنتاج من الألياف الصناعية من ناحية، والإنتاج من غزول هذه الألياف من ناحية أخرى (والمشار إليها من قبل) إلى وجود فجوة كبيرة فيما بينهما تشير إلى اعتماد صناعة الغزول الصناعية وبدرجة كبيرة على توفير احتياجاتها من الألياف من الأسواق الخارجية .
- إن تصنيع الألياف الصناعية إلى غزول يرفع من قيمة هذه الألياف بنسبة زيادة تبلغ نحو ٦٢% من قيمتها كألياف خام .

جدول رقم (٨) الإنتاج من الألياف والغزول الصناعية بمنشآت القطاع العام والخاص لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

البيـــان	الألياف					الغـــزول				
	قطاع عام		قطاع خاص		جملة	قطاع عام		قطاع خاص		جملة
	وحدة	%	وحدة	%	(وحدة)	وحدة	%	وحدة	%	(وحدة)
١- نايلون : (طن)	١٥٨	١٠٠	-	-	١٥٨	١١٥٠	١٠٠	-	-	١١٥٠
(ألف جنيه)	١٩٨٧	١٠٠	-	-	١٩٨٧	١٦٤٠٠	١٠٠	-	-	١٦٤٠٠
(جنيه/طن)	١٢٥٧٦	١٠٠	-	-	١٢٥٧٦	١٤٢٦١	١٠٠	-	-	١٤٢٦١
٢- بولى أميد (طن)	-	-	٧٣	١٠٠	٧٣	-	-	-	-	-
(ألف جنيه)	-	-	٧٩٨	١٠٠	٧٩٨	-	-	-	-	-
(جنيه/طن)	-	-	١٠٩٣٢	١٠٠	١٠٩٣٢	-	-	-	-	-
٣- بولستر: (طن)	٦٨٠	٨,٨	٧٠٧٢	٩١,٢	٧٧٥٢	٦٢٩	٢٤,٤	١٩٤٤	٧٥,٦	٢٥٧٣
(ألف جنيه)	٥١١٤	٧,٩	٥٩٤٠٧	٩٢,١	٦٤٥٢١	٥٧٠٧	٢٩,٤	١٣٧٠٧	٧٠,٦	١٩٤١٤
(جنيه/طن)	٧٥٢١	٩٠,٤	٨٤٠٠	١٠١,٠	٨٣٢٣	٩٠٧٣	١٢,٣	***٧٠٥١	٩٣,٥	٧٥٤٥
٤- أكريلنك : (طن)	-	-	٩٢٧	١٠٠	٩٢٧	١٦١٦	٢٧,٩	٤١٧٥	٧٢,١	٥٧٩١
(ألف جنيه)	-	-	٨٠٥١	١٠٠	٨٠٥١	٢٦٧٦٣	٢٧,٣	٧١٢٦٥	٧٢,٧	٩٨٠٢٨
(جنيه/طن)	-	-	٨٦٨٥	١٠٠	٨٦٨٥	١٦٥٦١	٩٧,٨	١٧٠٦٩	١٠٠,٨	١٦٩٢٨
٥- صناعية أخري: (طن)	١٨	٤,٣	٣٩٦	٩٥,٧	٤١٤	-	-	٥١٨	١٠٠	٥١٨
(ألف جنيه)	١٧٨	٢,٩	٥٨٦١	٩٧,١	٦٠٣٩	-	-	٥٨٨٨	١٠٠	٥٨٨٨
(جنيه/طن)	٩٨٨٩	٦٨	١٤٨٠١	١٠١	١٤٥٨٧	-	-	** ١١٣٦٧	١٠٠	١١٣٦٧
٦- خيوط حياكة صناعية (طن)	-	-	-	-	-	-	-	٦٥٧٥	١٠٠	٦٥٧٥
(ألف جنيه)	-	-	-	-	-	-	-	٩٤٧٥٦	١٠٠	٩٤٧٥٦
(جنيه/طن)	-	-	-	-	-	-	-	١٤٤١٢	١٠٠	١٤٤١٢
٧- جملـــة (طن)	٨٥٦	٩,٢	٨٤٦٨	٩٠,٨	٩٣٢٤	٣٣٩٥	٢٠,٤	١٣٢١٢	٧٩,٦	١٦٦٠٧
(ألف جنيه)	٧٢٧٩	٨,٩	٧٤١١٧	٩١,١	٨١٣٩٦	٤٨٨٧٠	٢٠,٨	١٨٥٦١٦	٧٩,٢	٢٣٤٤٨٦
(جنيه/طن)	٨٥٠٤	٩٧,٤	٨٧٥٣	١٠٠,٢	٨٧٣٠	١٤٣٩٥	١٠١,٩	١٤٠٤٩	٩٩,٥	١٤١٢٠
٨- أخـــرى (ألف جنيه)*	-	-	١٦٠	١٠٠	١٦٠	٦١٧٣	٢,٦	٢٢٩٤٦٩	٩٧,٤	٢٣٥٦٤٢
الإجمالي (ألف جنيه)	٧٢٧٩	٨,٩	٧٤٢٧٧	٩١,١	٨١٥٥٦	٥٥٠٤٣	١١,٧	٤١٥٠٨٥	٨٨,٣	٤٧٠١٢٨
الإجمالى (طن)**	٨٥٦	٩,٢	٨٤٨٦	٩٠,٨	٩٣٤٢	٣٨٢٤	١١,٥	٢٩٥٤٥	٨٨,٥	٣٣٣٦٩

المصدر: جمعت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإنتاج الصناعى السلعى لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٥.

* لم يرد ما يقابلها من كميه الأنتاج بالمصدر.

** تقديرت الدراسة وفقا لمتوسط سعر الطن منها في كل من منشآت القطاع العام، والخاص.

*** يمكن للدراسة أن تشير تحفظها على دقة هذه البيانات، إذا لم يكن هناك بدائل تعويضية بدخول هذه الألياف في غزول أخري.

(٤/٣) منشآت تصنيع المنسوجات :

تتميز صناعة المنسوجات بتنوع وتعدد إنتاجها حتى فى حالة استخدام غزول من خامة واحدة محددة، أمام تنوع درجة كثافة هذه الغزول تبعا للغرض المستهدف من استخدامها. وتزداد درجة هذا التعدد، والتنوع مع خلط غزول مختلفة من خامات مختلفة وفقا لتعدد الأغراض المستهدفة من استخدام المنسوجات. وفى هذا الشأن يمكن طرح بعض المؤشرات المتصلة .بإنتاج المنسوجات فى منشآت كل من القطاع العام والخاص خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ معبراً عنها بالقيمة :

- أنه على الرغم من أن صناعة الأقمشة والمنسوجات تغطى عدداً كبيراً من المنتجات إلا أن هيكل إنتاج هذه الصناعة . باستبعاد السجاد والكليم والخيوط والشرائط – يتصف بالملامح الرئيسية التالية :

– أن المنتجات القطنية تحتل المرتبة الأولى بنصيب نسبى قدره ٥٥,٤%، منه الأقمشة القطنية المتنوعة تمثل نحو ٣٢,٧%، أغطية أسرة ومفروشات نحو ٦,٧%،فوط وبشاكير ٦,١%، قماش قطن صرف نحو ٣,٤%، قماش خام دمور ٢,٣%، بياضات للأسرة والمائدة ٢,٣%، أقمشة مصنرة من قطن ٠,٨%، أقمشة تنجيد قطنية ٠,٧%، وبطانيات قطن ٠,٤%.

– إن الأقمشة التى غالبا ما تستخدم فى صناعة الملابس الخارجية والتى تتضمن الأقمشة من حرير، من صوف، من كتان، من جوت، من داكرون، من جبردين، من ترجال تمثل نسبة صغيرة من إجمالى قيمة إنتاج الأقمشة حيث تبلغ ٣,٨%، وأن الأنصبة النسبية المقابلة لهذه المنتجات بلغت على التوالى نحو ٠,٦%، ١,٦%، ٠,٢%، ٠,٤%، ٠,٣%، ٠,٢%، ٠,٥%.

– أن الأقمشة المصنره المصنوعة من الصوف أو الوبر الناعم والألياف التركيبية والمواد النسيجية الأخرى تمثل نسبة متواضعة للغاية حيث لم تتجاوز ٢,٦%.

– أن قماش اللينوه والذى غالبا ما يستخدم لإنتاج الملابس ذات الجودة العالية يمثل نسبة لا تكاد تذكر حيث بلغت ٠,٠١٩، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٩)

* يتركز إنتاج القطاع العام / الأعمال العام بصفة أساسية فى إنتاج الأقمشة القطنية حيث تشكل هذه السلع نحو ٨٢,٦% من إجمالي قيمة إنتاج هذا القطاع من الأقمشة والمنسوجات والتى تتضمنها الأقمشة المتنوعة من القطن ٦٧,٢%، بياضات للأسرة والمائدة من قطن ٨,٨%، فوط وبشاكير ٤,٠%، قماش قطن صرف ٢,٢%، وأقمشة مصنرة من قطن نحو ٠,٤% وعلى الرغم من أن إنتاج هذا القطاع من القماش الجوت والقطيفة المنسوجة من مواد نسيجية يشكلان ١٠٠% من إجمالي إنتاج هاتين السلعتين ونحو ٨٩,٦% من إجمالي إنتاج القماش من حرير، إلا أن نسبة هذه المنتجات من إجمالي إنتاج هذا القطاع تشكل نسبا ضئيلة للغاية حيث بلغت نحو ١,٧ للقماش من جوت، ١,٢ للقطيفة المنسوجه من مواد نسيجية، ٢,٦ للقماش من حرير.

* يعد إنتاج القطاع الخاص من الأقمشة والمنسوجات يعد أكثر تنوعا من إنتاج القطاع العام/ الأعمال العام، إلا أنه كما يتصف هيكله بما يلى :

- يشكل إنتاج الأقمشة والمنسوجات من القطن والتى تشمل أقمشة متنوعة من القطن، قماش قطن صرف، قماش خام دمور، فوط وبشاكير، بطانيات قطن، بياضات للأسرة والمائدة من قطن، وأقمشة مصنرة من قطن نحو ٣٨,٢% من إجمالي قيمة إنتاج هذا القطاع من الأقمشة والمنسوجات .
- ينفرد هذا القطاع بإنتاج السجاد وبأنواعه المختلفة وأغطية الأرضيات والموكيت من المواد التركيبية – التى تدخل تحت بند الأقمشة الأخرى المتنوعة – وتشكل قيمة هذه المنتجات من إجمالى قيمة إنتاج هذا القطاع من الأقمشة والمنسوجات نحو ٣١,٩%، وبذلك يحتل المرتبة الثانية
- على الرغم من أن القطاع الخاص ينفرد تقريباً بإنتاج غالبية الأقمشة والمنسوجات الأخرى التى يتضمنها الجدول (١٠) إلا أن نسبة هذه المنتجات من إجمالي قيمة إنتاج هذا القطاع من الأقمشة والمنسوجات تعد متواضعة للغاية .

استنادا إلى ما تقدم وبافتراض أن الإنتاج من الأقمشة والمنسوجات يوجه لتلبية احتياجات السوق المحلى والخارجي، فإنه يمكن القول بما يلى :

١- أن غالبية الإنتاج المحلى من الأقمشة والمنسوجات يتركز فى الاقمشة والمنسوجات القطنية والتى يغلب عليها طابع المنتجات التقليدية التى تغطى الاحتياجات الأساسية للمستهلكين.

٢- أن إنتاج الأقمشة والمنسوجات – باستثناء السجاد بأنواعه المختلفة وأغطية الأرضيات والموكيت من المواد التركيبية – التى تنتج بالكامل أو يدخل فى إنتاجها الألياف التركيبية أو الاصطناعية والتى تزايد الطلب عليها تشكل نسبة متواضعة من إجمالي قيمة إنتاج الأقمشة والمنسوجات .

٣- أن إنتاج السجاد بأنواعه المختلفة وأغطية الأرضيات والموكيت من المواد التركيبية يشكل نسبة مرتفعة من إجمالي قيمة إنتاج الأقمشة والمنسوجات وينفرد القطاع الخاص بهذه السلع .

٤- يتركز إنتاج القطاع العام/ الأعمال العام فى إنتاج الأقمشة والمنسوجات القطنية التقليدية .

٥- على الرغم من تنوع إنتاج القطاع الخاص من الأقمشة والمنسوجات – باستثناء السجاد بأنواعه المختلفة وأغطية الأرضيات والموكيت من المواد التركيبية إلا أنه يتركز فى نفس المنتجات التقليدية التى ينتجها القطاع العام .

٦- إن إنتاج الأقمشة المصنرة بأنواعها المختلفة والتى يتزايد عليها الطلب يعد متواضعا للغاية .

ويوضح الجدول رقم (١٠) المساهمة النسبية للقطاع العام / الأعمال العام والقطاع الخاص فى قيمة إنتاج كل سلعة من السلع التى يتضمنها هذا الجدول . من هذا الجدول يتضح ما يلى:

- عدم تواجد القطاع العام/ الأعمال العام فى إنتاج الأقمشة المصنوعة من الكتان، الدمور، الداكرون، اللينوه، الجبردين، الترجال، الملاية، التنجيد القطنية، الألياف الصناعية، الستائر ولوازم الستائر، أغطيه الأسرة والمفروشات، والأقمشة المصنره، باستثناء المصنوعه من القطن، حيث أن إنتاج هذه السلع يقوم بها القطاع الخاص منفرداً .

جدول رقم (٩) هيكل إنتاج المنسوجات في الصناعة المصرية لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

نسبة مئويـــة

اسم السلعـــة	القطاع العام/ الأعمال العام	القطـــاع الخاص	% الإجمالى
قماش من حرير	٢,٥٥٣	٠,٠٨٦	٠,٦٣٩
قماش صوف	٣,٧٨٩	١,٠٠٠	١,٦٢٥
قماش كتـــان	–	٠,٣٠٨	٠,٢٣٩
قماش من جوت	١,٦٦٧	–	٠,٣٧٤
قماش قطن صرف	٢,٢٤٧	٣,٦٩١	٣,٣٦٧
قماش خـــام دمور	–	٣,٠١٨	٢,٣٤٢
قمـــاش داكـــرون	–	٠,٤٠٦	٠,٣١٥
قماش لينـــوه	–	٠,٠٢٤	٠,٠١٩
قماش جـــبردين	–	٠,٢٦٢	٠,٢٠٣
قماش ترجـــال	–	٠,٦٤٧	٠,٥٠٢
قماش ملايـــة	–	٠,٢٦٦	٠,٢٠٦
أقمشة تنجيد قطنيـــة	–	٠,٩٠٦	٠,٧٠٣
أقمشة متنوعة أخرى من القطن	٦٧,١٨٩	٢٢,٧٤٨	٣٢,٧٠٤
قماش بوليســـتر	–	١,٩١٩	١,٤٨٩
أقمشة منسوجة من خيوط من فتل صناعية	–	٣,٣٥٧	٢,٦٠٥
أقمشة منسوجة من ألياف تيلية اصطناعية مخلوطة	–	٠,٣٩٤	٠,٣٠٦
قطيفـــة منسوجة من القطن	–	٠,١٠٢	٠,٠٧٨
قطيفة منسوجة من مواد نسيجية	١,١٧٧	–	٠,٢٦٤
فـــوط وبشاكير	٤,٠١٣	٦,٧٤٩	٦,١٣٦
بطانيات صوف	٢,١٧٨	٠,٢٦٩	٠,٦٩٦
بطانيات قطـــن	–	٠,٥٥٨	٠,٤٣٣
بطانيات من ألياف تركيبية	–	٢,٧٣٤	٢,١٢٢
بياضات للأسرة والمائدة من قطـــن	٨,٧٧٥	٠,٤٣٦	٢,٣٠٤
ستائر ولوازم للستائر والأسرة	–	٠,٧٢٥	٠,٥٦٢
أغطية أسرة ومفروشات	–	٨,٥٨٨	٦,٦٦٤
دانتيـــلا (مسننات)	–	٠,١٩٨	٠,١٥٤
مطرزات بالقطعة على شكل شرائط أو ذات رسومات متكررة	٣,٠٣١	٠,١١٢	٠,٧٦٦
أقمشة مصنرة من صوف أو دبر ناعم	–	٠,٣١٩	٠,٢٤٨
أقمشة مصنرة من قطـــن	٠,٣٦٣	٠,٩٨٩	٠,٨٤٩
أقمشة مصنرة من أليـــاف تركيبية أو اصطناعية	–	١,٢٦٢	٠,٩٧٩
أقمشة مصنرة من مواد نسجية أخرى	–	١,٧٥٧	١,٣٦٤
أقمشة أخرى متنـــوعة	٣,٠١٨	٣٦,١٧	٢٨,٧٤٣
إجمالي المنسوجات	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: احتسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإنتاج الصناعى السلعى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة، ٢٠٠٥.

(١) قيمة الانتاج.

- على الرغم من الاتجاه العام نحو الخصخصة فإن القطاع العام / الأعمال العام يقوم منفرداً بإنتاج الأقمشة من الجوت والقطيفة المنسوجة من مواد نسيجية. كما أنه يقوم بإنتاج النسبة الكبري من القماش من حرير ٨٩,٦%، القماش من صوف ٥٢،.٢%، بطانيات صوف ٧٠%، بياضات للأسرة والمائدة من قطن ٨٥,٣%، ومطرزات بالقطعة على شكل شرائط أو ذات رسوم متكررة ٨٣,٦%. علاوة على إنتاج نحو ١٥% من الأقمشة من قطن صرف، ٤٦% من أقمشة متنوعة من القطن و١٤,٦% من الفوط والبشاكير .

- إن القطاع الخاص يشارك فى إنتاج جميع الأقمشة والمنسوجات - باستثناء القماش من جوت والقطيفة المنسوجة من مواد نسيجية، وأن نسبة المساهمة باستثناء القماش من حرير، البياضات للأسرة والمائدة من قطن والمطرزات بالقطعة على شكل شرائط والبطانيات الصوف تراوحت بين الانفراد بالإنتاج كاملاً ونسبة مساهمة عالية .

- أن القطاع الخاص يساهم بنحو ٧٧,٦% من قيمة إنتاج الأقمشة والمنسوجات مقابل ٢٢,٤% للقطاع العام/ الأعمال العام .

د- <u>أسعار المنسوجات المنتجة</u> :

من الطبيعي أن يتواجد التباين فيما بين أسعار المنسوجات المختلفة تبعا للتباين فى نوعية، ومواصفات، وتكلفة الغزول المختلفة، وتوليفتها فى نسيج واحد ويشير الجدول رقم (١١) إلى وجود هذا التباين والملاحظ وبدرجة كبيرة فيما بين المنسوجات المختلفة المنتجة فى عام ٢٠٠٤/٠٣ . وهنا أيضاً يلاحظ وجود نفس التباين فيما بين أسعار المنسوجات المصنعة من نفس الغزول ذات الخامة الواحدة من الألياف، حيث بلغ سعر الطن من المنسوجات المصنعة من الغزول القطنية وعلى سبيل المثال نحو ١٧,٥٥، ٢٨,٦٠، ١٧,٧١ ألف جنيه فى حالة كل من الأقمشة المصنعة من القطن الصرف ، والأقمشة القطنية المتنوعة، والأقمشة القطنية المصنرة على الترتيب، كما تتباين أسعار المنسوجات المصنعة من توليفة من الغزول القطنية، والغزول الصناعية، حيث يعزي ذلك إلى التباين فى هذه التوليفة وتكلفة ومواصفات الغزول المكونة لهذه التكلفة، حيث بلغ سعر الطن من قماش الداكرون، وقماش المبرد، وأقمشة الستائر والأسرة، وأغطية الأسرة والمفروشات نحو ٢٢,٢، ١٤,٨، ٢٣,٠، ٢٥,٧ ألف جنية على الترتيب، وقد يشارك فى وجود مثل هذا التباين، التباين فى تكلفة تجهيز الغزول المستخدمة للدخول فى تصنيع هذه المنسوجات.

(٥/٣) <u>الدولة وقطاع التجارة الخارجية</u> :

إذا كانت المنشآت الوطنية لتصنيع المنسوجات تعد الطرف الأساسي فى تحديد حجم الطلب على منتجات صناعة الغزول، فإن صناعة الملابس الجاهزة، وقطاع التجارة الخارجية يشاركان فى ذلك أيضاً، حيث يمثل طلب كل منهما على المنسوجات مكونات الطلب الإجمالي عليها . كما أن لقطاع التجارة

جدول رقم(١٠) مساهمـــة القطـــاع العام/ الأعمال العام والقطاع الخاص
في إنتاج المنسوجـــات ٢٠٠٣/٢٠٠٤

القيمة بالألف جنيه

اسم السلعـــة	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص
	% من قيمة إنتاج السلعة	% من قيمة إنتاج السلعة
قماش من حرير	٨٩,٥٥٢	١٠,٤٤٨
قماش صوف	٥٢,٢٣٥	٤٧,٧٦٥
قماش كتـــان	–	١٠٠,٠٠
قماش من جوت	١٠٠,٠٠	–
قماش قطن صرف	١٤,٩٤٩	٨٥,٠٥١
قماش خـــام دمور	–	١٠٠,٠٠
قمـــاش داكـــرون	–	١٠٠,٠٠
قماش لينـــوه	–	١٠٠,٠٠
قماش جـــبردين	–	١٠٠,٠٠
قماش ترجـــال	–	١٠٠,٠٠
قماش ملايـــة	–	١٠٠,٠٠
أقمشة تنجيد قطيفـــة	–	١٠٠,٠٠
أقمشة متنوعة أخرى من القطن	٤٦,٠٢٥	٥٣,٩٧٥
قماش بوليســـتر	–	١٠٠,٠٠
أقمشة منسوجة من خيوط من فتل صناعية	–	١٠٠,٠٠
أقمشة منسوجة من ألياف تيلية اصطناعية مخلوطة	–	١٠٠,٠٠
قطيفـــة منسوجة من القطن	–	١٠٠,٠٠
قطيفة منسوجة من مواد نسيجية	١٠٠,٠٠	–
فـــوط وبشاكير	١٤,٦٤٩	٨٥,٣٥١
بطانيات صوف	٧٠,٠٥٨	٢٩,٩٤٢
بطانيات قطـــن	–	١٠٠,٠٠
بطانيات من ألياف تركيبية	–	١٠٠,٠٠
بياضات للأسرة والمائدة من قطـــن	٨٥,٣١٣	١٤,٦٨٧
ستائر ولوازم للستائر والأسرة	–	١٠٠,٠٠
أغطية أسرة ومفروشات	–	١٠٠,٠٠
دانتيـــلا (مستتات)	–	١٠٠,٠٠
مطرزات بالقطعة على شكل شرائط أو ذات رسومات متكررة	٨٣,٦٠٦	١٦,٣٩٤
أقمشة مصغرة من صوف أو دبر ناعم	–	١٠٠,٠٠
أقمشة مصنرة من قطـــن	٩,٥٩٤	٩٠,٤٠٦
أقمشة مصنره من أليـــاف تركيبية أو اصطناعية(١)	–	١٠٠,٠٠
أقمشة مصنرة من مواد نسجية أخرى	–	١٠٠,٠٠
أقمشة أخرى متنـــوعة	٣,٠١٨	٩٦,٩٨٢
إجمالي قيمة إنتـــاج المنسوجات	٢٢,٤٠٢	٧٧,٥٩٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(١) تشمل السجاد وأغطية الأرضيات والموكيت من مواد تركيبية بقيمة ١٢٦١٣٠٧ ألف جنيه وخيوط الربط أو الحزم بمبلغ ٩٢٠٩٧ ألف جنيه، وشرائط متنوعة وتيكت منسوج بمبلغ ١٠٨٧٠ ألف جنيه

جدول رقم (١١) أسعار المنسوجات المنتجة بمنشآت القطاع العام / والقطاع الخاص في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

نوعية المنسوجات	الوحدة	قطاع عام الأعمال عام		قطاع خاص		جملة
		جنيه/ وحدة	%	جنيه/ وحدة	%	جنيه/ وحدة
١- قماش من حرير	طن	-	-	-	-	-
	متر	٦,٥٧	١٠١	٣,١١	٤٨	٦,٥٢
٢- قماش من صوف	طن	-	-	٤٧٦٩	١٠٠	٤٧٦٩
	متر	٢٦,٣٢	١٠٤	١٨,٦٧	٧٤	٢٥,٢٤
٣- قماش من كتان	طن	-	-	٧٥٠٠	١٠٠	٧٥٠٠
٤- قماش من جوت	طن	٤٦٩٦	١٠٠	-	-	٤٦٩٦
٥- أقمشة من أنسجة نباتية أخري	طن	-	-	٤٥٩١	١٠٠	٤٥٩١
٦- قماش قطن صرف	طن	-	-	١٧٥٤٧	١٠٠	١٧٥٤٧
	متر	٣,٢٢	٤٨	٨,٨٧	١٣١	٦,٧٥
٧- قماش خام دمور	طن	-	-	١٤٥٢٤	١٠٠	١٤٥٢٤
	متر	-	-	٥,٣٢	١٠٠	٥,٣٢
٨- قماش داكرون	طن	-	-	٢٢٢١٤	١٠٠	٢٢٢١٤
	متر	-	-	٦,٣٤	١٠٠	٦,٣٤
٩- قماش لينوه	متر	-	-	٣,٥٠	١٠٠	٣,٥٠
١٠- قماش جبردين	متر	-	-	٥,٢٠	١٠٠	٥,٢٠
١١- قماش فوسكوز	متر	-	-	٥,٥٦	١٠٠	٥,٥٦
١٢- قماش ترجال	متر	-	-	٧,٧٩	١٠٠	٧,٧٩
١٣- قماش مبرد	طن	-	-	١٤٧٧٨	١٠٠	١٤٧٧٨
١٤- قماش ملاية	متر	-	-	٤,٨١	١٠٠	٤,٨١
١٥- أقمشة تنجيد قطنية	طن	-	-	٦٥٧٠	١٠٠	٦٥٧٠
	متر	-	-	٦,٨٨	١٠٠	٦,٨٨
١٦- قماش شاش	متر	-	-	٣,٠٠	١٠٠	٣,٠٠
١٧- أقمشة متنوعة أخرى من قطن	طن	٣٢٥٦٥	١١٤	١٧٩٨٦	٦٣	٢٨٦٠٠
	متر	٥,٢٣	٨٩	٧,٥٣	١٢٨	٥,٨٦
١٨- قماش بولستر	طن	-	-	١٥٠٠٠	١٠٠	١٥٠٠٠
	متر	-	-	٥,٣٦	١٠٠	٥,٣٦
١٩- أقمشة منسوجة من خيوط من فتل صناعية	طن	-	-	٢٠٠٨٩	١٠٠	٢٠٠٨٩
	متر	-	-	٣,٤٤	١٠٠	٣,٤٤
٢٠- أقمشة أخرى منسوجة من فتل صناعية	متر	-	-	٣,٤٨	١٠٠	٣,٤٨
٢١- أقمشة منسوجة من ألياف تيلية تركيبية	متر	-	-	٤,٥٤	١٠٠	٤,٥٤
٢٢- أقمشة منسوجة من ألياف تيلية صناعية مخلوطة	متر	-	-	٤,٢٨	١٠٠	٤,٢٨
٢٣- قطيفة منسوجة من القطن	متر	-	-	٧,٠٠	١٠٠	٧,٠٠
٢٤- قطيفة منسوجة من مواد نسيجية	متر	٦,٠٦	١٠٠	-	-	٦,٠٦
٢٥- فوط وبشاكير	دسته	١٣٢,٠٠	١٢٠	١٠٦,٠٠	٩٦	١١٠,٠
٢٦- بطانيات صوف	وحدة عددية	٢٧,١٣	-	٢٢١,١٠	-	٣٦,٨٠
٢٧- بطانيات قطن	وحدة عددية	-	-	١٠٤,٤١	١٠٠,٠	١٠٤,٤١
٢٨- بطانيات من ألياف تركيبية	وحدة عددية	-	-	١٦,٢٢	١٠٠,٠	١٦,٢٦
٢٩- بطانيات أخري	وحدة عددية	-	-	-	١٠٠,٠	٦٠,٢٢
٣٠- بياضات للأسرة والمائدة من قطن	وحدة عددية	٧,٣٤	١٠٠	-	-	٧,٣٤
٣١- ستائر ولوازم للستائر والأسرة	طن	-	-	٢٢٩٥٤	١٠٠,٠	٢٢٩٥٤
	متر	-	-	٧,٢٧	١٠٠,٠	٧,٢٧

تابع جدول رقم (١١) أسعار المنسوجات المنتجة بمنشآت القطاع العام / والقطاع الخاص في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

نوعية المنسوجات	الوحدة	قطاع عام /الأعمال العام		قطاع خاص		جملة
		جنيه/ وحدة	%	جنيه/ وحدة	%	جنيه/ وحدة
٣٢- أغطية أسرة ومفروشات	طن	-	-	٢٥٦٩١	١٠٠,٠	٢٥٦٩١
٣٣- خيـــام	وحدة عددية	-	-	٢٠,١٥	١٠٠,٠	٢٠,١٥
٣٤- سجاد من حرير	متر	-	-	١٢,٢٩	١٠٠,٠	١٢,٢٩
٣٥- سجاد من صوف	متر مربع	-	-	١٢٧٣	١٠٠,٠	١٢٧٣
٣٦- سجاد من قطـن	متر مربع	-	-	١٠٥,١٠	١٠٠,٠	١٠٥,١٠
٣٧- سجاد من ألياف نسجية تركيبية أو صناعية	متر مربع	-	-	٤٨,٠٠	١٠٠,٠	٤٨,٠٠
٣٨- سجاد من مواد نسجية أخري	متر مربع	-	-	١٩٩,٠٠	١٠٠,٠	١٩٩,٠٠
٣٩- أغطية أرضيات من مواد نسجية أخري	متر مربع	-	-	٤٤٨,٠٠	١٠٠,٠	٤٤٨,٠٠
٤٠- موكيت من مواد تركيبية	متر مربع	-	-	٦,٠٠	١٠٠,٠	٦,٠٠
٤١- أقمشة مصنرة من صوف أو وبر ناعم	طن	-	-	٢٨,٩٣	١٠٠,٠	٢٨,٩٣
	متر	-	-	٣٣١٢٥	١٠٠,٠	٣٣١٢٥
٤٢- أقمشة مصنرة من قطن	طن	٢١١٦٩	١٢٠	١٧,٣٢	١٠٠,٠	١٧,٣٢
	متر	١٨,٦٩	٢٣٢,٥	١٧٣٦٦	٩٨	١٧٧١٢
٤٣- أقمشة مصنرة من ألياف تركيبية أو صناعية	طن	-	-	٧,٥١	٩٣,٤	٨,٠٤
	متر	-	-	٢١٩٥٠	١٠٠,٠	٢١٩٥٠
٤٤- أقمشة مصنرة من مواد نسجية أخري	طن	-	-	٦,٤٦	١٠٠,٠	٦,٤٦
	متر	-	-	٢٧٩٥٥	١٠٠,٠	٢٧٩٥٥
٤٥- دانتيلا	طن	-	-	٣,٥	١٠٠,٠	٣,٥
				٢٧٣٦٠	١٠٠,٠	٢٧٣٦٠

المصدر: استخرجت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإنتاج الصناعى السلعي لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٥.

الخارجية تأثيره المباشر أيضاً على كل من الطلب والعرض من الغزول حيث من خلاله يصدر فائض الغزول إلى الأسواق الخارجية أو يستورد العجز بها من الخارج، فضلاً عن تأثيراته غير المباشرة من خلال استيراد أو تصدير مدخلات الإنتاج اللازمة لصناعة الغزول أو لأي من المنشآت ذات العلاقة، ولهذا يعد قطاع التجارة الخارجية من الدوائر التى يغلب للدولة التدخل فيها بأدواتها المالية والاقتصادية بغرض تنظيم تدفقات مثل هذه السلع إلى داخل أو خارج السوق الوطنية أو بغرض الحصول على جانب من الموارد المالية لخزينة الدولة، أو بغرض توفير المناخ الملائم من أجل نفاذ مثل هذه السلع إلى الأسواق الخارجية أو للحد من نفاذ السلع المنافسة إلى السوق الوطنية. ومن الطبيعى أن يكون لتدخل الدولة فى هذا القطاع تأثيره الإيجابى أو السلبي على نشاط المنشآت المنتجة لمثل هذه السلع أو على قدرة إنتاجها على النفاذ والتنافس فى الأسواق الخارجية، وفيما يلى يمكن طرح بعض المؤشرات المتصلة بذلك.

أ- **الصادرات والواردات من الغزول، والمنسوجات ومصنوعاتها :**

* بلغت القيمة الإجمالية للصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها نحو ٣,٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥ ثم انخفضت فى السنوات التالية وحتى عام ٢٠٠١ مع وجود التذبذبات من عام إلى أخر، وحيث بدأت فى التزايد ابتداء من عام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ٦,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤ وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١/١٢) .

إن ارتفاع قيمة الصادرات من الغزل ، والمنسوجات خلال السنوات الأخيرة من الفترة المشار إليها قد لايعبر عن التغير الحقيقى فى الكميات المصدرة منها ، حيث قد يعزى جانباً كبيراً من الارتفاع فى قيمتها إلى ارتفاع سعر صرف النقد الأجنبى خلال هذه السنوات عنه فى السنوات السابقة. ومع ذلك فإن المساهمة النسبية للصادرات من هذه السلع فى إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال هذه الفترة يشير إلى تناقصها (مع وجود التقلبات السنوية) من نحو ٢٩,٣% فى عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٣,١% فى عام ٢٠٠٤، وهو مايشير بدوره إلى احتمالات نمو الصادرات منها بمعدلات أقل عن غيرها من الصادرات السلعية الأخرى إن لم يكن تناقص كمية الصادرات منها أو تناقص قيمتها الحقيقية أو كلاهما .

* أما الواردات من الغزول ، والمنسوجات ومصنوعاتها فقد بلغت نحو ١,٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥ ، وحيث تناقصت فى السنوات التالية أيضاً (مع وجود التقلبات السنوية) ، إلا أنها ازدادت فى السنوات الأخيرة لتصل إلى نحو ٢,٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤ ، وهو مايمكن تفسيره أيضاً بالتغيرات فى سعر صرف النقد الأجنبى خلال العامين الأخيرين . ومع ذلك فإن النصيب النسبى للواردات من هذه السلع فى إجمالى الواردات السلعية المصرية خلال العام الأخير يشير إلى تماثله تقريباً مع نصيبها النسبى فى السنوات الأولى من هذه الفترة ، ومن ثم زيادتها خلال العام الأخير بمعدل مماثل للنمو فى إجمالى الواردات السلعية المصرية .

- إن الميزان التجارى للغزول والمنسوجات ومصنوعاتها حقق فائضاً سنوياً تراوح مابين ١,٢٤ مليار جنيه فى عام ١٩٩٦، ونحو ٣,٤٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤، حيث وجود التقلبات السنوية فى الفائض المحقق (جدول رقم ١/١٢). وهنا أيضاً يمكن تفسير الزيادات المحققة فى هذا الفائض وفى جانب كبير منها إلى التغير فى سعر صرف النقد الأجنبى خلال هذه الفترة إلى جانب احتمالات تغير هيكل الصادرات منها لصالح النوعيات أو الأصناف ذات الفائض الأكبر على حساب غيرها من النوعيات أو أصناف هذه المصنوعات.

(ب) **هيكل الصادرات من الغزول، والمنسوجات، ومصنوعاتها:**

شهدت الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ تغيرات جوهرية وملحوظة فى هيكل الصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها وعلى نحو ماتعبر عنه المؤشرات التالية :

- تناقص قيمة الصادرات السنوية من الغزول القطنية (مع وجود التقلبات السنوية) من نحو ١٠٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ لتصل إلى نحو ٦٥٥ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٤ ، مع تناقص وزنها النسبى فى إجمالى الصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها إلى نحو ١٠,٧% خلال العام الأخير مقابل نسبة بلغت نحو ٢٩,٦% منها فى عام ١٩٩٥ .
- تناقص قيمة الصادرات السنوية من الأقمشة القطنية (مع وجود التقلبات السنوية) لتصل إلى نحو ١٣٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٠٤ مقابل ٣٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ ، مع تناقص وزنها النسبى فى إجمالى الصادرات من الغزول والمنسوجات ، ومصنوعاتها ليصل إلى نحو ٢,٢% فى عام ٢٠٠٤ مقابل نسبة بلغت نحو ١٠,٦% منها فى عام ١٩٩٥ .
- على الرغم من زيادة قيمة الصادرات من الملابس الداخلية والخارجية المصنعة (مع وجود التقلبات السنوية) من نحو ٨٥٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ لتصل إلى نحو ١٤٥٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٤ ، إلا أنه بالإمكان القول باقتراب وزنها النسبى فى إجمالى الصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة مع الوزن النسبى لها فى السنوات الأولى من هذه الفترة ، وإن شهدت السنوات من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١ تحسناً ملحوظاً للوزن النسبى لها حيث تراوح مابين ٣١,٢% فى عام ١٩٩٩ ، ونحو ٣٤,٦% فى عام ١٩٩٨ ، وبمتوسط يقرب من ٣٣% مقابل نسبة بلغت نحو ٢٤,٥% فى عام ١٩٩٥ ، ونحو ٢٣,٢% فى عام ٢٠٠٤ (جدول رقم ٢/١٢) .
- زيادة قيمة الصادرات السنوية من المنسوجات والمصنوعات الأخرى (مع وجود التقلبات السنوية) من نحو ١٢٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ لتصل إلى مايقرب من ٤٠٠٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٤ وليرتفع بذلك وزنها النسبى فى إجمالى الصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها إلى مايقرب من ٦٤% خلال العام الأخير مقابل نسبة بلغت نحو ٣٥,٣% منها فى عام ١٩٩٥ (جدول ٢/١٢) .

إن تناقص قيمة الصادرات السنوية من الغزول والأقمشة القطنية مع تناقص وزنها النسبى فى إجمالي الصادرات من المنسوجات ومصنوعاتها وعلى النحو المشار إليه قد يطرح الكثير من التساؤلات

جدول رقم (١/١٢) الصادرات والواردات من المنسوجات ومصنوعاتها خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٤

السنوات	إجمالى الصادرات والوردات السلعية			الصادرات والواردات من المنسوجات ومصنوعاته				الميزان التجارى
				الصادرات		الواردات		
	الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	الميزان التجاري (مليون جنيه)	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه
١٩٩٥	١١٩٥٤	٣٩٨٩١	٢٧٩٣٧-	٣٥٠٥	٢٩,٣	١٤٧٧	٣,٧	٢٠٢٨
١٩٩٦	١٢٢٧٧	٤٤٢١٨	٣١٩٤١-	٢٧٧٢	٢٢,٦	١٥٣٢	٣,٥	١٢٤٠
١٩٩٧	١٣٥٣٢	٤٤٨٨٦	٣١٣٥٤-	٣٢٢٥	٢٣,٨	١٤٧٥	٣,٣	١٧٥٠
١٩٩٨	١١٠٤٤	٥٦٠٢٦	٤٤٩٨٢-	٣٢٧٢	٢٩,٦	١٧٣٤	٣,١	١٥٣٨
١٩٩٩	١٢١٦٥	٥٤٣٩٩	٤٢٢٣٤-	٣٠٣٥	٢٤,٩	١٤٦١	٢,٧	١٥٧٤
٢٠٠٠	١٦٣٩٦	٤٨٦٤٥	٣٢٢٤٩-	٣٢٤٣	١٩,٨	٩٩٢	٢,٠	٢٢٥١
٢٠٠١	١٦٤٩٨	٥٠٦٥٩	٣٤١٦١-	٢٨٨١	١٧,٥	١٠٦٥	٢,١	١٨١٦
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٥٦٤٨٢	٣٥٣٣٧-	٣٦٢٣	١٧,١	١١١١	٢,٠	٢٥١٢
٢٠٠٣	٣٦٨٢٣	٦٥٠٨٣	٢٨٢٦٠-	٥٣٦٦	١٤,٦	١٦٤٤	٢,٥	٣٧٢٢
٢٠٠٤	٤٧٧٢٢	٧٩٧١٦	٣١٩٩٤-	٦٢٤٣	١٣,١	٢٧٥٧	٣,٥	٣٤٨٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢/١٢) هيكل الصادرات من المنسوجات ومصنوعاتها خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٤

السنوات	غزول قطنية (١)		أقمشة قطنية (١)		ملابس داخلية وخارجية مصنعة		أخـري (١)	
	(مليون جنيه)	% (٢)	(مليون جنيه)	% (٢)	(مليون جنيه)	% (٢)	(مليون جنيه)	% (٢)
١٩٩٥	١٠٣٩	٢٩,٦	٣٧١	١٠,٦	٨٥٨	٢٤,٥	١٢٣٧	٣٥,٣
١٩٩٦	٦٥٧	٢٣,٧	٣٠١	١٠,٩	٨١٢	٢٩,٣	١٠٠٢	٣٦,١
١٩٩٧	٩٥٤	٢٩,٦	٣٥٦	١١,٠	٨٨٠	٢٧,٣	١٠٣٥	٣٢,١
١٩٩٨	٧٦٧	٢٣,٤	١٨٤	٥,٦	١١٣٣	٣٤,٦	١١٨٨	٣٦,٣
١٩٩٩	٤٢١	١٣,٩	١١٨	٣,٩	٩٤٨	٣١,٢	١٥٤٨	٥١
٢٠٠٠	٥١٦	١٥,٩	١٨٣	٥,٦	١٠٨٩	٣٣,٥	١٤٥٥	٤٤,٩
٢٠٠١	٤٨٦	١٦,٩	١٤٦	٥,١	٩٤٧	٣٢,٩	١٣٠٢	٤٥,٢
٢٠٠٢	٤٨٥	١٣,٤	١٢٢	٣,٤	٩٣٦	٢٥,٨	٢٠٨٠	٥٧,٤
٢٠٠٣	٧٤١	١٣,٨	١٤٥	٢,٧	١٣٩٢	٢٥,٤	٣٠٨٨	٥٧,٥
٢٠٠٤	٦٥٥	١٠,٥	١٣٩	٢,٢	١٤٥٠	٢٣,٢	٣٩٩٩	٦٤,١

المصدر:
(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥.
(٢) حسبت كنسبة من إجمالي الصادرات من المنسوجات ومصنوعاتها.

عــن الأسباب الدافعة إلى ذلك ؟ ... ومن بين التساؤلات التى يمكــن أن تطرح هنا ... هل يرجع ذلك إلى عدم توافر احتياجات صناعة الغزول القطنية من الأقطان الخام أم إلى عدم توافر احتياجات صناعة النسيج من هذه الغزول ؟ ... وفى الواقع فإن الرصيد المتاح من الأقطان الخام فى أول ونهاية المواسم المختلفة ووزنه النسبى فى المعروض من الأقطان المصرية بالسوق الوطنية بالإضافة إلى المخزون السنوى من الغزول القطنية ووزنه النسبى فى إجمالى المعروض منها (وعلى نحو ماسبق ذكره) قد ينفى ذلك ، حيث تصل إلى مستويات أعلى من المستويات النمطية فى مثل هذه الصناعات خاصة لدى منشآت القطاع العام . ولهذا فقد يكون هناك من أسباب أخرى، ومن بينها ضعف القدرة التنافسية للصادرات منها فى الأسواق الخارجية.

حـ- <u>الميزان التجارى للغزول ، وألياقها الخام:</u>

- يشير العرض السابق للمعروض واستخدامات غزول الألياف الطبيعية ، والصناعية إلى أن الصناعة المصرية تعد مصدراً صافياً لكل من غزول الأقطان ، والكتان ، كما أنها تعد مستورداً صافياً لغزول الجــوت ، والصوف ، والألياف الصناعية.
- يتماثل الميزان التجارى لكل نوعية من الألياف الخام مع نظيره من الغزول ، حيث تعد مصر مصدراً صافياً للألياف الخام من القطن ، والكتان ، ، كما تعد مستورداً صافياً لألياف الجوت ، والصوف ، والألياف الصناعية ، وإن تميز الميزان التجارى لكل من ألياف القطن ، والكتان بوجود الاتجاه العام لتزايده خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ ، حيث ازدادت كمياته (مع وجود التقلبات السنوية) فى حالة الأقطان الخام من نحو ٣٦,٩ ألف طن فى عام ١٩٩٥ لتصل إلى نحو ١٨٨,٥ ألف طن فى عام ٢٠٠٣، وإن انخفضت إلى نحو ١٠١,٥ ألف طن خلال العام التالى ٢٠٠٤. كما ازدادت كمياته فى حالة الكتان الخام من نحو ٣,١ ألف طن فى عام ١٩٩٥ لتصل إلى نحو ٩,٥ ألف طن فى عام ٢٠٠٤ (جدول ١٣) .

أما بالنسبة للميزان التجارى للجوت الخام فيشير إلى وجود عجزاً صافياً بلغ نحو ١٥,٢ ألف طن فى عام ١٩٩٥ ، انخفض إلى مايقرب من ١,٧ ألف طن فى عام ٢٠٠٤ ، وهو ماقد يعزى أساساً إلى انكماش هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة أمام ظهور البدائل الصناعية للجوت والتى تدخل فى صناعة المنتج الرئيسى لصناعة الجوت (وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه). أما الميزان التجارى للألياف الخام الصناعية فيشير إلى وجود عجزاً صافياً بها بلغ نحو ٣٩,٧ ألف طن فى عام ١٩٩٥ ، وازداد ليصل إلى نحو ١٠١,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٤ ، وإن كان هذا العجز يتصف بالتقلبات السنوية الكبيرة خلال هذه الفترة. أما الميزان التجارى للأصواف الخام فيشير إلى وجود عجزاً سنوياً متناقصاً.

- إن استقراء الموازين التجارية لكل من الألياف الخام ، وغزولها يمكن أن يلاحظ منه وجود التقلبات السنوية الكبيرة فى صافى هذه الموازين ، وهو ما قد يفسر بدوره فى وجود التقلبات المماثلة فى الإنتاج أو المخزون منها من ناحية ، وقد يشارك فى ذلك أيضاً التقلبات فى قدرة هذه الصناعات على تصريف

جدول رقم (١٣) الصادرات، والواردات، والميزان التجارى للألياف الخام الطبيعية والصناعية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤

السنوات	قطن شعر (طن) (١)			كتان خام وفضلاته (طن) (١)			جوت خام (طن) (١)		
	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
١٩٩٥	٦٧٤١٥	٣٠٥٥٥	٣٦٨٦٠	٣٥٤٥	٤١٠	٣١٣٥	٣٠	١٥٢٣٣	(١٥٢٠٣)
١٩٩٦	٢٣٢٩٠	٣٦٠٧٦	(١٢٧٨٦)	٣٥٤٠	٢١١	٣٣٢٩	١٨٥	٩٧٤٢	(٩٥٥٧)
١٩٩٧	٤١٧٩١	٦٥٠٠	٣٥٢٩١	٢٩٢٨	٦٢١	٢٣٠٧	١٨٣	٩٩٧٥	(٩٧٩٢)
١٩٩٨	٦٦٢٥٨	٥٠٠	٦٥٧٥٨	٤٣٨٦	٧٩٣	٣٥٩٣	١٩١	١٧٦٣٨	(١٧٤٤٧)
١٩٩٩	١١١٥٣٥	٤٨٩٩	١٠٦٦٣٦	٣٩٨٥	١٠٢٩	٢٩٥٦	١٦٥	٥٧٢٢	(٥٥٥٧)
٢٠٠٠	٦٣٢٢٢	٨٠٦٠	٥٥١٦٢	٥٢٠٣	–	٥٢٠٣	٥٤	٤٥٥	(٤٠١)
٢٠٠١	٨١٦٠٩	٢٢٩٩٣	٥٨٦١٦	٦٢٩٩	–	٦٢٩٩	٤٦	١٩٥٢	(١٩٠٦)
٢٠٠٢	١٦١١٢٠	٢٠٧٤	١٥٩٠٤٦	٦٨٥٥	–	٦٨٥٥	٢٨٠	١٣٣٩	(١٠٥٩)
٢٠٠٣	١٩٦٨٢٢	٨٣٠٢	١٨٨٥٢٠	٩٦٢٢	٤٦	٩٥٧٦	٤١	٩٢٢	(٨٨١)
٢٠٠٤	١٨٣٧٢٧	٨٢١٧٨	١٠١٥٤٩	٩٥٢٩	–	٩٥٢٩	٢	١٦٩١	(١٦٨٩)

(١) WWW, FAOSTAT Data buse.

تابع جدول(١٣) الصادرات، والواردات ، والميزان التجارى للألياف الخام الطبيعية والصناعية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤

السنوات	صوف خام (١)			ألياف صناعية (ألف طن) (١)		
	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
١٩٩٥	١٥	٣٦١٤	(٣٥٩٩)	٣,٦	٤٣,٣	(٣٩,٧)
١٩٩٦	–	٢٦٠٠	(٢٦٠٠)	١,٤	٦٤,٣	(٦٢,٩)
١٩٩٧	–	٢٠٣٣	(٢٠٣٣)	٢,٠	٧٤,٨	(٧٢,٨)
١٩٩٨	–	٤٣٤٣	(٤٣٤٣)	٠,٢	١١٤,٢	(١١٤,٠)
١٩٩٩	–	٢١٩٨	(٢١٩٨)	٠,١	٧٧,٠	(٧٦,٩)
٢٠٠٠	٢٠	٩١٠	(٨٩٠)	٠,٦	٣٩,٠	(٣٨,٤)
٢٠٠١	–	١٥٥٢	(١٥٥٢)	٠,٦	٠,٠	٠,٦
٢٠٠٢	١٢	٥٩٠	(٥٧٨)	١,١	١٠٢,٢	(١٠١,١)
٢٠٠٣	٤٩٧	٥٥٣	(٥٦)	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
٢٠٠٤	٧٥٣	١٠٥٨	(٣٠٥)	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠

(١) WWW, FAOSTAT Data buse.

المصدر: (٢) وزارة التخطيط ، الإدارة العامة للموازنات الكلية ، بيانات غير منشورة

إنتاجها من ناحية أخرى ، وهو مايشير فى مضمونه إلى غياب الاستقرار فـى مسـتويات إنتـاج هـذه الصناعات .

د- **أسعار الواردات ، والصادرات من الألياف الخام:**

- تعد مصر مصدراً للأقطان الخام طويلة التيلة ، وفى نفس الوقت تعد مستورداً للأقطان قصيرة التيلة بغرض الوفاء باحتياجات صناعتها الوطنية من هذه الأقطان ، حيث ترتفع أسعار الأقطان المصرية المصدرة عن أسعار الأقطان المستوردة وبنسب مرتفعة تراوحت مابين ٦٥% فى أدنى حدودها (فى عام ١٩٩٩)، ونحو ٢٠٨% فى أعلى حدودها (فى عام ١٩٩٦) خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ وباستثناء عامى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ (جدول رقم ١٤) . ولذلك فمن الطبيعى أن يصاحب استخدام الأقطان المصرية المصدرة كبديل للأقطان المستوردة فى الصناعة المصرية ارتفاع تكلفة المنتج النهائى منها وبما يترتب عليه احتمالات ضعف المنافسة مع المنتجات المناظرة من المنظور السعرى سواء فى السوق الوطنية أو الخارجية . وهنا يمكن أن يطرح التساؤل عن جودة المنتج النهائى للأقطان الطويلة التيلة (بالقياس إلى جودة المنتج النهائى للأقطان قصيرة التيلة) ، والأسباب الدافعة إلى عدم توسع الصناعة المصرية فى استخدامها لإنتاج نفس المنتج النهائى والذى تنتجه الدول المستوردة لهذه الأقطان ، والنفاذ بهذا المنتج إلى الأسواق الخارجية ؟ ....
- كذلك أيضاً تعد مصر مصدراً صافياً لألياف الكتان مع ندرة استيرادها لهذه الألياف مما يعنى وجود فائض من هذه الألياف عن حاجة الصناعة الوطنية منها، وحيث يلاحظ هنا وجود الاتجاه العام لزيادة الأسعار التصديرية لهذه الألياف خلال السنوات الأخيرة من الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ عنه فى السنوات الأولى من هذه الفترة مع ارتفاع الأسعار التصديرية لهذه الألياف عن أسعار الواردات منها وبنسبة تراوحت مابين ٣٩% (فى عام ٢٠٠٢) ، ٢٤% (فى عام ٢٠٠٣) .
- تعد مصر من الدول غير المنتجة للجوت على نطاق تجارى ومن ثم فهى تعد مستورداً صافياً لهذه الألياف ، وأن مايصدر منها إلى الخارج يمكن النظر إليه على أنه من السلع المعاد تصديرها ، إلا أن أسعار الصادرات منها تقل وبكثير عن أسعار الواردات منها وهو مايمثل نوعاً من الخسائر التى تواجه هذه الصناعة فى السوق الوطنية (جدول رقم ١٤) .
- تعد مصر منتجاً ، ومستورداً صافياً لألياف الصوف الخام ، كما أنها تلجأ فى بعض السنوات إلى إعادة تصدير الفائض لديها من هذه الألياف إلى الأسواق الخارجية بأسعار تقل وبكثير وبنسبة تراوحت مابين ٢٩% ، ٨٦% عن أسعار الواردات منها فى بعض السنوات من الفترة المشار إليها (١٩٩٥-٢٠٠٤) (جدول رقم ١٤) .

جدول رقم (١٤) أسعار الواردات والصادرات من الألياف الخام خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤

السنوات	قطن شعر (دولار/طن)			كتان خام (دولار/طن)			الجوت (دولار/طن)		
	الاستيراد	التصدير	%	الاستيراد	التصدير	%	الاستيراد	التصدير	%
١٩٩٥	١٢٣٢	٢٢٥٨	١٨٣	٠٠٠٠	٦٧٩		٢٧٠	١٣٣	٤٩
١٩٩٦	١٢٧٩	٣٩٤٣	٣٠٨	٠٠٠٠	٣٣٣		٧٣٣	٥٨٤	٨٠
١٩٩٧	١١١٣	٢٦٣٧	٢٣٧	٧٨٣	٤٦٩	٦٠	٣٥٥	١٣٧	٣٩
١٩٩٨	١١٠٤	٢٣٨٧	٢١٦	٠٠٠	٦٤٣		٢٥٥	٢٠٤	٨٠
١٩٩٩	١٢٩٦	٢١٣٥	١٦٥	٠٠٠	١١٦٠		١٩٢	١٣٩	٧٢
٢٠٠٠	١٠٣٦	٢٠٩٢	٢٠٢	٠٠٠	٢٣٣٤		٧٥٨	١٣٠	١٧
٢٠٠١	٩٥٠	٢٢٧٩	٢٤٠	٠٠٠	١٥٢٩		٣٥١	١٥٢	٤٣
٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٤٦	١٠٢	١١٠٧	١٥٤٣	١٣٩	١٠٢١	١١٨	١٢
٢٠٠٣	١٨١٣	١٨٥٩	١٠٣	١٢٦٣	١٥٦٢	١٢٤	٨٣٩	١٢٢	١٥
٢٠٠٤	١١٣٦	٢٦٢٩	٢٣١	٠٠٠	١٦٠٨	٠٠٠	٧٨٥	١٠٠٠	١٢٧

(١) المصدر: WWW, FAOSTAT Data buse.

تابع جدول رقم (١٤) أسعار الواردات، والصادرات من الألياف الخام خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤

السنوات	الصوف الخام (دولار/طن)		
	الاستيراد	التصدير	%
١٩٩٥	٣٥٨١	٢٥٣٣	٧١
١٩٩٦	٣٤٧٥	٠٠٠	٠٠٠
١٩٩٧	٣٤٩٩	٠٠٠	٠٠٠
١٩٩٨	٢٩١٨	٠٠٠	٠٠٠
١٩٩٩	٢٥٠٥	٠٠٠	٠٠٠
٢٠٠٠	٢٣٣٢	٦٥٠	٢٨
٢٠٠١	٢٢٠١	٠٠٠	٠٠٠
٢٠٠٢	٣٦٢٠	١٠٠٠	٢٨
٢٠٠٣	٣٩٨٤	٥٤٣	٠١٤
٢٠٠٤	٢٧٧٠	٧٨٠	٢٨

و- منظمة التجارة العالمية، وتجارة الغزول والمنسوجات:

نظمت التجارة الدولية للغزول والمنسوجات فيما قبل تطبيق مبادئ وقواعد منظمة التجارة الدولية عن طريق ما يعرف بالاتفاقية الدولية للمنسوجات. وبمقتضى هذه الاتفاقية تدخل الدول المصدرة، والمستوردة للمنسوجات في اتفاقيات ثنائية تحدد بمقتضاها حصص التبادل التجارى فيما بين الدولتين المتعاقدتين، وقد يجرى تعديل هذه الحصص فيما بين الدولتين تبعا لممارسة كل منهما وبالاتفاق فيما بينهما، وفي عام ١٩٩٤ دخلت تجارة الغزول والمنسوجات للتعامل وفقا لمبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية والتى انضمت إليها مصر من قبل تحت مظلة اتفاقية الجات. ويعد تحرير التجارة الدولية هو الهدف الأساسي لهذه المنظمة والذي في إطاره حددت مجموعة من الاتفاقيات كل منها يتضمن القواعد والأسس المتفق عليها لتحرير تجارة مجموعة محددة من السلع أو الخدمات. ومن بين هذه الاتفاقيات كانت اتفاقية المنسوجات التى تهدف إلى تحرير تجارة الغزول والمنسوجات حيث تضمنت هذه الاتفاقية المبادئ والقواعد التى يجب على الدول المصدرة، والمستوردة تطبيقها خلال فترة انتقالية تنتهى بتحرير تجارة الغزول والمنسوجات. ومن بين هذه القواعد أو المبادئ إزالة قيد الحصص التجارية تدريجياً وبنسب تصاعدية خلال فترة عشر سنوات، مع إلتزام الدول المصدرة والمستوردة بتخفيضات جمركية وإزالة القيود الأخرى غير الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية بما يمكن من النفاذ إلى الأسواق، وفي المقابل تضمنت هذه الاتفاقية أيضاً المبادئ والقواعد التى تمكن الدول النامية من حماية صناعتها الناشئة وحماية الأسواق المستوردة من الإغراق.

إن قواعد ومبادئ هذه الاتفاقية، وإن كانت تعنى في مضمونها زيادة الفرص التصديرية أمام الدول المنتجة والمصدرة للغزول والمنسوجات، إلا أن مثل هذه الفرص قد يحكمها من جانب آخر قدرة أي من هذه الدول على المنافسة مع غيرها من الدول المصدرة في الأسواق المستوردة للغزول، والمنسوجات ليس من حيث المنافسة السعرية فقط، ولكن أيضاً من حيث جودة المنتج المصدر، وهو ما يعد من التحديات التى تواجه صناعة الغزول والمنسوجات المصرية.[1]

ل- الميزة التنافسية لصناعة الغزول والمنسوجات المصرية:

- إن تناقص الوزن النسبى للصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها في إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، وعلى النحو المشار إليه من قبل يعد من المؤشرات التى قد تعكس تناقص القدرة التنافسية للصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها في الأسواق الخارجية بالقياس إلى غيرها من السلع التصديرية الأخرى المصرية. وقد يبدو ذلك مؤكداً في حالة الصادرات من الغزول والمنسوجات القطنية حيث تناقصت قيمة الصادرات منها ووزنها النسبى في إجمالى الصادرات من الغزول والمنسوجات ومصنوعاتها وعلى النحو السابق ذكره، وإن كانت باقى المصنوعات النسيجية الأخرى تبدو على نفس مستوي السلع التصديرية المصرية الأخرى.

---

[1] عادل مصطفى محمد (وآخر)، الصادرات المصرية من المنتجات القطنية النسجية في ضوء الاتفاقات الدولية للمنسوجات، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٥.

إن وجود الميزة التنافسية لسلعة ما أو مجموعة من السلع في السوق الدولية لابد وأن يستند وفي المقام الأول على وجود الميزة النسبية في التكلفة الاقتصادية لإنتاج هذه السلعة أو مجموعة السلع في الدولة المنتجة، وذلك إلى جانب الأدوات والإجراءات التى تسهل النفاذ إلى الأسواق الخارجية. وقد تتواجد مثل هذه الميزة لسلعة أو مجموعة منها في بعض الحالات بشكل مصطنع إذا ما وجد الدعم الحكومي الكبير للمنشآت المنتجة لهذا السلع سواء كان دعماً مباشراً أو غير مباشر من خلال التسعير الجبرى لمدخلات هذه الصناعة بأقل من قيمتها الحقيقية أو المغالاة في قيمة عملتها الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية. وفي حالات أخري قد تتواجد الميزه النسبية في التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلعة، إلا أنها تكون مستترة خلف الأعباء الضريبية الكبيرة المباشرة وغير المباشرة التى تحمل بها المنشآت المنتجة وبما لا يمكنها من المنافسة في السوق الدولية للتجارة. وتقاس الميزة النسبية لدولة ما في إنتاج سلعة ما بمعيار التكلفة الاقتصادية لإنتاجها (وبعد استبعاد العوامل والمؤثرات المختلفة على عناصر تكاليفها الحقيقية) مع المقارنة بأسعارها في السوق الدولية للتجارة. ومن المؤشرات المستخدمة لهذا الغرض صافى العائد الاقتصادي من وحدة السلعة المنتجة، أو تكلفة الموارد المحلية المستخدمة في توليد وحدة من النقد الأجنبى عن طريق إنتاج هذه السلعة.[1]

وإذا كانت مساحة الدراسة الحالية، وكم البيانات والمعلومات المطلوبة (والتى تفرضها طبيعة صناعة الغزول وتشابكاتها مع الأطراف الأخري) لقياس هذه المؤشرات، لا تسمح للدراسة بإجراء مثل هذه القياسات، فإنه بالإمكان قياس الميزة النسبية لصناعة الغزول والمنسوجات المصرية في السوق الدولية من خلال بعض المؤشرات الأخرى والمستخدمة من قبل الباحثين في هذا الشأن، وتحت مسمى <u>الميزة النسبية الظاهرة.</u> وتقوم فكرة هذه المؤشرات على قياس قدرة صادرات سلعة ما أو مجموعة من السلع لدولة ما على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبافتراض أن الدولة التى تصدر منتجاً معيناً لابد وأن تتمتع بميزة نسبية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، على حين أن إستيراد الدولة لمنتج معين يعنى ضمنياً عدم تمتعها بميزة نسبية في إنتاجه. ومن خلال هذا الفكر أنشأ كل من بورنز[1]، وبلاسا مقياسا للتنافسية يعرف بالرقم القياسي لصادرات السلعة ويقوم على قياس الوزن النسبى لصادرات الدولة من السلعة (موضوع الدراسة) في إجمالي صادرات الدولة المصدرة للسلعة ومقسوماً على الوزن النسبى للصادرات الدولية من نفس السلعة في إجمالي الصادرات الدولية وفقاً للصيغة التالية:

- الرقم القياسي للصادرات من السلعة= صادرات الدولة من السلعة/إجمالى صادرات الدولة المصدرة / الصادرات الدولية من نفس السلعة/إجمالى الصادرات الدولية

---

[1] معهد التخطيط القومي، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (١٤٢)، يناير ٢٠٠١ .

[2] المعهد العربى للتخطيط بالكويت، القدرة التنافسية وقياسها، جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، الكويت، ديسمبر ٢٠٠٣.

فإذا ما كان المعامل المستخرج من الصيغة المشار إليها أكبر من الواحد الصحيح، فإن الدولة (موضوع الدراسة) تمتلك ميزة نسبيه ظاهرة في إنتاج السلعة (موضوع الدراسة). ومع ذلك هناك من المحاذير التى يشير إليها الباحثين عند استخدام هذا المؤشر حيث يجب النظر أيضاً إلى الميزان التجارى للسلعة أو فرع النشاط المستهدف بالقياس إذ أن سلعة أو فرع نشاط يتصف بوزن نسبى في إجمالي الواردات أكبر من الوزن النسبى لصادرات نفس السلعة أو فرع النشاط في إجمالى الصادرات لايمكن اعتباره تنافسياً. وبالنسبة لصناعة الغزول والمنسوجات المصرية، فإن مؤشرات ميزانها التجارى مع السوق الخارجية تكشف عن تحقيقه لفائض كبير نسبياً، يمكن معه الاستناد على مؤشر الرقم القياسى المشار إليه في تقدير الميزة النسبية الظاهرة لصناعة الغزول والمنسوجات المصرية. ولقد تضمنت الدراسة تقدير الرقم القياسى للصادرات لكل من المكونات الرئيسية لنشاط هذه الصناعة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٥)، والذى تشير نتائجه إلى وجود الميزة النسبية الظاهرة لهذه الصناعة في السوق الدولية، وإن تباين مستواها واتجاهاته باختلاف مكونات هذه الصناعة، والتى يمكن إيجازه فيما يلى:

- تتمتع الصادرات المصرية من الأقطان الخام بميزة نسبية ظاهرة مرتفعة في الأسواق الدولية حيث بلغ متوسط الرقم القياسي (المرجح) للصادرات منها نحو ٣١ خلال هذه الفترة، كما تشير اتجاهاته إلى تحسن ميزتها النسبية خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة عنه في السنوات الأولي منها حيث أزداد الرقم القياسي (مع وجود التذبذبات السنوية) من نحو ٢٠ في عام ١٩٩٥ ليصل إلى ما يقرب من ٤٤,٥ في عام ٢٠٠٣.

- تأتى الصادرات من الألياف النباتية الأخرى والممثلة أساساً في ألياف الكتان في المرتبة الثانية بعد القطن وبمستوى مرتفع أيضاً في الميزة النسبية الظاهرة في السوق الدولية، مع تماثل الاتجاه العام لميزتها النسبية مع الاتجاه العام للميزة النسبية للأقطان، حيث بلغ متوسط الرقم القياسي للصادرات منها خلال هذه الفترة نحو ٢٤,٤، مع ارتفاعه من نحو ٢١ في عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ٣٠,٠ في العام الأخير من هذه الفترة.

- وجود الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية من الغزول النسجية والممثلة بشكل رئيسى في غزول الأقطان، حيث بلغ المتوسط السنوي للرقم القياسي للصادرات منها خلال هذه الفترة نحو ٧,٤، وإن كان من الملاحظ وجود الاتجاه العام لتناقص هذه الميزة حيث بلغ الرقم القياسي للصادرات منها خلال العام الأخير من هذه الفترة نحو ٣,٨٤ مقابل ١٣,٧٥ خلال العام الأول من هذه الفترة، وهو ما قد يمكن تفسيره بتناقص المعروض منها من أجل التصدير، مع زيادة استخدامات الصناعة المصرية منها خلال السنوات الأخيرة، وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه.

- أما الأقمشة القطنية وعلى الرغم من أن المتوسط السنوي للرقم القياسي للصادرات منها خلال الفترة المشار إليها يشير إلى وجود الميزة النسبية الظاهرة لها في السوق الدولية خلال هذه الفترة حيث بلغ نحو ٣,٥، إلا أن الاتجاه العام لهذا الرقم القياسي خلال هذه الفترة يشير إلى تناقص هذه الميزة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة وإلى مستوي يمكن القول معه بفقدانها لهذه الميزة خلال العام الأخير من هذه الفترة حيث بلغ الرقم القياسي للصادرات منها خلال هذا العام نحو ٠,٩٩ مقابل ٧,١٧ في العام الأول من هذه الفترة، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب المسئولة عن ذلك والتى قد يكون من بينها احتمالات نقص المعروض منها من أجل التصدير، أو غياب مواصفات الجودة المطلوبة في الأسواق الدولية، أو ارتفاع التكلفة وغيرها.

- وبالنسبة للنوعيات الأخرى من الأقمشة فتتواجد الميزة النسبية الظاهرة للصادرات منها في السوق الدولية وبمستوي مرتفع عنه في حالة الأقمشة القطنية حيث بلغ المتوسط السنوي للرقم القياسي للصادرات منها خلال نفس الفترة نحو ٨,٦٧، وإن كان من الملاحظ انخفاض مستوي هذه الميزة خلال العامين الأخيرين من هذه الفترة عنه في السنوات السابقة منها حيث بلغ الرقم القياسي للصادرات منها نحو ٦,٧٣ في عام ٢٠٠٢ أنخفض إلى ٥,٥٢ في عام ٢٠٠٣ مقابل رقم قياسي تراوح ما بين ٨,٩ (في عام ١٩٩٧)، ١٠,٢ (في عام ١٩٩٩) خلال السنوات السابقة للعامين الأخيرين.

- أما بالنسبة للصادرات من السجاد وأغطية الأرضيات وعلى الرغم من وجود الميزة النسبية الظاهرة للصادرات منها وتزايد مستواها خلال النصف الأخير من عقد التسعينات من القرن الماضى، إلا أنها فقدت هذه الميزة خلال العامين الأخيرين (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) من الفترة المشار إليها، حيث بلغ الرقم القياسي للصادرات منها نحو ٤,٩٥ في عام ١٩٩٥، وازداد (مع وجود التقلبات السنوية) ليصل إلى نحو ٩,٧٢ في عام ١٩٩٩، إلا أنه أنخفض ليصل إلى نحو ٠,٤٨، ٠,٣٦ في كل من عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على الترتيب. وهو ما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب المسئولة عن ذلك والتى قد يكون من بينها احتمالات زيادة الطلب الوطنى على الإنتاج منها على حساب المعروض من أجل التصدير أو غيرها من الأسباب الأخرى.

- أما صناعة الملابس الجاهزة (الخارجية والداخلية) فتتواجد الميزة النسبية للصادرات منها بالأسواق الدولية، وإن كان بمستوى أقل عنه في حالة الغزول والمنسوجات، حيث بلغ المتوسط السنوى (المرجح) للرقم القياسي للصادرات منها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ نحو ٢,١، وإن تناقص هذا الرقم خلال الثلاث سنوات الأخيرة من هذه الفترة ليصل إلى نحو ١,٢٨ خلال عام ٢٠٠٣، بينما تراوح الرقم القياسي للصادرات منها خلال السنوات السابقة من هذه الفترة ما بين ٢,١٠-٣,٣٧، وعلى نحو ما هو

جدول رقم (١٥) الأرقام القياسية للميزة النسبية الظاهرة للألياف والغزول، والمنسوجات ومنتجاتها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣

البيـــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المتوسط
١- القطـن										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٤٥٧	٠,٠٢٦١	٠,٠٢٨٣	٠,٠٥٠٦	٠,٠٦٧٣	٠,٠٤١٤	٠,٠٤٥٣	٠,٠٧٠٣	٠,٠٥٧٨	٠,٠٤٩١
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٠٢٣	٠,٠٠٢٣	٠,٠٠٢١	٠,٠٠١٩	٠,٠٠١٣	٠,٠٠١٣	٠,٠٠١٢	٠,٠٠١١	٠,٠٠١٣	٠,٠٠١٦
(جـ) الرقم القياسي	١٩,٨٧	١١,٣٥	١٣,٤٨	٢٦,٦٣	٥١,٧٧	٣١,٨	٣٧,٧٥	٦٣,٩	٤٤,٤٦	٣٠,٦٩
٢- ألياف نباتية أخرى										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٠٢٣	٠,٠٠٢٠	٠,٠٠١٣	٠,٠٠١٥	٠,٠٠١٥	٠,٠٠٢٠	٠,٠٠٢٥	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٢٢
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٠٠١١	٠,٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٠٩
(جـ) الرقم القياسي	٢٠,٩١	٢٥,٠٠	١٦,٢٥	١٨,٧٥	١٦,٧	٢٠,٠	٢٧,٨	٣٧,٣٣٠	٣٠,٠٠	٢٤,٤٤
٣- غزول نسجية:										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٩٣٥	٠,٠٥٧٧	٠,٠٧٢٧	٠,٠٧٣٥	٠,٠٣٦٠	٠,٠٣٢٥	٠,٠٣٠٦	٠,٠٢٣٧	٠,٠٢٠٧	٠,٠٤٥٢
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٠٦٨	٠,٠٠٦٧	٠,٠٠٦٨	٠,٠٠٦٥	٠,٠٠٦٠	٠,٠٠٥٨	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٥	٠,٠٠٥٤	٠,٠٠٦١
(جـ) الرقم القياسي	١٣,٧٥	٨,٦١	١٠,٦٩	١١,٣١	٦,٠	٥,٦	٥,٤٧	٤,٣٢	٣,٨٤	٧,٤١
٤- أقمسة قطنيـة:										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٣١٧	٠,٠٢٥١	٠,٠٢٦٧	٠,٠١٧٣	٠,٠٠٩٧	٠,٠١١٢	٠,٠٠٨٩	٠,٠٠٥٩٠	٠,٠٠٣٩٤	٠,٠١٤٢
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٠٤٤٢	٠,٠٠٤٣٦	٠,٠٠٤٣١	٠,٠٠٤١٩	٠,٠٠٣٩٥	٠,٠٠٣٧٢	٠,٠٠٣٨٤	٠,٠٠٣٤٠	٠,٠٠٣٩٨	٠,٠٠٤٠٤
(جـ) الرقم القياسي	٧,١٧	٥,٧٦	٦,٢٠	٤,١٤	٢,٤٧	٣,٠١	٢,٣٢	١,٧٤	٠,٩٩	٣,٥١
٥- نوعيات أخرى من الأقمشة										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٢٦٦	٠,٠٢٥٣	٠,٠٢٤٣	٠,٠٢٧٩	٠,٠٣٠٥	٠,٠٣١٠	٠,٠٢٨٥	٠,٠٢١٠٠	٠,٠١٨٤	٠,٠٢٥٤
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٠٢٦٤	٠,٠٠٢٦٧	٠,٠٠٢٧٣	٠,٠٠٢٨٨	٠,٠٠٢٩٨	٠,٠٠٢٨٤	٠,٠٠٣٠٠	٠,٠٠٣١٢	٠,٠٠٣٣٣	٠,٠٠٢٩٣
(جـ) الرقم القياسي	١٠,٠٨	٩,٤٩	٨,٨٩	٩,٦٧	١٠,٢٢	١٠,٩٠	٩,٥٠	٦,٧٣	٥,٥٢	٨,٦٧
٦- سجاد وأغطية أرضيات										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٠٩٨٦	٠,٠٠٨٦٧	٠,٠٠٨٠١	٠,٠١٧٢	٠,٠١٦٧	٠	٠	٠,٠٠٠٧	٠,٠٠٠٥١	٠
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٠١٩٩	٠,٠٠٢٠٤	٠,٠٠٢١٢	٠,٠٠١٨١	٠,٠٠١٧٢	٠	٠	٠,٠٠١٤٥	٠,٠٠١٤٢	٠
(جـ) الرقم القياسي	٤,٩٥	٤,٢٥	٣,٧٨	٩,٥	٩,٧٢	٠	٠	٠,٤٨	٠,٣٦	٠
٧- ملابس داخلية وخارجية مصنعة:										
(أ) ص.م/ أ.ص.م	٠,٠٧٣٣	٠,٠٦٧٦	٠,٠٦٦٢	٠,١٠٦٩	٠,٠٧٨٤	٠,٠٦٦٩	٠,٠٥٧٨	٠,٠٤٤٢	٠,٠٣٧٧	٠,٠٦٣١
(ب) ص.ع /أ.ص.ع	٠,٠٢٨٧	٠,٠٢٩١	٠,٠٣١٥	٠,٠٣١٧	٠,٠٣١٣	٠,٠٢٩٦	٠,٠٣٠٣	٠,٠٢٩٩	٠,٠٢٩٥	٠,٠٣٠٢
(جـ) الرقم القياسي	٢,٥٦	٢,٣٣	٢,١٠	٣,٣٧	٢,٥١	٢,٢٦	١,٩١	١,٤٨	١,٢٨	٢,٠٩

المصدر: حسبت من :

(1) Unitednation, Internaionaltrade Statistics, year Book Trade by country, trade by commodity, various Issuse, (varions years From (1990-2004)

ص.م = الصادرات المصرية، أ.ص.م = إجمالي الصادرات المصرية ، ص.ع = الصادرات العالمية، أ.ص.ع = إجمالي الصادرات العالمية.

مبين بنفس الجدول سابق الذكر. وإذا كانت صناعة الملابس الجاهزة المصرية تعد في حكم الصناعة الناشئة بالقياس إلى صناعة الغزول والمنسوجات فإن اكتسابها للميزة النسبية الظاهرة في السوق الدولية بالمستوى المشار إليه يعد من الإشارات الواجبة بالاهتمام، وإن كان تناقص الميزة النسبية الظاهرة لهذه الصناعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الفترة المشار إليها يدعو أيضاً إلى أهمية البحث في الأسباب المسئولة عن ذلك، وتحديد ما إذا كانت هذه الأسباب ترتبط بحجم الطاقات الإنتاجية المتاحة، أم بتزايد الطلب الوطنى على منتجاتها أو ارتفاع التكلفة الإنتاجية أو عدم توافر مواصفات الجودة المطلوبة في الأسواق الخارجية وغيرها من الأسباب.

- ولقد أنعكس الاتجاهات المشارة إليها فى تزايد نصيب الصادرات المصرية فى الصادرات العالمية من القطن الشعر، وألياف الكتان، حيث ازدادت نسبة الصادرات المصرية من القطن الشعر فى إجمالي الصادرات العالمية منه لتصل إلى نحو ٤,١% فى عام ٢٠٠٣ مقابل نسبة بلغت نحو ١,٤% فى عام ١٩٩٥، كما ازدادت حصة الصادرات المصرية من الكتان إلى ما نسبته ٢,٦٤% من إجمالي الصادرات العالمية منه فى عام ٢٠٠٣ مقابل نسبة بلغت نحو ١,٥٠ منها فى عام١٩٩٥، على حين تناقص نصيب الصادرات المصرية من الغزول، والأقمشة القطنية، والسجاد، والملابس الجاهزة، والمنسوجات الأخري وعلى النحو المبين بالجدول رقم (١٦) .

جدول رقم (١٦) نصيب الصادرات المصرية فى إجمالي الصادرات العالمية من ألياف القطن، والكتان والغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة خلال السنوات ١٩٩٥- ٢٠٠٣

%

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١- قطن شعر	١,٣٩	٠,٨	١,٠	١,٥٩	٣,٣٣	٢,٥١	٢,٥٨	٥,٠٠	٤,١
٢- كتان (ألياف)	١,٥٠	١,٧٩	١,٢١	١,٠٨	١,١٠	١,٥٣	٢,٠٣	٢,٦٦	٢,٦٤
٣- غزول نسجية	١,٠٠	٠,٥٩	٠,٧٩	٠,٦٨	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٣٩	٠,٣٣	٠,٣٥
٤- أقمشة قطنية	٠,٥٠	٠,٤٠	٠,٤٦	٠,٢٥	٠,١٦	٠,٢٣	٠,١٦	٠,١١	٠,١٠
٥- أنواع أخري من الأقمشة	٠,٧٠	٠,٦٦	٠;٦٦	٠,٥٨	٠,٦٧	٠,٨٤	٠,٦٨	٠,٥٢	٠,٥٠
٦- سجاد وأغطية أرضيات	٠,٣٥	٠,٣٠	٠,٢٨	٠,٥٧	٠,٦٤	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠,٠٤	٠,٠٣
٧- ملابس جاهزة	٠,١٨	٠٠,١٦	٠,١٥	٠,٢٠	٠,١٦	٠,١٨	٠,١٤	٠,١١	٠,١١
جملة	٠,٤٢	٠,٣١	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٣	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠,٢٩	٠,٢٩

Source: united nation international trade Statistics. year Book, Trade by country, Trade by Commodity, various issues, various year From ٩٥،٢٠٠٣

(م) اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) :

تبدو حدة المنافسة بين الصادرات المصرية من الغزول، والمنسوجات، والصادرات المماثلة لغيرها من الدول في السوق الدولية من بين الأسباب المسئولة عن تناقص الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية منها في السنوات الأخيرة خاصة مع قرب الانتهاء من نظام الحصص المعمول به من قبل، ودخول دول أخري متقدمة في هذه الصناعة مجال المنافسة في السوق الدولية للغزول والمنسوجات تحت إطار منظمة التجارة الدولية. ويزيد من حدة المنافسة بين الصادرات المصرية، وصادرات غيرها من الدول من الغزول، والمنسوجات دخول الدول المنافسة في اتفاقيات ثنائية مع الأسواق ذات السعة الكبيرة لاستيراد الغزول والمنسوجات (مثل السوق الأمريكية، والأوربية) والتى بمقتضاها تتمتع هذه الدول بمزايا للنفاذ إلى داخل هذه الأسواق لا تمنح لغيرها من الدول. ومع انتهاء نظام الحصص (عام ٢٠٠٥)، وتوقع زيادة حدة المنافسة بين الصادرات المصرية، وصادرات غيرها من الدول من الغزول والمنسوجات للنفاذ إلى هذه الأسواق، وبغرض زيادة نصيب الصادرات المصرية في السوق الأمريكية الكبيرة وقعت مصر مع الولايات المتحدة وإسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٤ اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة والتى تسمح للصادرات المصرية بالنفاذ إلى السوق الأمريكية مع تمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة والتى تصل إلى ٣٢% في حالة المنسوجات والملابس الجاهزة. وتعرف المناطق الصناعية المؤهلة بالمناطق التى يتم تحديدها عن طريق طرفى الاتفاق مصر، وإسرائيل ويوافق عليها الجانب الأمريكى كمناطق محددة، يمكن للسلع أن تدخلها لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم بغض النظر عن دولة منشأ تلك السلع[1].

ومن أهم نصوص هذه الاتفاقية ما يمكن ذكره فيما يلى:

- لحصول الصادرات المنتجة في المناطق المؤهلة على الإعفاء الجمركي في الولايات المتحدة، يشترط الآتى:

(أ) أن لا تقل قيمة المدخلات الأسرائيلية فى السلعة المصنعة عن ١١,٧% من قيمتها سعر بيع المنشأة كحد أدنى، ١١,٧% كحد أدنى بالمصنع المؤهل، ويمكن أن يستكمل باقى القيمة إما من المصنع المؤهل أو أي من المصانع المؤهلة الأخرى في مصر أو من إسرائيل، أو قطاع غزة أو الضفة الغربية أو الولايات المتحدة.

(ب) يمكن لمصنع داخل المنطقة الصناعية المؤهلة في مصر، ومصنع إسرائيلي أن يساهما بنسبة ٢٠% من تكلفة الإنتاج (لكل منهما) داخل المنطقة الصناعية المؤهلة، ويتم احتساب تكلفة الإنتاج عن طريق احتساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

- ليس من الضروري استيفاء النسبة المقررة لإسرائيل من قيمة السلعه في كل شحنة مصدرة إلى الولايات المتحدة حيث يمكن أن تستخدم نسب مختلفة لكل شحنة بشرط ألا يقل مجموع هذه النسب عن

---

[1] فادية محمد عبد السلام، المناطق الصناعية المؤهلة وتأثيرها على العمل في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٦.

النسبة المقررة في مجموع الشحنات التى يتم تصديرها خلال الربع عام، وإلا اعتبرت الشركة غير ملتزمة بأحكام البروتوكول، ويطبق عليها الأحكام الخاصة بذلك.

- إذا فشلت الشركة ولأي سبب في الالتزام بمتطلبات البروتوكول تتخذ الإجراءات التالية:

(١) في حالة الفشل للمرة الأولى تحرم الشركة من الاستفادة بمزايا المناطق المؤهلة لفترة ربع العام التالي، (٢) وفي حالة الفشل للمرة الثانية تحرم من هذه المزايا لفترة النصف سنة التالية، (٣) وفي حالة الفشل بعد المرة الثانية تحرم من هذه المزايا فترة السنة التالية.[١]

وإذا كان توقيع هذه الاتفاقية قد تم في أواخر عام ٢٠٠٤، كما أن تكوين أول مجموعة من الشركات المؤهلة قد تم مع أواخر فبراير ٢٠٠٥، فإنه لا يمكن الادعاء بإمكانية تقييم آثار هذه الاتفاقية على زيادة الصادرات من الغزول والمنسوجات إلى السوق الأمريكية في الوقت الراهن، حيث الحاجة إلى المزيد من الوقت لإمكانية الحكم على النتائج إلا أن النظر فى تعريف المناطق المؤهلة، وفى نص الاتفاقية على أن لا تقل المدخلات الإسرائيلية فى السلعة المصدرة عن ١١,٧% من قيمتها سعر بيع المصنع يمكن أن يطرح الكثير من التساؤلات حول تأثير هذه الاتفاقية على الصناعات المماثلة خارج المناطق المؤهلة، وعلى الصناعات الوطنية الأخرى المغزية لها إلى جانب التساؤل عن تأثير هذه الاتفاقية على حصيلة مصر من النقد الأجنبي، فالسماح بدخول السلع إلى المناطق المؤهلة لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم إنما يعنى توفير ميزة للمنشآت المتواجدة داخل هذه المناطق وتحرم منها المنشآت الأخرى خارج هذه المناطق. كما أن وجود مثل هذه الميزة للمنشآت المتواجدة داخل هذه المناطق إنما يعد فى حكم استبعاد جانب من الطلب على الصناعات الوطنية المغذية لصناعة المنسوجات والملابس (مثل صناعة الألياف والغزول) لاحتمالات اتجاه هذه المنشآت إلى استيرادها من الخارج فى ظل إعفاءها من الضرائب والرسوم الجمركية. وإذا كانت هذه الاتفاقية تعنى حرمان الميزانية العامة للدولة من هذه الضرائب والرسوم فإن تساؤلاً آخر يمكن أن يطرح حول تأثير هذه الاتفاقية على حصيلة مصر من النقد الأجنبي من المنشآت داخل هذه المناطق ما لم تكن المدخلات الإسرائيلية بديلاً كاملاً للمدخلات التى تستورد من الخارج لأغراض هذه الصناعة. وهو ما قد تشير إليه الدراسة فيما بعد.

(ن) <u>الضرائب والتعريفات الجمركية</u> :

تتمتع الصادرات المصرية بما فيها الغزول والمنسوجات بالإعفاءات الجمركية بغرض تشجيعها كما تمتع البعض منها فى السنوات الأخيرة بوجود الدعم على الصادرات منها لنفس الغرض. أما على جانب الواردات من الألياف والغزول والمنسوجات ، ومصنوعاتها ، وفى إطار إلتزام مصر بإتفاقية الجات (منظمة

---

[١] وزارة التجارة والصناعة، وحدة المناطق الصناعية المؤهلة، ندوة المناطق الصناعية المؤهلة في مصر، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠٥.

التجارة العالمية) تمتعت الواردات منها بتخفيضات كبيرة فى التعريفة الجمركية بالقياس إلى التعريفة الجمركية المنسقة الصادرة فى عام ١٩٩٤ ، والتى يمكن الإشارة إليها وبإيجاز فيمايلى[٢،١] :

- إعفاء الواردات من الألياف الخام بأنواعها المختلفة من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وذلك مقابل رسم جمركى قدره ٥% بالتعريفة الجمركية المنسقة .
- تخفيض الرسوم الجمركية على الألياف المصنعة جزئياً إلى ٥% مقابل ١٠% بالتعريفة الجمركية المنسقة ، مع الإبقاء على ضريبة المبيعات ، وفرض رسم دعم لغرفة النسيج يبلغ ٥% .
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الخيوط والغزول إلى ١٢% مقابل ٣٠% بالتعريفة الجمركية المنسقة مع الإبقاء على ضريبة المبيعات وبنسبة ١٠%، وفرض رسم دعم لغرفة النسيج بنسبة ٥% . وفى حالة الواردات من الخيوط والغزول المستوردة لغرض البيع تزداد التعريفة الجمركية بنسبة تتراوح مابين ٤-٦% .
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المنسوجات إلى ٢٢,٠% مقابل ٦٠% بالتعريفة الجمركية المنسقة مع الإبقاء على ضريبة المبيعات بنسبة ١٠%.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الملابس الجاهزة إلى ٤٠% مقابل ٧٠% بالتعريفة الجمركية المنسقة مع الإبقاء على ضريبة المبيعات وبنسبة ١٠%.

إن التعديلات المشار إليها فى التعريفة الجمركية تعنى إعفاء الألياف الخام من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات كما تشير إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الألياف المصنعة جزئياً بنسبة ٥٠% ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الخيوط والغزول بنسبة ٦٠% ، أما نسبة تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المنسوجات فتبلغ نحو ٦٣,٣% بينما تبلغ هذه النسبة نحو ٤٢,٩% فى حالة الملابس الجاهزة . وإن كان يقابل التخفيضات على الرسوم الجمركية لكل من الألياف المصنعة جزئياً ، والخيوط والغزول إستحداث رسم دعم لغرفة النسيج قدره ٥% من قيمة الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات[٢] وهو مايعنى أن التخفيضات الحقيقية على الرسوم الجمركية فى حالة الألياف المصنعة جزئياً تبلغ مانسبته ٤٧,٥% ، كما تبلغ مانسبته ٥٧% فى حالة الواردات من الخيوط والغزول .

إن التخفيضات المشار إليها تشير إلى توجه السياسة المتصلة بذلك إلى تخفيف الأعباء الجمركية على الصناعة الوطنية بغرض تمكينها من المنافسة مع نظائرها المستوردة فى السوق الوطنية ، والتصدير إلى الخارج . وقد تكون النتائج المتوقعة لهذا التوجه صحيحة فى حالة الألياف الخام ، إلا أنها تعد ظاهرية فى حالة الألياف المصنعة بمراحلها المختلفة وحتى مرحلة النسيج أمام التخفيضات بالنسب المتصاعدة

---

(١) التعريفة الجمركية المنسقة ،
(٢) موقع وزارة المالية المصرية على الأنترنت

المشار إليها . فتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الألياف المصنعة جزئيا بنسبة ٥٠% فى نفس الوقت الذى تصل فيه نسبة التخفيض على المنتج النهائى لها الممثل فى الخيوط والغزول بنسبة ٦٠% قد لايمكن الصناعة الوطنية المنتجة للغزول (من الألياف المصنعة جزئياً) من المنافسة مع نظائرها المستوردة. كما أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الغزول والمنسوجات بالنسبة المشار إليها مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المنسوجات بنسبة أكبر (٦٣,٣%) قد لايمكن الصناعة الوطنية المنتجة للمنسوجات (والمصنعة من الغزول) من المنافسة مع نظائرها المستوردة . وعلى النقيض من ذلك بالنسبة لحالة الملابس الجاهزة والتى بلغ التخفيض فى رسومها الجمركية نسبة أقل (٤٢,٩%) من نسبة التخفيض فى الرسوم الجمركية على الواردات من المنسوجات (٦٣,٢%) ، حيث يتوقع أن يكون لذلك تأثيره الإيجابى على تمكين الصناعة الوطنية المنتجة للملابس الجاهزة من المنافسة مع نظيرتها المستوردة .

* وبالإضافة إلى الرسوم الجمركية ، وضرائب المبيعات على الواردات ورسوم دعم غرفة المنسوجات المشار إليها هناك أيضاً ضرائب نوعية أخرى تقدر بنحو ١,٣٥% من قيمة الواردات بالميناء الوطنى (سيف) بالإضافة إلى مصروفات التفريغ والتخزين ، والتخليص بالميناء المحلى ثم مصروفات النقل من الميناء الوطنى إلى موقع المنشأة والتى بلغت لإحدى الشحنات المستوردة من الغزول وزن ٢٣,٢٢٤ طن مايقرب من ١٠,٩٦٨ ألف جنيه (*)، وبمتوسط يبلغ نحو ٤٦٠,٦ جنيه للطن منها وبما نسبته ٧,٩ من تكلفة إستيراده حتى ميناء الوصول (القيمة سيف) والتى بلغت نحو ٥٨١٠ جنيه[١] . وحيث تصل بذلك إجمالى تكاليف الرسوم الجمركية والضرائب والمصروفات الداخلية مانسبته ٣٢,٣% من القيمة سيف ، وهى وبالتأكيد لها تأثيرها على تكلفة الإنتاج بالمنشآت التى تعتمد فى إنتاجها على الواردات من الغزول ، وإن كان ومن زاوية أخرى تهدف إلى حماية المنتج الوطنى من الألياف والغزول . وهو ماقد تشير إليه الدراسة فيما بعد .

(٦) أطراف أخرى:

هناك من التنظيمات الأخـــرى التى تقدم خدماتها لبعض الأطراف المتعاملة فى هذه السوق ، والتى من بينها التنظيمات التالية :

(أ) **صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج:** يقوم نشاط الصندوق على معاونة المنشآت المنتجة فى حل مشاكلها الإنتاجية ، ورسم السياسات الخاصة بها إلى جانب المساعدة فى توجيه نشاطها بما يتلائم مع إحتياجات التصدير. وفى سبيل ذلك يتضمن نشاط الصندوق ما يلى[٢]:

(*) شحنة الياف صناعية : السعر سيف ٥٨١٠ جنيه للطن ، والمصروفات بالميناء الوطنى (العين السخنه) وحتى الوصول إلى موقع المنشأة (العاشر من رمضان) لشحنة زنة ٢٣,٢٢٤ طن تشمل (١٨٩٤ إذن تسليم وسحب ، ٥٠ جنيه إيصال سداد بنكى ، ٢٠٠ جنيه إذن توريد إستمارة ٩ ك م ، ١٧٢٥ جنيه فاتورة أرضيات ، ١٦٤٨ جنيه فاتورة الوارد ، ١٦٥٦ جنيه عمولات مصاريف بنكية ، ١٥٥٠ جنيه تفريغ ، ٩٧٥ جنيه أتعاب تخليص ، ٩٠٠ جنيه نقل إلى موقع المنشأة ، ١٠٠ جنيه أتعاب عرض الزراعة) .

(١) لقاءات مع بعض مديرى المصانع الخاصة للملابس الجاهزة بالقاهرة .

(٢) صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج، التعريف بالصندوق، اليوبيل الفضى للصندوق.

- الوقوف على ظروف التعامل الخارجى من جوانبه الإقتصادية والتجارية ، والقوانين واللوائح النقدية والتنظيمية المحلية الجارية وإتفاقات التجارة والدفع واجبة التطبيق.
- تحديد ومراقبة أسعار التصدير لضمان ملائمة الأسعار السائدة فى الأسواق الخارجية على ضوء العديد من الإعتبارات من بينها مستوى الأسعار المنافسة للسلعة المصدرة فى الدولة المستوردة ، وأسعار بيع الشركات الوطنية المناظرة لها ، والكميات السابق التعاقد عليها وطريقة الدفع وفترة التسليم ، وذلك بغرض تجنب المنافسة الضارة التى قد تنشأ بين الشركات الوطنية فى السوق الواحدة المستوردة.
- متابعة تنفيذ الشركات المصدرة لتعاقداتها فى المواعيد المحددة لتجنب تراكم الكميات غير المنفذة وتداخل أسعارها مع أسعار العقود الجديدة .
- متابعة شكاوى المستوردين من عدم الإلتزام بمواعيد التسليم ، والتأكد من الإستفادة القصوى من الحصص المقررة للصادرات فى الأسواق الخارجية .
- تقديم القروض للمصانع للمساعدة فى تطوير نشاطها .

(٢) **جهاز التمثيل التجارى:** تعد صناعة الغزول والمنسوجات من بين الأنسطة المستفيدة من جهاز التمثيل التجارى والذى يهدف إلى فتح الأسواق الخارجية أما الصادرات المصرية والعمل على زيادتها من خلال ممارسته للأنشطة التالية [١] :

* دراسة السوق الخارجية من حيث أوضاعها وتطوراتها الإقتصادية وإحتياجاتها ونقل المعلومات المتصلة بذلك إلى قطاعات الإنتاج والتصدير المصرية وتقديم المشورة إلى هذه القطاعات حول أسلوب الإستفادة من هذه الأسواق وتطوير وتهيئة الإنتاج من أجل التصدير.
* توفير المعلومات الكافية للمصدرين من خلال النشرة الأسبوعية المختصة بالمعلومات الإقتصادية والمناقصات ، وكذلك الدراسات التسويقية .
* عقد الندوات وورش العمل لتيسير عمل المصدرين .

(٣) **غرفة الصناعات النسيجية:** وهى عضو إتحاد الصناعات المصرية ، وعضو الإتحاد الدولى لمنتجى المنسوجات ، ويشتمل تنظيمها على سبعة شعب متخصصة ، تهدف إلى مايلى[٢] :

* رعاية مصالح أعضاءها وتمثيلهم أمام الجهات الرسمية والمحافل الدولية .
* تقديم خدمات للمعاونة فى تطوير الصناعات النسيجية فى مختلف فروعها وتخصصاتها.
* توفير المعلومات اللازمة للأعضاء والمتعلقة بالصناعات النسيجية .
* تقديم خدمات مساعدة لتعظيم القدرة التنافسية والتسويقية للصناعات النسيجية .

---

(١) عمر رمزى، تاثير العولمة على الإستراتيجيات التسويقية لصادرات الملابس الجاهزة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.
(٢) غرفة الصناعة النسيجية، ورقة تعريفية، القاهرة، ٢٠٠٦.

(٤) **مركز تحديث الصناعة :** تعد صناعات الغزل والنسيج من بين الصناعات الرئيسية المستهدفة والمستفيدة من مركز تحديث الصناعة والذى يعد الأداة الرئيسية المعبرة عن رؤى الحكومة المصرية لتطوير القطاع الصناعى وتنافسيته على المستوى العالمى ، وذلك من خلال توفير المناخ الملائم وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور فعال فى تحقيق التنمية الصناعية والإقتصادية ، وذلك بتقديم الدعم للمنشآت الصناعية طبقاً لإحتياجاتها التنموية ووضع البرامج الشاملة لزيادة قدرتها التنافسية ، ومتضمناً فى ذلك الكثير من الجوانب والمتمثلة فى تنمية الموارد البشرية ، وتنمية الصادرات ، والإبتكارات والبحوث والتطوير ، والجودة والتمويل ، ونقل التكنولوجيا، وتوفير المعلومات [١].

(٥) **جمعيات رجال الأعمال :** وبالإضافة إلى التنظيمات المشار إليها هناك أيضاً جميعات رجال الأعمال التى تقوم على تقديم الخدمات اللازمة لأعضاءها من أجل تطوير الإنتاج ، وتسويقه ، وتنمية الصادرات إلى الأسواق الخارجية .

إن النظر إلى أهداف وأنشطة كل من هذه الأطراف يمكن أن يستخلص منه أنها تسعى جميعها إلى المعاونة وتقديم الخدمات اللازمة لتطوير الإنتاج وتسويقه وتوفير فرص تصديره الخارج ، ومن ثم فهى تتجه جميعها نحو السعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة للصناعة تحت الدراسة ، وإن ظل التساؤل حول آلية تنسيق عمل هذه الأطراف وزيادة فاعليتها فى تحقيق هذه الأهداف.

الفصل الثالث : نتائج نشاط وتعامل الأطراف المشاركة فى سوق الغزول لعام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤

إن التطور التاريخي لنشاط وتعامل كل من الأطراف المشاركة في أي من الأسواق ليس بالمؤشر الكافي لتحليل السوق، حيث يستلزم ذلك تحديد بعض المؤشرات الإضافية الأخرى المتصلة بنتائج نشاطها وتعاملها في هذه السوق بالنسبة للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتحديد مواطن السلبية والأيجابية التي تواجه.تحقيق هذه الأهداف تمهيداً لتحديد العوامل المسئولة عنها، وتحديد السياسات والأدوات المقترحة لتفعيل نشاط السوق، وتحقيق أهداف كل من الأطراف المشاركة والمتعاملة في السوق . ومن الطبيعي أن يكون تعظيم العائد على التعاملات فى السوق هو الهدف الأساسي لكل من هذه الأطراف. فمنتجي الغزول يسعون إلى تعظيم العائد من إنتاجهم ومبيعاتهم في السوق، كما يسعى إلى تحقيق نفس الهدف منتجي، وموردي الألياف اللازمة لتصنيع الغزول، وكذلك أيضاً الأطراف الأخرى المستخدمة للغزول. وهنا فقد لا تسمح آليات السوق ذاته بتحقيق العدالة في توزيع العائد الإجمالي لنشاط السوق بين الأطراف الثلاث المنتجة في سوق الغزول في بعض الأحيان، وقد يرجع ذلك في أحيان أخرى إلى وجود قصور داخل نشاط أي من هذه الأطراف مثل ضعف الكفاءة الإنتاجية وما قد يترتب عليها من ارتفاع التكلفة أو غياب الجودة المطلوبة من الطرف الآخر. وقد يشارك في ذلك أيضاً طبيعة العلاقة بين الأطراف الثلاث المنتجة في هذه السوق من ناحية، والأطراف الأخرى المشاركة في هذه السوق غير الممارسة لنشاط الإنتاج مثل مؤسسات الائتمان أو الدولة ذاتها من ناحية أخرى. فالمؤسسات الائتمانية تسعى إلى تعظيم العائد على مواردها المالية المستغلة والتي تشارك بها في تمويل نشاط الأطراف المنتجة فى هذه السوق وفقا لمعدلات عائد ثابتة متفق عليها مع هذه الأطراف وبغض النظر عن مستويات العائد المحققة على نشاطها في السوق. كما أن الدولة كطرف آخر في التعامل مع هذه السوق، وبما لها من حقوق سيادية في تحصيل الموارد العامة والممثلة فيما تحصل عليه من ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو ما تتحمله من أعباء مالية (كمنتج أو دعم) في سبيل توجية وتحفيز نشاط كل من هذه الأطراف قد تشارك في ذلك أيضاً.

ولذلك فإن الفصل الحالي من الدراسة يهدف إلى تحديد حجم تعاملات كل من الأطراف المتعاملة فى السوق الوطنية للغزول واستخلاص بعض المؤشرات النسبية التي تعبر عن نتائج تعامل كل من هذه الأطراف على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلى جانب استخلاص مواطن القصور، والجذب بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف، وعدالة توزيع المكاسب الإجمالية للتعامل فى هذه السوق فيما بين الأطراف المشاركة، وذلك من خلال نشاط هذه السوق لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وعلى النحو الوارد فيما يلى :

١- الإنتاج والمبيعات :

(1/1) الإنتاج :

• بلغت القيمة الإجمالية للإنتاج بمنشآت تجهيز وإعداد الألياف الخام، والغزول والمنسوجات خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ١١,٥ مليار جنيه، ويمثل إنتاج منشآت تجهيز الألياف الخام نحو٤% من القيمة الإجمالية لهذا الإنتاج، على حين يمثل إنتاج منشآت الغزل والنسيج نحو ٩٦% منها. وتشارك المنشآت التي تجمع ما بين إنتاج كل من الغزول والمنسوجات معاً بالنسبة الأكبر من الإنتاج والتي بلغت نحو ٧١,٥%، على حين بلغت مشاركة المنشآت التي تقوم على تصنيع المنسوجات فقط (دون الغزول) ما نسبته ٦% من هذا الإنتاج. أما المنشآت المنتجة للسجاد والكليم والأبسطة فقد بلغ إنتاجها ما نسبته ١١% تقريباً من هذا الإنتاج، على حين ساهمت منشآت إنتاج التريكو والكروشية بما نسبته ٦,٥% من هذا الإنتاج (جدول رقم ١٧)؟

• وبإضافة إنتاج منشآت تصنيع وتفصيل الملابس الجاهزة والذي يبلغ ما قيمته ٣,٣٣ مليار جنيه خلال نفس العام يصل بذلك إجمالي الإنتاج بالمنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف، وصناعة الغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة إلى نحو ١٤,٨ مليار جنيه يمثل إنتاج الملابس الجاهزة نحو ٢٢,٥% منها خلال هذا العام (جدول رقم ١٧) .

• لا يقف نشاط هذه المنشآت جميعها عند حدود الإنتاج السلعي فقط بل يتضمن أيضاً تقديم بعض الخدمات إلى غيرها من المنشآت، والتي تتباين نسبتها في إجمالي الإنتاج من صناعة إلى أخري. حيث بلغت قيمة هذه الخدمات في منشآت إعداد وتجهيز الألياف الخام ما نسبته ٣٢,٤% من إجمالي إنتاجها، على حين بلغ إجمالي إنتاجها السلعى التام ما نسبته ٦٧,٦% من إجمالي إنتاجها، وتختلف نسبة هذه الخدمات أيضاً داخل هذه الصناعة تبعاً لنوعية المنتج حيث تشكل قيمة هذه الخدمات ما يقرب من ٨٩% من القيمة الإجمالية لإنتاج منشآت حلج وكبس القطن، على حين يشكل إنتاجها السلعي نحو ١١% منها. أما صناعة التعطين واستخلاص ألياف الكتان، وصناعة الألياف والغزول الصناعية فتصل قيمة هذه الخدمات إلى ما نسبته ٢,٦%، ٨,٥% من القيمة الإجمالية لإنتاج كل من الصناعتين على الترتيب بينما يصل إنتاجها السلعي إلى ما نسبته ٩٦,٨%، ٩٢% من إجمالي الإنتاج في كل منهما على الترتيب. ومن الطبيعي أن ترتفع مساهمة هذه الخدمات في صناعة حلج وكبس القطن عنه في الصناعتين الأخيرتين، حيث يقوم نشاط الصناعة الأولي على تقديم خدماتها للغير مقابل التكلفة، ويقتصر إنتاجها السلعي على مخلفات هذه الصناعة، على حين يقوم نشاط الصناعتين الأخيرتين على الإنتاج السلعي لحسابها الخاص.

أما فى حالة المنشآت التي تجمع ما بين تصنيع الغزول والمنسوجات فبلغت قيمة الخدمات المقدمة للغير ما نسبته ٦,١% من إجمالي إنتاجها على حين بلغت قيمة إنتاجها السلعي نحو ٩٣,٨% منه. وتصل نسبة هذه

الخدمات فى إجمالي الإنتاج أدنى حدودها فى حالة المنشآت القائمة على تصنيع النسيج فقط، والحبال والدوبارة والشباك، والسجاد والكليم حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٠,٤%، ١,٦%، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٧). على حين ترتفع هذه النسبة لتصل إلى نحو ٧,٨%، ٧,٦% فى كل من صناعتي التريكو والكروشيه، والملابس الجاهزة على الترتيب. تشارك منشآت القطاع العام/ قطاع الأعمال العام بنسبة تبلغ نحو ٣١,٤% من إجمالي الإنتاج بمنشآت تجهيز الألياف وتصنيع الغزول والمنسوجات خلال هذا العام على حين تشارك منشآت القطاع الخاص بالنسبة الأكبر والتي بلغت نحو ٦٨,٦% من إجمالي الإنتاج، ويختلف الوزن النسبي لمساهمة كل من منشآت انقطاع العام، والقطاع الخاص من إجمالي الإنتاج من نشاط إلى آخر داخل هذه الصناعة، حيث ينحصر الإنتاج في صناعات السجاد والكليم والأبسطة، والتريكو والكروشيه وبعض الصناعات النسيجية الأخرى في منشآت القطاع الخاص وبنسبة ١٠٠% من إجمالي الإنتاج، كما تنحصر النسبة الغالبة من إنتاج الحبال، والدوبارة، والشباك في منشآت القطاع العام والتى بلغت نحو ٩٥% تقريباً من إجمالي الإنتاج منها خلال هذا العام. أما في صناعة تجهيز الألياف الخام المتنوعة فبلغت مشاركة منشآت القطاع العام ما نسبته ٣٧,٣% من إجمالي الإنتاج منها، على حين ساهمت منشآت القطاع الخاص بما نسبته ٦٢,٧% من إجمالي إنتاج هذه الصناعات. وإن تباينت مشاركة كل من هذه المنشآت من نشاط إلى آخر داخل هذه الصناعة. أما في صناعة الغزول/ المنسوجات فقد بلغت مشاركة منشآت القطاع العام بما نسبته ٤١,٤% من إجمالي إنتاج هذه الصناعة، على حين بلغت مشاركة منشآت القطاع الخاص بما نسبته ٥٨,٦% من إجمالي الإنتاج. وتصل مشاركة منشآت القطاع العام أدنى حدودها في حالة إنتاج المنسوجات بالمنشآت التى يقتصر نشاطها على هذا الإنتاج فقط (دون تصنيع الغزول) حيث ساهمت بما نسيته ١,٢% من إجمالي الإنتاج من هذه المنسوجات على حين ساهمت منشآت القطاع الخاص بالنسبة المتبقية والتى بلغت نحو ٩٨,٨% (جدول رقم ١٧).

- وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى مشاركة منشآت القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من إجمالي إنتاج منشآت تجهيز الألياف وتصنيع الغزول والمنسوجات وعلى النحو المشار إليه، فإن هذه النسبة ترتفع إلى مستويات أعلى إذا ما أخذ في الحسبان أيضاً إنتاج صناعة الملابس الجاهزة والتى ينحصر إنتاجها وبنسبة ١٠٠% في منشآت القطاع الخاص، وحيث ترتفع بذلك نسبة مشاركة هذه المنشآت لتصل إلى نحو ٧٦% من إجمالي الإنتاج بمنشآت تجهيز الألياف، وتصنيع الغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة مقابل نسبة تبلغ نحو ٢٤% لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام.

(٢/١) المبيعـــات:

- بلغت القيمة الإجمالية لصافى المبيعات من الإنتاج التام بمنشآت تجهيز الألياف وتصنيع الغزول والمنسوجات خلال عام٢٠٠٣/٢٠٠٤ ما يقرب من ١٠,٠٤ مليار جنيه تمثل ما نسبته ٩٣,٥% من إجمالي الإنتاج السلعي التام بهذه المنشآت، وهو ما يشير ضمنياً إلى وجود إضافات إلى المخزون السلعي بما نسبته ٦,٥% من القيمة الإجمالية للإنتاج التام على المستوى الكلي لهذه المنشآت، وإن تباينت هذه النسبة فيما بين القطاع العام، والقطاع الخاص حيث بلغت قيمة صافى المبيعات إلى إجمالي الإنتاج التام في كل من القطاعين وعلى الترتيب نحو ٩٠,١%، ٩٥,٢%، وهو ما يعنى وجود إضافات إلى المخزون السلعي بمنشآت القطاع العام تمثل ما نسبته ٩,٩% من إجمالي الإنتاج التام لهذا القطاع، على حين تمثل الإضافات إلى المخزون السلعي في منشآت القطاع الخاص نسبة تبلغ ٤,٨% من إجمالي إنتاجه من السلع تامة الصنع.

- وهنا أيضاً يلاحظ تباين نسبة صافى المبيعات إلى إجمالي الإنتاج من السلع تامة الصنع فيما بين المنشآت المنتجة داخل هذه الصناعة تبعاً لنوع النشاط، وبالتبعية التباين فيما بينها في نسبة الإضافات أو السحب من المخزون من هذه السلع. حيث بلغت نسبة صافى المبيعات إلى إجمالي الإنتاج في المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف نحو ١٠١,٢% مما يعنى وجود سحب من مخزون الإنتاج السلعي التام في هذه المنشآت يمثل ما نسبته ١,٢%، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ١١,٣% في حالة المنشآت القائمة على تجهيز الألياف والخيوط الصناعية حيث بلغت نسبة صافي مبيعاتها إلى إجمالي إنتاجها من السلع تامة الصنع نحو ١١١,٣%. أما باقي الصناعات الأخرى المشتغلة في هذا النشاط (حلج وكبس القطن، وتجهيز ألياف الكتان) فتشير هذه النسب إلى تعادل صافى المبيعات مع الإنتاج التام في حالة صناعة الكتان مع وجود سحب من المخزون تبلغ ما نسبته ١,٣%، ٠,٣% في حالة كل من منشآت القطاع العام، والقطاع الخاص المشتغلة بحلج وكبس القطن على الترتيب (جدول رقم ١٧).

وبالنسبة للمنشآت المشتغلة بتصنيع الغزول والمنسوجات فتشير نسبة صافى مبيعاتها من إنتاج السلع تامة الصنع إلى إجمالي الإنتاج منها على وجود إضافات إلى المخزون منها يبلغ ما نسبته ٦,٦% من إجمالي إنتاج هذه السلع على المستوي الكلي لهذه المنشآت، وإن اختلفت هذه النسبة فيما بين منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة الإضافات إلى المخزون السلعي في كل منهما وعلى الترتيب نحو ١٠,١%، ٤,٩% من إجمالي إنتاجها من السلع تامة الصنع. وتختلف هذه النسبة من نشاط إلى آخر داخل هذه الصناعة، حيث بلغت نحو ٨,٤% في حالة المنشآت القائمة على تصنيع كل من الغزول والمنسوجات، وتنخفض إلى نحو ٣,٦% في حالة المنشآت القائمة على تصنيع المنسوجات فقط (دون الغزول) ثم إلى ٢,٦% في حالة المنشآت القائمة على تصنيع الحبال، والدوبارة، والشباك. كما تختلف نسبة الإضافة إلى

المخزون على مستوي كل من هذه المنشآت الثلاث فيما بين منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص. ففي حالة منشآت القطاع العام القائمة على تصنيع الغزول والمنسوجات بلغت نسبة الإضافة إلى المخزون السلعي نحو ١٠,٢% من إنتاجها، مقابل نسبة بلغت نحو ٧,١% في حالة منشآت القطاع الخاص. أما في حالة المنشآت المشتغلة في تصنيع المنسوجات فقط (دون الغزول) فبلغت نسبة الإضافة إلى المخزون السلعي بها نحو ٤٢,٢% في حالة منشآت القطاع العام مقابل نسبة بلغت نحو ٣,١% في حالة منشآت القطاع الخاص. أما في صناعة الحبال، والدوبارة، والشباك فبلغت نسبة الإضافة إلى المخزون السلعي بها في حالة منشآت القطاع العام نحو ٢,٧%، مع غياب هذه الإضافات في حالة منشآت القطاع الخاص. وبالنسبة للمنشآت المشتغلة بتصنيع السجاد والكليم والأبسطة فقد بلغت نسبة صافى مبيعات الإنتاج التام إلى إجمالي الإنتاج منه نحو ١٠٠,٩% مما يشير إلى سحب من المخزون منها بما نسبته ٠,٩% من إجمالي الإنتاج، وذلك على عكس صناعة التريكو والكروشيه حيث تشير هذه النسبة إلى وجود إضافات إلى المخزون بما نسبته ٠,٧% من إجمالي الإنتاج منها، حيث بلغت نسبة صافى المبيعات إلى إجمالي الإنتاج منها نحو ٩٩,٣% خلال هذا العام.

إن الإضافة إلى المخزون من الإنتاج التام وعلى المستوى الكلي لصناعة تجهيز الألياف، وتصنيع الغزول والمنسوجات قد يبدو على أنه مقارب للمعدلات العادية في مثل هذه الصناعات حيث يعادل إنتاج ما يقرب من ٠,٧٥ شهر، وإن كان المخزون منها يصل إلى ما يعادل إنتاج شهر في حالة المنشآت المشتغلة بتصنيع الغزول والمنسوجات، ويصل إلى ما يعادل إنتاج ١٢، ٩ يوم في حالة كل من المنشآت المشتغلة بإنتاج النسيج فقط (دون الغزول)، والمنشآت المشتغلة بإنتاج الحبال، والدوبارة، والشباك على الترتيب، بينما يعادل الإضافة إلى المخزون في حالة الملابس الجاهزة ما يقرب من إنتاج يومين تقريباً. ويختلف حجم الإضافات إلى المخزون من هذه الصناعات فيما بين منشآت القطاع العام من ناحية، ومنشآت القطاع الخاص من ناحية أخرى حيث يعادل إنتاج ما يقرب من ٢٥ يوماً، ٣٦ يوماً في كل من منشآت القطاع الخاص، ومنشآت القطاع العام على الترتيب في حالة المنشآت المشتغلة بتصنيع الغزول والمنسوجات معاً، بينما تعادل الإضافة إلى المخزون في حالة المنشآت المشتغلة بالنسيج فقط (دون الغزول) ما يعادل إنتاج ١١ يوماً بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص، وما يعادل إنتاج ٥ شهور بالنسبة لمنشآت القطاع العام.

وإذا ما جاز للدراسة الحالية النظر إلى السحب من المخزون في حالة المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف، وصناعة السجاد والكليم والأبسطة إلى جانب انخفاض حجم الإضافات إلى المخزون في منشآت تصنيع الحبال، والدوبارة، والشباك، وفي منشآت تصنيع التريكو والكروشيه، وكذلك في منشآت القطاع الخاص المصنعة للنسيج فقط (دون الغزول) على أنه من المؤشرات الدالة على قدرة إنتاج هذه المنشآت على النفاذ إلي الأسواق ووجود الطلب عليها، إلا أن الإضافة إلى المخزون في حالة المنشآت المشتغلة بتصنيع الغزول

والمنسوجات معاً وخاصة بالنسبة لمنشآت القطاع العام يمكن أن يظل موضع التساؤل عن الأسباب الكامنة خلف ارتفاع نسبة الإضافات إلى المخزون بها، وهل تكمن هذه الإضافات في المخزون من الغزول أم في المخزون من المنسوجات. وفي الواقع، فإن الإجابة على ذلك قد تشير إلى تركز الإضافة إلى المخزون في حالة منشآت القطاع العام في المنسوجات، أما في حالة منشآت القطاع الخاص المشتغلة بتصنيع الغزول والمنسوجات فتركز الإضافات إلى المخزون بها من غزول الصوف، والجوت إلى جانب المنسوجات، وكما تشير إلى ذلك الإضافات إلى المخزون من هذه الغزول والتى تعادل إنتاج ما يقرب ٩٠ يوماً في حالة غزول الجوت، ونحو ٥٥ يوماً في حالة غـزول الصوف، خلال هذا العام وعلى نحو ما تشير إليه المؤشرات السابق ذكرها بالفصل السابق من الدراسة.

- ولقد اختصت السوق الوطنية بنحو ٦٧% من القيمة الإجمالية لمبيعات المنشآت المشتغلة فى تجهيز الألياف وتصنيع الغزول والمنسوجات، بينما اختص قطاع التصدير بما نسبته ٣٣% منها مع وجود تباينات محدودة فيما بين منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص فى هذا الشأن حيث بلغت حصة السوق الوطنية فى هذه المبيعات نحو ٧٠% من قيمة مبيعات المنشآت الأولى بالإضافة إلى ما يقرب من ٦٦% من قيمة مبيعات المنشآت الثانية، بينما بلغت حصة قطاع التصدير نحو ٣٠% من قيمة مبيعات منشآت القطاع العام إلى جانب ما يقرب من ٣٤% من قيمة مبيعات منشآت القطاع الخاص، وهو ما يشير ضمنياً إلى نفاذ مبيعات منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق الخارجية بمعدلات أعلى عنه فى حالة منشآت القطاع العام.

وتتباين أيضاً حصة كل من السوق الوطنية، وقطاع التصدير فى مبيعات هذه المنشآت باختلاف طبيعة نشاط كل منها، حيث تنحصر مبيعات المنشآت المشتغلة بتجهيز ألياف القطن والكتان فى السوق الوطنية دون التصدير، بينما بلغت حصة السوق الوطنية فى مبيعات المنشآت المشتغلة فى تجهيز الألياف والخيوط الصناعية نحو ٩٦% منها، أما قطاع التصدير فقد اختص بنسبة ٤% تقريباً من هذه المبيعات، وحيث تتركز حصة هذا القطاع فى مبيعات منشآت القطاع الخاص مع مشاركة محدودة من منشآت القطاع العام وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٧). أما المنشآت المشتغلة فى تصنيع الغزول والمنسوجات معاً فقد بلغت مبيعاتها فى السوق الوطنية ما نسبته ٦٩% تقريباً من إجمالى مبيعاتها، بينما اختص قطاع التصدير بالنسبة الباقية والبالغة نحو ٣١% من هذه المبيعات مع وجود تباينات ملحوظة فيما بين منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص حيث ترتفع حصة قطاع التصدير فى مبيعات المنشآت الأخيرة عنه فى حالة منشآت القطاع العام وعلى النحو المبين بنفس الجدول سابق الذكر. أما المنشآت التى يقتصر نشاطها على تصنيع المنسوجات فقط (دون الغزول) فقد بلغت حصة السوق الوطنية فى مبيعاتها نحو ٦٦% تقريباً من إجمالى قيمة هذه المبيعات، بينما بلغت حصة قطاع التصدير نحو ٣٤% منها، وإن كان من الملاحظ هنا انحصار مبيعات منشآت القطاع العام المشتغلة فى هذا النشاط على السوق الوطنية فقط وبنسبة ١٠٠%، بينما بلغت حصة هذه السوق

فى مبيعات منشآت القطاع الخاص نحو ٦١% من قيمتها الإجمالية حيث اختص قطاع التصدير بالنسبة الباقية والبالغة نحو ٣٩% من قيمة هذه المبيعات. أما بالنسبة للمنشآت المشتغلة فى تصنيع الحبال، والدوبارة، والشباك فمن الطبيعى أن تنحصر النسبة الغالبة من مبيعاتها فى السوق الوطنية والتى بلغت ما نسبته ٨٤,٥% من قيمتها الإجمالية، على حين اختص قطاع التصدير بنسبة بلغت نحو ١٥,٥% منها وترتفع حصة قطاع التصدير فى مبيعات المنشآت المشتغلة فى الصناعات النسيجية الأخرى عن المستويات السابقة حيث تصل إلى ما نسبته ٣٩% تقريباً من القيمة الإجمالية للمبيعات من السجاد والكليم والأبسطة وتزداد لتصل إلى نحو ٤٥% من القيمة الإجمالية للمبيعات من أقمشة التريكو والكروشية ومنتجاتها ثم إلى ٥٢% تقريباً من مبيعات الأنسجة الأخرى، وحيث اختصت السوق الوطنية بالنسب المتبقية من هذه المبيعات(جدول رقم١٧) . أما فى حالة المنشآت المشتغلة بصناعة وتفصيل الملابس الجاهزة فقد بلغت حصة السوق الوطنية فى مبيعاتها نحو ٥٢,٢% من القيمة الإجمالية لهذه المبيعات، كما بلغت حصة قطاع التصدير نحو ٤٧,٨% منها.

هذا ويمكن أن يستخلص من المؤشرات السابقة قدرة منشآت القطاع الخاص على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بالقياس إلى منشآت القطاع العام، وإن كان ذلك يبدو بتباين محدود فى حالة الغزول والمنسوجات، إلا أن ذلك يبدو أكثر وضوحاً فى حالة المنسوجات الأخري، وفى الملابس الجاهزة .

٢-نتائج النشاط والتعامل فى السوق على أهداف الأطراف المشاركة،ومواطن القصوروالجذب

(١/٢) بالنسبة للأطراف المنتجة :

تعد المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف الخام، وتصنيع الغزول والمنسوجات الأطراف الرئيسية المنتجة والمتعاملة بصورة مباشرة فى السوق الوطنية للغزول إلى جانب منتجى الألياف الخام المتعاملين مع هذه السوق بصورة غير مباشرة عبر منشآت تجهيز الألياف الخام، والتى يعد تعظيم العائد على استثماراتها ومبيعاتها الهدف الأساسي لكل منها. ويمكن فيما يلى إيجاز أهم المؤشرات المعبرة عن نتائج نشاط وتعامل كل من هذه الأطراف على هدفها الأساسي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وبقدر ما تسمح به البيانات والمعلومات المتاحة للدراسة :

(أ) صافى العائد (الربح) الإجمالى :

بلغ صافى عائد (ربح) المنشآت المشتغلة فى تجهيز الألياف وتصنيع الغزول والمنسوجات خلال هذا العام نحو ٩٦٥,٣ مليون جنيه، حيث حققت منشآت القطاع الخاص صافى عائد بلغ نحو ٢٥٠٩,٣ مليون جنيه يقابله من ناحية أخرى خسائر محققة فى منشآت القطاع العام/ الأعمال العام بلغت نحو ١٥٤٤ مليون جنيه، حيث حققت المنشآت الأخيرة خسائر على مستوى كل من الأنشطة التى تمارسها داخل هذه الصناعة، بينما حققت منشآت القطاع الخاص مكاسب صافية على مستوى جميع الأنشطة التى تمارسها، وذلك على نحو

جدول رقم (١٧) الإنتاج، وصافى مبيعات الإنتاج التام في صناعة الغزول والمنسوجات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعات	الإنتاج الإجمالى بسعر السوق				صافى مبيعات إنتاج تام		
	جملة (مليون جنيه)	التوزيع النسبى (%)			جملة (مليون جنيه)	التوزيع النسبى (%)	
		إنتاج تام	تغير مخزون إنتاج تام	إيرادات أخري		السوق الوطنية	التصدير
١- صناعة حلج وكبس القطن :	١٤٢,٩٧	١١,٠	–	٨٩,٠	١٥,٨	١٠٠	–
• قطاع عام/ أعمال عام	٦٥,٨٢	٧,٨	–	٩٢,٢	٥,٢	١٠٠	–
• قطاع خاص	٧٧,١٥	١٣,٧	–	٨٦,٣	١٠,٦	١٠٠	–
٢- صناعة التعطين وتجهيز ألياف الكتان:	١٣٥,٠٢٩	٩٦,٨	٠,٥	٢,٦٣	١٣٠,٧٧	١٠٠	–
• قطاع عام/ أعمال عام	٩٠,٢٥٥	٩٥,٦	٠,٧	٣,٧	٨٦,٢٥	١٠٠	–
• قطاع خاص	٤٤,٧٧٤	٩٩,٤	–	٠,٦	٤٤,٥٢	١٠٠	–
٣- صناعة الألياف والخيوط الأصطناعية:	١٧١,١٢	٩٢,٠	(٠,٥)	٨,٥	١٦٠,٣	٩٦,٤	٣,٦
• قطاع عام/ أعمال عام	١١,٣٤	٩٦,٧	(٠,٩)	٤,٢	١٢,٢	٩٩,١	٠,٩
• قطاع خاص	١٥٩,٧٨	٩١,٧	(٠,٥)	٨,٨	١٤٨,١٢	٩٦,١	٣,٩
جملة صناعات إعداد وتجهيز الألياف:	٤٤٩,١١٩	٦٧,٦	–	٣٢,٤	٣٠٧,١٧	٩٨,٠	٢,٠
• قطاع عام/ أعمال عام	١٦٧,٤	٦١,١	–	٣٨,٩	١٠٣,٦٥	١٠٠	–
• قطاع خاص	٢٨١,٧	٧١,٦	(٠,٣)	٢٨,٧	٢٠٣,٢	٩٧,٢	٢,٨
٤- صناعة الغزول / النسيج:	٨٢٠٧	٩٣,٨	٠,١	٦,١	٧٠٥٣,٤	٦٨,٥	٣١,٥
• قطاع عام/ أعمال عام	٣٣٩٦,٦	٩٦,٨	٠,٠٤	٣,٢	٢٩٥٤,٠	٦٩,٤	٣٠,٦
• قطاع خاص	٤٨١٠,٤	٩١,٧	٠,٢	٨,١	٤٠٩٩,٤	٦٧,٨	٣٢,٢
٥- صناعة نسيج الأقمشة:	٦٨٩,٥٧	٩٦,٩	٢,١	١,٠٠	٦٤٤,٠٢	٦٥,٦	٣٤,٤
• قطاع عام/ أعمال عام	٨,٤٥	١٠٨,٩	(٩,٠)	٠,١	٥,٣١	١٠٠	–
• قطاع خاص	٦٨١,١٢	٩٦,٨	٢,٢	١,٠٠	٦٣٨,٧١	٦١,٢	٣٨,٨
٦- صناعة الحبال، والدوبارة، والشباك	٣٣,٧٥	٩٧,٤	١,٠	١,٦	٣٢,٠٠	٨٤,٥	١٥,٥
• قطاع عام/ أعمال عام	٣٢,٠٢	٩٧,٢	١,١	١,٧	٣٠,٢٧	٨٣,٨	١٦,٢
• قطاع خاص	١,٧٣	١٠٠	–	–	١,٧٣	١٠٠	–

تابع جدول رقم (١٧) الإنتاج، وصافى مبيعات الإنتاج التام في صناعة الغزول والمنسوجات
عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعات	الإنتاج الإجمالى بسعر السوق				صافى مبيعات إنتاج تام		
	جملة (مليون جنيه)	التوزيع النسبى (%)			جملة (مليون جنيه)	التوزيع النسبى (%)	
		إنتاج تام	تغير مخزون إنتاج تام	إيرادات أخري		السوق الوطنية	التصدير
٧- صناعات نسجية أخرى بالقطاع الخاص:	٢١٠٠,٢	٩٧,٠٠	–	٣,٠	٢٠٠٤,٠٢	٦١,٤	٣٨,٦
• صناعة السجاد،والكليم والأبسطة	١٢٤٧,٥	٩٩,٨	(٠,٢)	٠,٤	١٢٥٥,٧	٦١,٥	٣٨,٥
• صناعة أقمشة من التريكو والكروشية ومنتجاتها	٧٤٧,١	٩٢,٢	٠,٢	٧,٨	٦٤٨,٣	٥٥,٠	٤٥,٠٠
• أنسجة أخـــري	١٠٥,٦٢	٩٩,٢	٠,٠٧	٠,٨	١٠٠,٠٧	٤٨,٢	٥١,٨
جملة صناعات الغزول والمنسوجات:	١١٤٧٩,٦	٩٣,٥	٠,٢	٦,٣	١٠٠٤٠,١	٦٧,٤	٣٢,٦
• قطاع عام/ أعمال عام	٣٦٠٤,٥	٩٥,٢	–	٤,٨	٣٠٩٣,٢	٦٩,٨	٣٠,٣
• قطاع خاص	٧٨٧٥,١	٩٢,٧	٠,٣	٧,٠٠	٦٩٤٦,٩	٦٦,٤	٣٣,٦
٨- صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة: (١-٧)	٣٣٣٩,٦	٩٢,٠٠	٠,٤	٧,٦	٣٠٥٠,٥	٥٢,٢	٤٧,٨
• قطاع عام/ أعمال عام	٠,٩٥٥	–	–	١٠٠	–	–	–
• قطاع خاص	٣٣٣٨,٦٨	٩٢,٠٠	٠,٤	٧,٦	٣٠٥٠,٥١	٥٢,٢	٤٧,٨
الإجمالى العام	١٤٨١٩,٢	٩٣,٢	٠,٢	٦,٦	١٣٠٩٠,٦	٦٣,٨	٣٦,٢
• قطاع عام/ أعمال عام	٣٦٠٥,٥	٩٥,١	–	٤,٩	٣٠٩٣,٢	٦٩,٨	٣٠,٢
• قطاع خاص	١١٢١٣,٨	٩٢,٦	٠,٣	٧,١	٩٩٩٧,٤	٦٢,٠	٣٨,٠

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص لعام ٢٠٠٣، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي للقطاع العام/ الأعمال العام لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٥.

ما هو مبين بالجدول رقم (١٨). أما بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة والتى تمارسها منشآت القطاع الخاص (دون القطاع العام) فقد بلغت أرباحها خلال نفس العام نحو ٨٢٠ مليون جنيه.

(ب) **صافى العائد / الأصول الثابتة :**

تشير تقديرات القيمة الدفترية للأصول الثابتة فى المنشآت المشتغلة بتجهيز وتصنيع الغزول والمنسوجات خلال عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ إلى أنها تبلغ نحو ٦,٥ مليار جنيه، حيث قدرت قيمة الأصول الثابتة لمنشآت القطاع العام بنحو ٨٠٩,٦ مليون جنيه، كما قدرت الأصول الثابتة لمنشآت القطاع الخاص المشتغلة فى هذه الصناعة بحوالى ٥٦٨٦,٦ مليون جنيه. أما منشآت القطاع الخاص المشتغلة بصناعة الملابس الجاهزة فبلغت تقديرات أصولها الثابتة نحو ١٥٣٢,٦ مليون جنيه، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١) بالمرفقات. وفى إطار هذه التقديرات يمكن تقدير صافى العائد على الأصول الثابتة على المستوى الكلى لصناعة تجهيز الألياف وتصنيع الغزول والمنسوجات بما يعادل ١٤,٩%. ومن الطبيعى أن يختلف الوضع فى حالة منشآت القطاع العام المشتغلة فى هذه الصناعة عنه فى حالة منشآت القطاع الخاص، حيث يقدر صافى العائد/ الأصول الثابتة بمنشآت القطاع الخاص بنحو ٤٤,١%، على حين تحقق منشآت القطاع العام المشتغلة فى نفس الصناعة خسائر تبلغ نسبتها ما يقرب من ١٩٠,٧% من قيمة هذه الأصول. أما بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص المشتغلة بصناعة الملابس الجاهزة فيقدر صافى العائد على أصولها الثابتة بما يقرب من ٥٣,٥% خلال نفس العام. وإذا كانت البيانات والمعلومات المتاحة للدراسة لا تسمح ببيان التباينات فى هذا المؤشر ما بين الأنشطة المختلفة داخل هذه الصناعة، أو تفسير الأسباب الكامنة بين التباين المشار إليه فيما بين منشآت القطاع العام من ناحية، ومنشآت القطاع الخاص من ناحية أخرى، فإن المؤشرات التالية قد تلقى الضوء على ذلك.

(ج) **صافى العائد / الإنتاج :**

تتباين قيمة هذا المؤشر من نشاط إلى آخر، كما تتباين فيما بين منشآت القطاع العام، والخاص، وفيما بين الأطراف المنتجة المشار إليها، ويمكن إيجاز تقديراته فيما يلى:

- تبلغ قيمة هذا المؤشر بالنسبة لمنتجي الألياف الخام الطبيعية من قطن، وكتان نحو ٤٤,٩% فى حالة القطن، كما تبلغ نحو ٣١,٠% فى حالة الكتان.
- وبالنسبة للمنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف فيقدر هذا المؤشر بما نسبته ١٦,٥%، (٢٥,٠%)، (٦,١٧%) فى حالة كل من القطن، والكتان، والألياف الصناعية على الترتيب حيث تحقق صناعة حلج وكبس القطن عائداً صافياً وبالنسبة المشار إليها من إنتاجها، على حين تحقق صناعة ألياف الكتان، والألياف الصناعية خسائر بالنسب المشار إليها. وتختلف قيمة هذا المؤشر فى حالة منشآت القطاع

جدول رقم (١٨) صافى العائد (الأرباح) في منشآت تجهيز الألياف، وتصنيع الغزول والمنسوجات، والملابس الجاهزة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعات	قطاع عام/ أعمال عام		قطاع خاص		جملـــة	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
أ- تجهيز وإعداد الألياف الخام:						
- القطن	(١٢,٧)	(٠,٨)	٣٦,٢٦	١,٤	٢٣,٥٥	٢,٤
- الكتان	(٤٤,١)	(٢,٩)	٩,٧١	٠,٤	(٣٤,٤)	(٣,٦)
- الألياف والخيوط الصناعية	(٢٣,١٢)	(١,٥)	١٢,٥٦	٠,٥	(١٠,٥٦)	(١,١)
جملـــة	(٧٩,٩٢)	(٥,٢)	٥٨,٥٣	٢,٣	(٢١,٤)	(٢,٢)
ب- الغزل والنسيج:						
- الغزول/ النسيج	(١٤٣٨,٥)	(٩٣,٢)	١٥٥٤,٣	٦٢,٠	١١٥,٧٧	١٢,٠
- النسيج	(٢٢,٢٧)	(١,٤)	١٢٠,٩	٤,٨	٩٨,٦١	١٠,٢
- الحبال والدوبارة والشباك	(٢,٨٨)	(٠,٢)	٠,٢٩	-	(٢,٥٩)	(٠,٣)
- السجاد والكليم والأبسطة	-	-	٥٩٤,٢	٢٣,٧	٥٩٤,٢	٦١,٦
- التريكو والكروشيه ومنتجاتها	-	-	١٦٥,٩	٦,٦	١٦٥,٩	١٧,٢
- أنسجه أخري	-	-	١٤,٨	٠,٦	١٤,٨	١,٥
جملـــة	(١٤٦٣,٦)	(٩٤,٨)	٢٤٥٠,٤	٩٧,٧	٩٨٦,٧	١٠٢,٢
جملة الألياف والغزول والنسيج	(١٥٤٣,٦)	(١٠٠)	٢٥٠٨,٩	١٠٠,٠	٩٦٥,٣	١٠٠
جـــ- الملابس الجاهزة	(٥,٥٩)	(٠,٤)	٨١٩,٩	٢٤,٦	٨١٤,٣١	٤٥,٨
د- جملة صناعة الغزل والنسيج	(١٥٤٣,٦)	(٩٩,٦)	٢٥٠٨,٩	٧٥,٤	٩٦٥,٣	.٥٤
الأجمالى العام	(١٥٤٩,٢)	(١٠٠)	٣٣٢٨,٨	١٠٠	١٧٧٩,٦	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٧).

الخاص عنه فى حالة منشآت القطاع العام حيث تحقق المنشآت الأولى مكاسب تقدر بما نسبته ٤٧% ، ٢١,٧% ، ٧,٩% من الإنتاج فى حالة كل من القطن، والكتان والألياف الصناعية على الترتيب ، بينما تحقق منشآت القطاع العام خسائر تقدر بما نسبته ١٩,٣% ، ٤٧,٩% ، ٢٠٣,٩% من الإنتاج فى حالة كل من نوعيات الألياف الثلاث المشار إليها وعلى الترتيب . ويمكن تحديد مواطن أسباب خسائر منشآت القطاع العام المشتغلة فى هذه الصناعة فيما يلى :

(١) **القصور الإدارى:** والذى ينعكس فى ارتفاع تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية ، والتى تقدر بما نسبته ٥٠,٥، ٧٤,٩%، ١١١,٤% من قيمة الإنتاج فى كل من صناعات القطن، والكتان، والألياف الصناعية على الترتيب ، على حين تقدر تكلفة هذا المكون فى الإنتاج بمنشآت القطاع الخاص وفى الصناعات الثلاث وعلى الترتيب بنحو ٢٧,٦%، ٥١,١%، ٧٣,٤% ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (١٩) .

(٢) **ارتفاع تكلفة الأجور:** يعد ارتفاع تكلفة مكون الأجور الموطن الثانى لأسباب خسائر منشآت القطاع العام المشتغلة فى هذه الصناعة حيث تبلغ نسبة هذا المكون فى إنتاج هذه المنشآت نحو ٥٥% ، ٢٧,٧% ، ١١١,٨% فى حالة كل من صناعات القطن ، والكتان ، والألياف الصناعية على الترتيب ، فى نفس الوقت الذى تقدر فيه تكلفة هذا المكون فى إنتاج منشآت القطاع الخاص والمستغلة فى الصناعات الثلاث بنسبة تبلغ نحو ١٦,٧% ، ٥,٠% ، ٣,٣% على الترتيب . ويمكن تفسير ارتفاع تكلفة مكون الأجور فى منشآت القطاع العام قياساً على تكلفة هذا المكون فى منشآت القطاع الخاص فى هذه الصناعة بارتفاع أجر المشتغل وانخفاض إنتاجيته بالمنشآت الأولى عنه فى حالة منشآت القطاع الخاص حيث يصل متوسط أجر العامل فى منشآت القطاع العام نحو ٩,٢٧ ، ٨,٢٨ ، ٩,٣٢ ألف جنيه فى كل من صناعات القطن ، والكتان ، والألياف الصناعية على الترتيب ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٤,٥%، ٩١,٦%، ٥٢,٢% عن أجر العامل المشتغل فى منشآت القطاع الخاص بالصناعات الثلاث وعلى الترتيب ، فى نفس الوقت الذى تنخفض فيه إنتاجية العامل المشتغل فى منشآت القطاع العام عن إنتاجية نظيره المشتغل فى منشآت القطاع الخاص فى الصناعات الثلاث وعلى الترتيب بنسبة تبلغ نحو ٦٢,٢%، ٦٥,٧%، ٩٦% وعلى نحو مايمكن أن يستخلص من الجدول رقم (١٩)، وهو مايمكن أن يعزى بدوره إلى احتمالات زيادة أعداد القوى العامله بمنشآت القطاع العام عن الأعداد المثلى من ناحية إلى جانب القصور الإدارى من ناحية أو لكلا العاملين معاً .

(٣) **أعباء الدين :** باستثناء صناعة حلج وكبس القطن ، والتى يشكل عبء الدين بها تكلفة هامشية بالنسبة لمنشآت القطاع العام ، إلا أن هذا العبء يمثل موطناً آخر لأسباب الخسائر فى صناعتى الكتان ،

والألياف الصناعية ، حيث تشكل تكلفة فوائد الدين بمنشآت القطاع العام نحو ٣٦,٣%، ٢١,٥٢% من إنتاج هذه الصناعات على الترتيب .

(٤) **الطاقة العاطلة** : يشكل وجود الطاقة العاطلة فى صناعة تجهيز الألياف الصناعية موطناً آخر لأسباب خسائر منشآت القطاع العام داخل هذه الصناعة حيث تبلغ تكلفة مكون قسط الإهلاك مانسبته ٥٨,١١% من إنتاج هذه الصناعة ، على حين تمثل تكلفة هذا المكون فى منشآت القطاع الخاص المشتغلة فى نفس الصناعة نسبة تبلغ نحو ٨,٣% من إنتاجها . أما بالنسبة لصناعتى تجهيز ألياف القطن ، والكتان فيمكن إستثناؤها من هذا الموطن أمام صغر نسبة تمثيل تكلفة هذا المكون فى إنتاج المنشآت العامة فى هذه الصناعات، واقترابها من نظائرها فى منشآت القطاع الخاص ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (١٩) .

وفى ضوء المؤشرات السابقة عن خسائر منشآت القطاع العام ومواطن أسبابها داخل هذه الصناعة يمكن التساؤل عن أولويات هذه المواطن بالنسبة للسياسات الواجب اتخاذها لتجنب مثل هذه الخسائر ؟ ... وهنا يمكن القول بأن إعادة هيكلة هذه المنشآت وتخفيف أعباء ديونها ليس بالأمر الكافى وحده لتجنب هذه الخسائر على الرغم من أنه يعد عامل مساعد فى تخفيض هذه الخسائر ، ومن ثم فإن البحث فى أسباب ارتفاع تكلفة مكون الأجور ، والقصور الإدارى تصبح المواطن الأساسية للبحث عن السياسات اللازمة لتجنب هذه الخسائر فى كل من صناعتي الكتان ، والألياف الصناعية ، كما يضاف إلى هذه المواطن أيضاً فى حالة الصناعة الأخيرة الطاقة العاطلة بها وأسبابها .

وأخيراً يجدر الإشارة إلى ملاحظة انخفاض مؤشر صافى العائد / الإنتاج فى منشآت القطاع الخاص بصناعة الألياف الصناعية عن نظائره فى صناعتي القطن ، والكتان ، وهو مايمكن تفسيره بوجود الرسوم الجمركية التى تفرض على واردات هذه الصناعة من أنياف صناعية ، والتى تعد أيضاً عاملاً مساعداً فيما تحققه منشآت القطاع العام بهذه الصناعة من خسائر والتى يعتمد على إنتاجها على الواردات من مستلزمات الإنتاج وبنسبة ٩٩% .

* بالنسبة للمنشآت المشتغلة فى تصنيع الغزول والمنسوجات معاً فتشير تقديرات مؤشر صافى العائد الإنتاج على أنه يبلغ نحو ١,٤١% على المستوى الكلى لهذه الصناعة مع اختلاف الوضع بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص عنه بالنسبة لمنشآت القطاع العام ، حيث تحقق المنشآت الأولى عائد صافى يبلغ مانسبته ٣٢,٣% من إنتاج هذه المنشآت ، على حين تحقق منشآت القطاع العام خسائر تقدر بما نسبته ٤٢,٤% من إنتاج هذه المنشآت . ويمكن تحديد مواطن أسباب خسائر منشآت القطاع العام داخل هذه الصناعة فيمايلى :

(١) **القصور الإدارى:** والذى ينعكس مظاهره فى ارتفاع نسبة تمثيل مكون تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية فى إنتاج هذه المنشآت بالقياس إلى نظيرتها بمنشآت القطاع الخاص المشتغلة فى نفس الصناعة، حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٦٦,٩% فى حالة منشآت القطاع العام ، مقابل نسبة تبلغ نحو ٥١,٥% فى حالة منشآت القطاع الخاص (جدول رقم ١٩) .

(٢) **ارتفاع تكلفة مكون الأجور:** حيث يشكل هذا المكون موطناً آخر لأسباب خسائر منشآت القطاع العام داخل هذه الصناعة حيث يمثل نسبة تبلغ نحو ٢٩,٥% من إنتاج هذه المنشآت، على حين تمثل تكلفته فى منشآت القطاع الخاص المشتغلة فى هذه الصناعة نسبة تبلغ نحو ٨,٦% من إنتاجها . وتكمن أسباب ارتفاع تكلفة هذا المكون ونسبة تمثيله فى إنتاج منشآت القطاع العام بالقياس إلى نظيره فى منشآت القطاع الخاص داخل هذه الصناعة إلى ارتفاع أجر العامل وانخفاض إنتاجيته بالمنشآت الأولى عنه فى حالة المنشآت الخاصة ، حيث يرتفع أجر العامل بمنشآت القطاع العام بنسبة تبلغ نحو ٢٥,٧% ، كما تنخفض إنتاجيته بنسبة تبلغ نحو ٦٥,٤% عنه فى منشآت القطاع الخاص (جدول رقم ٢٠) .

(٣) **أعباء الدين :** حيث تشكل فوائد الدين بمنشآت القطاع العام نسبة تبلغ نحو ٤٢,٦% من قيمة إنتاجها، على حين تبلغ نسبة تمثيل هذا المكون فى إنتاج المنشآت الخاصة مايقرب من ١,٥% .

وبالنسبة لأولويات هذه المواطن من حيث البحث عن الأسباب ووضع السياسات اللازمة لتجنب خسائر منشآت القطاع العام فى هذه الصناعة يأتى موطن أعباء الدين فى المرتبة الأولى حيث أن التغلب على هذا الموطن يمكن أن يضع هذه المنشآت على نقطة الحدية (تعادل التكاليف مع الإيرادات)ثم يلى هذا الموطن مكون الأجور ثم موطن القصور الإدارى .

* أما بالنسبة للمنشآت التى يقتصر نشاطها على صناعة نسيج الملابس (دون الغزول) فقد بلغ صافى أرباحها مانسبته ١٤,٣٠% من إنتاجها مع اختلاف الوضع أيضاً فى حالة منشآت القطاع العام عنه فى حالة منشآت القطاع الخاص المشتغلة فى هذه الصناعة . حيث حققت المنشآت الأخيرة أرباحاً بلغت مانسبته ١٧,٨% من إنتاجها ، بينما حققت منشآت القطاع العام خسائر تقدر بمانسبته ٢٦٣,٥% من إنتاجها . ويمكن تحديد مواطن أسباب خسائر هذه المنشآت فيما يلى:

(١) **أعباء الدين:** يشكل مكون الفوائد على الدين الموطن الأول لأسباب خسائر منشآت القطاع العام داخل هذه الصناعة حيث تمثل قيمته نسبة تبلغ نحو ٣٠٦,٤% من قيمة إنتاج هذه المنشآت، على حين تمثل تكلفة هذا المكون في منشآت القطاع الخاص داخل نفس الصناعة نسبة تبلغ نحو ٠,١% من إنتاجها.

(٢) **مكون الأجور:** يمثل هذا المكون أيضاً سبباً آخر لخسائر منشآت القطاع العام في هذه الصناعة حيث ارتفاع تكلفته ونسبة تمثيلها في المكون السعري لمنتج هذه المنشآت والتى تمثل نحو ٢٤% مقابل نسبة مناظرة في منشآت القطاع الخاص تصل إلى نحو ٥,١%. ويرجع ارتفاع تكلفة ونسبة تمثيل هذا المكون في إنتاج هذه المنشآت بالقياس إلى مثيلتها بمنشآت القطاع الخاص إلى نفس الأسباب المشار إليها من قبل في حالة الصناعات السابق ذكرها حيث ارتفاع أجر العامل (وبنسبة ١٣٤%) وانخفاض إنتاجيته (وبنسبة ٥٠%) عنه في منشآت القطاع الخاص.

وتبدو عوامل الإدارة أو الطاقة العاطلة غائبة بين أسباب خسائر هذه الشركات (جدول رقم ١٩)، وحيث تعد بذلك أعباء خدمة الدين هي الممثل الرئيسي لأسباب خسائر هذه الشركات، والتى إذا ما أمكن التغلب عليها يمكن أن تتحول هذه المنشآت إلى قائمة المنشآت الرابحة، كما يمكن أن تتحسن أرباحها إلى مستويات أعلى إذا ما أضيف إلى ذلك علاج مشكلة ارتفاع مكون الأجور بها.

وأخيراً يجدر الإشارة إلى ملاحظة ارتفاع معدل العائد/ الإنتاج في حالة المنشآت الخاصة المشتغلة بتصنيع الغزول والمنسوجات معاً عنه في حالة المنشآت الخاصة المشتغلة بتصنيع المنسوجات فقط (دون الغزول)، وهو ما يعد في حكم الأمر الطبيعى حيث تجمع المنشآت الأولي ما بين مرحلة إنتاج الغزول (المدخل الرئيسى في صناعة المنسوجات) ومرحلة إنتاج النسيج مدخرة بذلك مكون الأرباح على الغزول (والتى يفترض دفعها في حالة توريدها عن طريق موردين آخرين) لصالحها وهو ما ينتفى بالنسبة للمنشآت الثانية التى تقوم على تصنيع النسيج فقط حيث عليها دفع مكون الأرباح على الغزول إلى المنشآت المصنعة والموردة لها. وعليه فإذا ما افترض أن العائد على الإنتاج بالمنشآت التى تقوم على تصنيع النسيج يمثل العائد على مرحلة النسيج في المنشآت التى تجمع ما بين مرحلتي تصنيع الغزول والمنسوجات لأمكن تقدير معدل العائد على الإنتاج في مرحلة تصنيع الغزول داخل هذه المنشآت بمعدل يماثل الفرق بين معدل العائد على الإنتاج في مرحلتي الغزل والنسيج معاً (والبالغ نحو ٣٢,٣%)، ومعدل العائد على الإنتاج في مرحلة النسيج (والبالغ نحو ١٧,٨%). وفي إطار هذه الفرضية يمكن تقدير معدل العائد على الإنتاج في مرحلة تصنيع الغزول بما نسبته ١٤,٥% من قيمة الإنتاج منها.

- وبالنسبة للمنشآت المشتغلة في تصنيع الحبال، والدوبارة، والشباك فتبدو وعلى مستواها الكلي تحقق خسائر وبمعدل يبلغ ٧,٧% من إنتاجها، إلا أن الوضع يختلف في حالة المنشآت الخاصة عنه في منشآت القطاع العام حيث تحقق المنشآت الأولى صافى عائد يبلغ نحو ١٦,٧% من إنتاجها على حين تحقق منشآت

القطاع العام خسائر تبلغ ما نسبته ٩% من إنتاجها. ويكمن موطن أسباب خسائر هذه المنشآت في ارتفاع تكلفة أجور العمالة، حيث تصل إلى ما نسبته ٢٤,١% من إنتاج هذه الشركات، على حين تصل النسبة المناظرة لها في منشآت القطاع الخاص نحو ٤,١% من إنتاجها، ويرجع السبب في ارتفاع تكلفة هذا المكون أيضاً إلى ارتفاع متوسط أجر العامل (وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٧٠%) وانخفاض إنتاجيته (وبنسبة ٥٤%) في هذه المنشآت عنه في منشآت القطاع الخاص. وإذا كانت أعباء خدمة الدين بهذه المنشآت تتواجد أيضاً كسبب من أسباب خسائر منشآت القطاع العام إلا أنها تبدو ذو وزن محدود، حيث يمكن تحول هذه المنشآت إلى الفئة الرابحة إذا ما أزيلت أعباء الدين من قوائم هذه المنشآت. كما تبدو مشاكل الكفاءة الإدارية أو وجود الطاقة العاطلة غائبـــة من بين الأسباب المسئولة عن خسائر هذه المنشآت.

- وبالنسبة لمنشآت القطاع الخاص والتى تنفرد بإنتاج السجاد والكليم والأبسطة، والتريكو والكروشيه ومنتجاته، والمنسوجات الأخرى فيقدر صافى العائد على الإنتاج بها بما نسبته ٤٧,٦% من الإنتاج في حالة السجاد والكليم والأبسطة، وبنحو ٢٢,٢٠% من الإنتاج في حالة التريكو والكروشيه ومنتجاته، وبنحو ١٤,٠% من الإنتاج في حالة الأنسجة الأخرى، وهى معدلات ومع تباينها من صناعة إلى أخري إلا أنها تبدو ملائمة. أما في حالة الملابس الجاهزة والتى تنفرد أيضاً منشآت القطاع الخاص بإنتاجها فتحقق عائد على الإنتاج يبلغ ما نسبته ٢٤,٦% من سعر المنتج بها

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى وجود الخسائر في منشآت القطاع العام المشتغلة في صناعة الغزول والمنسوجات مع تحقيق منشآت القطاع الخاص المشتغلة في نفس الصناعة لأرباح تتباين معدلاتها من نشاط إلى آخر، فإن التساؤل الذي يمكن أن يطرح هنا هو: هل تنفرد منشآت القطاع العام المشتغلة في هذه الصناعة بهذا الوضع أم هو نمط سائد بالنسبة لمنشآت القطاع العام في الصناعات الأخرى، ... وللإجابة على ذلك أختيرت ثلاث صناعات أخرى من أجل المقارنة، وهى صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ وصناعة الجلود ومنتجاتها/ وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية. وعلى المستوي الكلي لكل من هذه الصناعات تشير تقديرات هذا المؤشر إلى أن الصناعة الأولى تحقق أرباحاً صافية على الإنتاج منها وبمعدل يبلغ نحو ١٧,٤%، مع تباين هذا المعدل فيما بين منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص حيث حققت منشآت القطاع الخاص عائداً صافياً بلغ ما نسبته ٢٠,٢%، على حين حققت منشآت القطاع العام عائداً صافياً بلغ ما نسبته ٨,٢% من إنتاجها. وكذلك الحال أيضاً في حالة صناعة المواد والمنتجات الكيماوية حيث حققت هذه الصناعة عائداً صافيا بلغ ما نسبته ٢٨,٢% من إنتاجها، كما حققت كل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص المشتغلة في هذه الصناعة أرباحاً صافية وإن كانت بمعدلات متباينة بلغت ما يقرب من ٣٣,٤% في حالة منشآت القطاع الخاص، ونحو ١١,٧% في حالة منشآت القطاع العام. وهنا يمكن القول بأن تحقيق منشآت القطاع العام لأرباح صافية بالمعدلات المشار إليها في كل من الصناعتين المذكورتين يعزى إلى محدودية التأثير النسبى لمشكلتي الأجور والديون في هذه الصناعات، وإن كان تواجدها بالقدر

المحدود يشارك في انخفاض معدلات العائد على الإنتاج في هذه المنشآت عنه في منشآت القطاع الخاص إلى جانب التباين المحدود في الكفاءة الإدارية فيما بينهما وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (١٩). أما بالنسبة لصناعة الجلود ومنتجاتها وعلى المستوى الكلي لهذه الصناعة فيقدر العائد على إنتاجها بما نسبته ٨,٤% مع اختلاف الوضع في حالة منشآت القطاع الخاص عنه في حالة منشآت القطاع العام حيث حققت المنشآت الأولى عائداً صافياً على إنتاجها بلغ نحو ١٢,١، على حين حققت المنشآت الثانية خسائر بلغت ما نسبته ٩١,٧% من إنتاجها، وذلك بسبب أعباء الدين، وارتفاع تكلفـــة مكون الأجور بها.

وأخيراً تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مكونات الوقود، والكهرباء في تكلفة صناعة الغزول والمنسوجات تعد في حكم الهامشية حيث تمثل تكلفة كل منهما ما نسبته ١,٠%، ٢,٤% من إنتاج هذه الصناعة مع تباين هذه النسب فيما بين منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص، وكذلك فيما بين الأنشطة المختلفة داخل هذه الصناعة في حدود ضيقة، وهو ما يمكن معه استبعاد هذه المكونات من بين أسباب خسائر منشآت القطاع العام، كذلك يمكن استبعاد الضرائب والرسوم السلعية من بين هذه الأسباب لهامشية وزنها النسبى في تكاليف إنتاج هذه الصناعة إلى جانب مقابلتها بجانب من الإعانات من ناحية أخرى وعلى نحو ما يمكن أن يستخلص من الجدول رقم (١٩).

(٣/٣) الأطراف الأخرى، والقيمة المضافة وتوزيعاتها:

بالإضافة إلى منتجي الألياف الخام والمجهزة ومصنعي الغزول والمنسوجات، هناك أيضاً الأطراف الأخرى المتعاملة في السوق الوطنية للغزول سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث هناك مصادر الائتمان، ومؤجري الأصول الاستثمارية وغيرها من الأطراف الأخرى وعلى نحو ما سبق ذكره. ويعد مقياس القيمة المضافة خير مقياس للتعبير عن إجمالي العائد بهذه السوق لكل من الأنشطة التى يتضمنها، كما تشير توزيعاتها إلى نصيب كل من الأطراف المشاركة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم تقدير عدالة توزيع هذه الأنصبة فيما بينها. وهنا تجدر الإشارة إلى احتمالات وجود بعض التحويلات الضمنية ما بين بعض الأطراف المشاركة والمتعاملة في هذه السوق ومن أمثلتها ما قد تشتمل عليه بعض مكونات تكلفة الإنتاج من دعم أو ضرائب ضمنية تعبر عن تحويلات من وإلى الخزانة العامة للدولة لصالح أو على حساب مستخدمي هذه المكونات (مثل الكهرباء، والوقود). كما قد تتواجد هذه التحويلات أيضاً في حالة التسعير الجبري لبعض هذه المكونات، وفي بعض الحالات الأخرى خاصة بالنسبة للسلع الداخلة في قوائم التجارة الخارجية. وهنا تجدر الإشارة إلى تعذر تقدير الدراسة لمثل هذه التحويلات أمام تشابك هذه الصناعة وتنوع وتعدد مفرداتها وغياب المعلومات والبيانات المتصلة بها بالنسبة للدراسة الحالية. ولذلك فقد تضمنت الدراسة تقدير القيمة المضافة المباشرة (دون التحويلات الضمنية) لكل من نشاط الأطراف المشاركة، ثم توزيعاتها بين الأطراف المستفيدة بشكل مباشر. كما تضمنت الدراسة إعادة تقدير

جدول رقم (١٩) المكونات السعرية لأسعار المنتج للألياف الخام، والغزول، والمنسوجات خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(%)

المكونات السعرية	ألياف خام(١)		ألياف مجهزة للغـزل (٢)					
			قطن			كتـــان		
	قطن	كتـان	ق.ع	ق.خ	جملة	ق.ع	ق.خ	جملة
١- مستلزمات سلعية وخدمية:	١٦,٧	٢٥,٩	٥٠,٥	٢٧,٦	٣٨,١٢	٧٤,٩	٥١,١	٦٧,٠٢
أ- مستلزمات سلعية	٩,٤	١٤,٧	٣٤,٤	١٩,٧	٢٦,٤٤	٦٥,٢	٣٨,١٠	٥٦,٢١
• مواد أولية رئيسية ومساعدة			٦,١	٧,٩	٧,٠٤			
— محليـــــة			٦,١	٧,٦	٦,٨٧			
— مستوردة			—	٠,٣	٠,١٧			
• وقـــود			٣,٢	١,٠٢	٢,٠١			
• كهرباء			٤,٩	٣,٥٨	٤,٢٠			
• أخرى			٢٠,٢	٧,١٨	١٣,١٩			
ب- مستلزمات خـــدمية	٧,٣	١١,٢	١٦,١	٧,٩١	١١,٦٨	٩,٧	١٣,٠	١٠,٨
• مصروفات تشغيل لدي الغير			٣	٤,٤١	٣,٧٧	٠,٩	—	٠,٦
• مستلزمات خدمية أخرى			١٣,١	٣,٥٠	٧,٩١	٨,٨	١٣,٠	١٠,٢٤
٢- أجـــور:	١٥,٦	١٠,٣	٥٥,٠	١٦,٦٧	٣٤,٣	٢٧,٧	٤,٩٥	٢٠,١٤
• أجور نقـــدية			٤٤,٤	١٣,٩٣	٢٧,٩٨			
• تأمينات اجتماعية			٩,١	٢,٦١	٥,٥٩			
• مزايـــا عينيـــة			١,٤	٠,١٤	٠,٧٣			
٣- إيجـــارات	٢١,٣	٣٠,٣	١,٤	٠,٨٧	١,١٣	٠,٤	—	٠,٢٦
٤- إهـــــلاك			٩,٣	٧,٦٧	٨,٤٥	٦,٥٥	٥,٠٦	٦,٠٥
٥- فـــــوائد	١,٠٠	١,٩	١,٤٤	—	٠,٦٧	٣٦,٣	١٢,٤٥	٢٨,٤
٦- ضرائب ورسوم سلعيـــة	*٠,٥	*٠,٦	*١,٧٢	*٠,١٢	٠,٨٦	٢,١	٤,٧٢	٢,٩٥
٧- إعـــــانات			—	—	—	١,٠-	—	٠,٦٦-
٨- صافى أرباح (عائد)	٤٤,٩	٣١,٠	١٩,٣-	٤٧,٠	١٦,٤٧	٤٧,٠-	٢١,٦٩	٢٥,٠-
سعر المنتج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* ضرائب عقارية (أطيان زراعية)

تابع جدول رقم (١٩) المكونات السعرية لأسعار المنتج للألياف الخام، والغزول، والمنسوجات

خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(%)

المكونات السعرية	صناعة الألياف والخيوط الصناعية			صناعة الغزول / النسيج (٢)			صناعة النسيج (٢)		
	ق.ع	ق.خ	جملة	ق.ع	ق.خ	جملة	ق.ع	ق.خ	جملة
١- مستلزمات سلعية وخدمية:	١١١,٤	٧٣,٤١	٧٥,٩٢	٦٦,٨٥	٥١,٤٧	٥٧,٨٣	٢٨,٧٦	٧٠,٣٢	٦٩,٨٢
أ- مستلزمات سلعية	٩٠,٩	٦٦,٦	٦٨,٢١	٥٨,٦٣	٤٨,١٧	٥٢,٥٠	٢٦,٥١	٦٦,٤١	٦٥,٩٢
مواد أولية رئيسية ومساعدة	٧١,٥	٥٩,٤٤	٦٠,٢٤	٤٨,٦١	٤١,٧٥	٤٤,٥٩	٢٢,٣٧	٦١,١٢	٦٠,٦٥
ـ محليـــــة	٠,٧٩	٢٧,٣٣	٢٥,٥٧	٤٠,٠٥	٣٤,٠٠	٣٦,٥٠	٢٢,٣٧	٥٤,٧٩	٥٤,٣٩
ـ مستوردة	٧٠,٧٢	٣٢,١١	٣٤,٦٧	٨,٥٦	٧,٧٥	٨,٠٨	—	٦,٣٣	٦,٢٥
• وقـود	٤,٥	٠,٣٤	٠,٦	١,٩٦	٠,٥٩	٢,٧٩	٠,١	٠,٢٣	٠,٢٢
• كهرباء	٦,٤٤	٣,٧٨	٣,٩٦	٢,٩٠	٢,٧٩	٢,٨٣	٠,١	١,٥٩	١,٥٨
• أخري	٨,٤٧	٣,٠٥	٣,٤١	٥,١٦	٣,١٠	٣,٩٢	٤,٠٢	٣,٤٧	٣,٤٨
ب- مستلزمات خـدمية	٢٠,٤٦	٦,٨٠	٧,٧١	٨,٢٢	٣,٣	٥,٣٤	٢,٢٥	٣,٩٢	٣,٩
• مصروفات تشغيل لدي الغير	—	—	—	٠,٦٥	٠,٥٦	٠,٥٩	—	١,٠٥	١,٠٤
•مستلزمات خدمية أخري	٢٠,٤٦	٦,٨	٧,٧١	٧,٥٧	٢,٧٤	٤,٧٤	٢,٢٥	٢,٨٧	٢,٨٦
٢- أجـــور:	١١١,٨١	٣,٢٨	١٠,٤٧	٢٩,٤٧	٨,١٢	١٦,٩٦	٢٣,٩١	٥,١٢	٥,٣٥
• أجور نقـدية	٨٧,٥٧	٢,٦٣	٨,٢٦	٢٣,٧٢	٦,٧٢	١٣,٧٦	١٩,٤١	٤,٤٧	٤,٦٦
• تأمينات إجتماعية	١٥,٧٠	٠,٤٦	١,٤٧	٤,٢٥	١,١	٢,٤٠	٢,٨٤	٠,٥٤	٠,٥٦
• مزايـا عينيـة	٨,٥٥	٠,١٨	٠,٧٤	١,٥٠	٠,٣٠	٠,٨٠	١,٦٦	٠,١١	٠,١٢
٣- إيجـارات	٠,٢٦	٠,١	٠,١١	٠,١٤	٠,٥٣	٠,٣٧	٠,١	٠,٣٢	٠,٣٢
٤- إهـــلاك	٥٨,١١	٨,٣٤	١١,٦٤	٣,٨٧	٥,٣٢	٤,٧٢	٤,١٤	٥,٧٩	٥,٧٧
٥- فـــوائد	٢١,٥٢	—	١,٤٢	٤٢,٦٤	١,٤٦	١٨,٥	٣٠٦,٤	٠,٠٨	٣,٨٤
٦- ضرائب ورسوم سلعية	٠,٧٩	٧,٠٠	٦,٦٠	١,٢٤	١,٠٨	١,١٤	٠,٢	٠,٦١	٠,٦٠
٧- إعـــانات	—	—	—	١,٨٦-	٠,٣٠-	٠,٩٥-	—	—	—
٨- صافى أرباح (عائد)	٢٠٣,٨٨-	٧,٨٦	٦,١٧-	٤٢,٣٥-	٣٢,٣١	١,٤١	٢٦٣,٥-	١٧,٧٥	١٤,٣٠
سعر المنتج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع جدول رقم (١٩) المكونات السعرية لأسعار المنتج للألياف الخام، والغزول، والمنسوجات

خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(%)

المكونات السعرية	صناعة الحبال، والدوبارة، والشباك (٢)			صناعة نسيج تابعة للقطاع الخاص(٢)			إجمالي صناعة الغزل والنسيج (٢)		
	ق.ع	ق.خ	جملة	السجاد والكليم	التريكو والكروشيه	منسوجات أخري	ق.ع	ق.خ	جملة
١- مستلزمات سلعية وخدمية:	٧٥,٢	٧٠,٠	٧٤,٩	٤٢,٨١	٥٣,١١	٦٩,٦٤	٦٦,٥	٥١,٩	٥٦,٥
أ- مستلزمات سلعية	٧٢,٧	٦٩,٤	٧٢,٥	٤٠,٣٦	٤٦,٨٤	٦٤,٣٨	٥٨,٢	٤٨,٣	٥١,٤
مواد أولية رئيسية ومساعدة	٦٥,٢	٦٦,٦	٦٥,٢	٣٧,٣٦	٤٢,٦١	٥٦,٥٩	٤٧,٩	٤٢,٧	٤٤,٣
- محليـــــة	٦٥,٢	—	٦١;٨	٣٧,٣٦	٣٧,٤٢	٥٦,٣٢	٣٩,٦	٣٦,٨	٣٧,٦
- مستوردة	—	٦٦,٦	٣,٤٠	—	٥,٢٠	٠,٢٧	٨,٣	٥,٩	٦,٧
• وقـــود	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٢٦	٠,٥٢	٠,١٧	٢,٠٠	٠,٥	١,٠٠
• كهرباء	٣,٢	١,٩	٣,٢	٠,١٧	٠,٩٦	٣,٢٢	٢,٩٠	٢,١	٢,٤٠
• أخرى	٣,٨	٠,٧	٣,٧	٢,٥٦	٢,٧٤	٤,٤١	٥,٤	٣,٠	٣,٨
ب- مستلزمات خـدمية	٢,٥	٠,٣	٢,٤٠	٢,٤٦	٦,٢٧	٥,٢٥	٨,٣	٣,٦	٥,١
مصروفات تشغيل لدي الغير	—	—	—	—	٠,٧٦	٠,١	٠,٧	٠,٦	٠,٦
•مستلزمات خدمية أخرى	٢,٥	٠,٣	٢,٤٠	٢,٤٥	٥,٥١	٥,١٧	٧,٦١	٣,٠٠	٤,٥
٢- أجـــور:	٢٤,١	٤,١	٢٣,١	٦,٨١	١٦,٨١	٥,١٩	٢٩,٩٠	٨,٥	١٥,٢
• أجور نقـدية	١٧,٩	٣,٦٠	١٧,٢	٦,٠٣	٨,٠٨	٤,١٨	٢٤,٠	٦,٦	١٢,١
• تأمينات إجتماعية	٢,٩	٠,٣	٢,٧	٠,٥٤	٨,٤٤	٠,٣٨	٤,٣٠	١,٧	٢,٥
• مزايـا عينيـة	٣,٣	٠,٢	٣,٢	٠,٢٥	٠,٢٩	٠,٦٢	١,٥٠	٠,٣	٠,٧
٣- إيجـارات	—	—	—	—	٠,٥٧	٠,٢٤	٠,٢	٠,٤	٠,٣
٤- إهـــــلاك	٦,٢	٩,١	٦,٤	٢,٤١	٥,٢٦	٧,١٥	٣,٤	٥,٥	٤,٩
٥- فـــوائد	٣,١	—	٣,٠	—	٢,٠٤	٣,٧٩	٤٢,١	١,٢	١٤,٠
٦- ضرائب ورسوم سلعية	٠,٣	٠,١	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٤٣	—	١,٢	٠,٨	١,٠٠
٧- إعـــانات	—	—	—	—	٠,٤٢-	—	١,٨-	٠,٢-	٠,٧-
٨- صافى أرباح (عائد)	٩,٠-	١٦,٧	٧,٧-	٤٧,٦٣	٢٢,٢٠	١٤,٠٠	٤١,٦-	٣١,٨	٨,٨١
سعر المنتج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع جدول رقم (١٩) المكونات السعرية لأسعار المنتج للألياف الخام، والغزول، والمنسوجات

خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(%)

المكونات السعرية	صناعة الملابس الجاهزة ق.خ (٢)	صناعات غير نسيجية لأغراض المقارنة (٢)								
		المنتجات الغذائية والمشروبات			الجلود والمنتجات الجلدية			المواد والمنتجات الكيماوية		
		ق.ع	ق.خ	جملة	ق.ع	ق.خ	جملة	ق.ع	ق.خ	جملة
١- مستلزمات سلعية وخدمية:	٦٠,٩٧	٧٧,٧	٦٩,٩	٧١,٧	٦٣,١	٧٧,٥	٧٧,٠	٦١,٤	٤٩,٨	٥٢,٥٠
أ- مستلزمات سلعية	٥٤,٩٦	٧٥,٨	٦٦,٣	٦٨,٥	٥٦,٩	٧٣,٨	٧٣,١	٥٥,٥	٤٤,٤	٤٧,١
مواد أولية رئيسية ومساعدة	٤٩,٥١	٦٨,٥	٥٦,٤	٥٩,٢	٤٦,٤	٧٠,٦	٦٩,٨	٣٦,٧	٣٦,٦٠	٣٦,٧
ـ محلية	٢٧,٦٨	٥٠,٨	٣٨,٩	٤١,٧	٤١,١	٥٠,٣	٥٠,٠٠	٢٥,٧	٢٢,٥٠	٢٣,٣
ـ مستوردة	٢١,٨٣	١٧,٨	١٧,٤	١٧,٥	٥,٣	٢٠,٣	١٩,٨	١١,٠٠	١٤,١	١٣,٤
• وقود	٠,٣٣	١,٦	١,٠	١,١	٣,٦	٠,٢	٠,٣	٤,١	١,١٠	١,٧٨
• كهرباء	٠,٨٢	١,٠٠	٠,٩	٠,٩	٣,٦	٠,٧	٠,٨	٢,٦٠	٠,٩	١,٣٠
• أخري	٤,٣٠	٤,٧	٨,١	٧,٣	٣,٦	٢,٢	٢,٣٠	١٢,١	٥,٨	٧,٣٠
ب- مستلزمات خدمية	٦,٠	٢,٠٠	٣,٦٠	٣,٢	٦,٣	٣,٧	٣,٨	٥,٩	٥,٣	٥,٥
مصروفات تشغيل لدي الغير	١,٧٥	٠,٢	٠,٠٤	٠,٠٧	—	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٣	٠,١	٠,٢
•مستلزمات خدمية أخري	٤,٢٦	١,٨	٣,٦٠	٣,٢	٦,٣	٣,٧	٣,٨	٥,٦	٥,٢	٥,٣
٢- أجور:	٩,١٢	٧,٩	٥,٢	٥,٨	٦٦,٥	٥,٧	٧,٩	١٨,١	٦,٨	٩,٤
• أجور نقدية	٧,٥٦	٥,٨	٤,٣	٤,٧	٥٤,٠	٤,٦	٦,٤	١٤,٤	٥,٤	٧,٥
• تأمينات إجتماعية	٠,٩٦	١,٥٠	٠,٦	٠,٨	١١,٣	٠,٨	١,٢٠	٢,٢	٠,٧	١,١
• مزايا عينية	٠,٦١	٠,٦	٠,٣	٠,٤	١,٢	٠,٢	٠,٢	١,٥٠	٠,٦	٠,٨
٣- إيجارات	٠,٤٧	٠,٠٣	٠,٢	٠,٢	٥,٩	٠,٤	٠,٦	٠,٠٧	٠,٣	٠,٢
٤- إهلاك	٤,٢١	٢,٧	٤,٠٠	٣,٧	٦,٥	٣,٤٠	٣,٥٠	٦,٥	٦,٨	٦,٧
٥- فوائد	٠,٣٥	٣,٢	٠,٣	١,٠٠	٤٨,٧	٠,١	١,٨	١,٩	١,٦	١,٧
٦- ضرائب ورسوم سلعية	٠,٤٨	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٥	١,٤	١,٢
٧- إعانات	-٠,١٧	-٠,٢	-٠,٠٥	-٠,٠٨	—	—	—	-٠,١	-٠,٠٣	-٠,٠٦
٨- صافى أرباح (عائد)	٢٤,٥٦	٨,٢	٢٠,٢	١٧,٤	-٩١,٧	١٢,١	٨,٤	١١,٧	٣٣,٤	٢٨,٢
سعر السوق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: (١) حسبت من الجدول رقم ( )

(٢) جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوى لقطاع الأعمال العام/ الأعمال العام لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة أكتوبر ٢٠٠٥،

جدول رقم (٣٠) متوسط أجر وإنتاجية العامل فى صناعات تجهيز الألياف، وتصنيع الغزول والمنسوجات، والملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعة	قطاع عام / أعمال عام		قطاع خاص		القطاع العام / القطاع الخاص(%)	
	أجر العامل (جنيه)	الإنتاجية (جنيه)	أجر العامل (جنيه)	الإنتاجية (جنيه)	أجر العامل (جنيه)	الإنتاجية (جنيه)
أ- صناعة تجهيز الألياف الخام :						
- القطن	٩٢٧٤	١٦٨٧٣	٧٤٤٩	٤٤٦٧٣	١٢٤,٥	٣٧,٨
- الكتان	٨٢٧٩	٢٩٩١٥	٤٣٢١	٨٧٢٧٩	١٩١,٦	٣٤,٣
- الألياف الصناعية	٩٣٢٣	٨٣٣٨	٦١٢٧	١٨٦٨٧٧	١٥٢,٢	٤,٥
ب- صناعة الغزول والمنسوجات:						
- الغزول / المنسوجات	٨٧٢٠	٢٩٥٨٥	٦٩٣٨	٨٥٤٥٣	١٢٥,٧	٣٤,٦
- النسيج	١١٢٢٢	٤٦٩٤٤	٤٧٩٥	٩٣٧٤١	٢٣٤,٠٠	٥٠,٠
- الحبال، والدوبارة، والشباك	٧٩٩٦	٣٣١٤٧	٢٩٥٨	٧٢٠٨٣	٢٧٠,٣٠	٤٦,٠٠
- السجاد والكليم والأبسطة	–		٨١٥٣	١١٩٦٥٣		
- التريكو والكروشية ومنتجاتها	–		٩٠١٩	٥٣٦٤٠		
- أنسجة أخرى	–		٧٨٧٨	١٥١٩٧١		
ج- الملابس الجاهزة :	٦٧٥٥	١٠٢٦	٤٤٣٨	٤٨٦٤٠	١٥٢,٢	٢,١

المصدر: جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ، مصدر سابق

القيمة المضافة لكل من هذه الأنشطة، وتوزيعاتها في ظل فرضية وجود ضرائب المبيعات على المستلزمات السلعية والخدمية المستخدمة في هذه الأنشطة، وبمعدل ١٠% من قيمتها، وحيث أغفلت الدراسة ما قد يتواجد من رسوم جمركية على واردات هذه الأنشطة من مستلزمات إنتاج مستوردة أمام قصور البيانات التفصيلية المتصلة بذلك ومن الطبيعى أن يختلف الوزن النسبي لمكون القيمة المضافة فى القيمة الإجمالية للإنتاج من نشاط إلى آخر، كما يتباين فيما بين منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص داخل نفس النشاط تبعاً لاختلاف طبيعة النشاط، والكفاءة الإنتاجية – ويمكن فيما يلي بيان تقديرات القيمة المضافة وتوزيعاتها على مستوى كل من هذه الأنشطة.

* يحقق نشاط إنتاج الألياف الخام الطبيعية من أقطان وكتان أعلى نسبة لمكون القيمة المضافة الصافية فى القيمة الإجمالية للإنتاج منها حيث بلغت القيمة المضافة الصافية والمباشرة ما نسبته ٨٣,٣%، ٧٤,١% من قيمة الإنتاج من كل من القطن، والكتان على الترتيب، حيث يعزى ذلك إلى طبيعة النشاط ذاته من حيث صغر الوزن النسبى للمدخلات السلعية والخدمية الوسيطة وكبر الوزن النسبي لمدخل العمالة ومقابل استخدام الأرض الزراعية فى الإنتاج. وتشير توزيعات القيمة المضافة داخل هذا النشاط إلى حصول المنتج على الحصة الأكبر منها حيث بلغت ما نسبته ٥٤%، ٤٢% فى حالة كل من القطن، والكتان على الترتيب، ثم تأتى إيجارات الأراضى الزراعية المستخدمة فى إنتاجها فى المرتبة الثانية وبحصة تبلغ ما نسبته ٢٥,٦%، ٤١% من القيمة المضافة فى كلا النشاطين على الترتيب. أما العمالة فتأتى فى المرتبة الثالثة حيث اختصت بما نسبته ١٨,٧%، ١٤,٠% تقريباً من القيمة المضافة فى حالة كل من القطن، والكتان . ثم تأتى مصادر التمويل فى المرتبة الثالثة وبنسب صغيرة بلغت نحو ١,٢%، ٢,٦% من القيمة المضافة فى حالة كل من المحصولين على الترتيب، وأخيراً تأتى حصة الخزينة العامة وبنسب هامشية، وعلى نحوما هو مبين بالجدول رقم(٢١). ويرجع صغر حصة مصادر التمويل فى القيمة المضافة من كلا المحصولين إلى إقتصار مساهمتها على تمويل جانب من العمليات الجارية، كما يرجع صغر حصة الخزينة العامة للدولة إلى اقتصارها على الضرائب العقارية على الأراضى الزراعية. وترتفع تقديرات الوزن النسبى للقيمة المضافة الصافية فى قيمة الإنتاج من كلا المحصولين، كما يرتفع الوزن النسبى لحصة الخزينة العامة للدولة منها بهامش محدود عند الأخذ فى الحسبان ضرائب المبيعات على المستلزمات السلعية المستخدمة فى الإنتاج، أمام صغر الوزن النسبى لتكلفة هذه المستلزمات فى القيمة الإجمالية للإنتاج.

* وبالنسبة لصناعة تجهيز الألياف الخام من القطن (صناعة حلج وكبس القطن) فتقدر القيمة المضافة المباشرة بها بنحو ٥٣,٤% من الإنتاج، مع تباين هذه النسبة فيما بين منشآت القطاع العام، والخاص حيث تصل إلى ما نسبته ٤٠,٣% فى حالة القطاع العام، وترتفع لتصل إلى نحو ٦٤,٧% فى حالة منشآت القطاع الخاص، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع الإنتاجية عنه فى حالة منشآت القطاع العام. أما من حيث التوزيع النسبى للقيمة المضافة داخل هذه الصناعة وبمنشآت القطاع العام فقد اختصت العمالة بنصيب أكبر من إجمالى

القيمة المضافة وبنسبة بلغت نحو ١٣٦,٦% منها على حين اختصت الإيجارات، ومصادر التمويل بنسبة بلغت نحو ٣٥% لكل منهما، على حين بلغت حصة الميزانية العامة للدولة نحو ٤,٣% منها، وحيث يشير ذلك وبالتبعية تحمل المنشأة لعجز فى القيمة المضافة يبلغ ما نسبته ٤٨% تقريباً من القيمة المضافة المحققة. أما فى حالة منشآت القطاع الخاص فقد اختصت المنشأة بنسبة بلغت نحو ٧٣% تقريباً من القيمة المضافة، كما اختص العمال بنسبة بلغت نحو ٢٦% تقريباً منها، بينما بلغ نصيب كل من مصادر التمويل، والميزانية العامة للدولة بنسبة ١,٣%، ٠,١٩% لكل منهما على الترتيب.

ومع الأخذ فى الحسبان ضريبة المبيعات على مستلزمات الإنتاج فى هذه الصناعة ترتفع تقديرات القيمة المضافة الصافية بها إلى ما نسبته ٥٧,٢٤% من قيمة الإنتاج على المستوى الكلى لهذه الصناعة، كما تقدر هذه النسبة بنحو ٤٥,٣%، ٦٧,٤% لكل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب، كما ترتفع بالتبعية تقديرات نصيب الميزانية العامة للدولة إلى ما نسبته ١٤,٨%، ٤,٣% من القيمة المضافة فى كل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب ، وبما نسبته ٨,٢% من القيمة المضافة على المستوى الكلى لهذه الصناعة (جدول رقم٢٢)، حيث يلاحظ ارتفاع النصيب النسبى للميزانية العامة للدولة فى منشآت القطاع العام عنه فى حالة منشآت القطاع الخاص بسبب ارتفاع نسبة تمثيل تكلفة المستلزمات الإنتاجية فى القيمة الإجمالية للإنتاج بمنشآت القطاع العام عنه فى منشآت القطاع الخاص ، ومن ثم تحمل المنشآت الأولى لأعباء ضريبية غير مباشرة (ضريبة المبيعات) أكبر عنه فى حالة المنشآت الخاصة

* تقدر القيمة المضافة الصافية والمباشرة فى صناعة تجهيز الألياف الخام للكتان بما نسبته ٢٦,١% من القيمة الإجمالية للإنتاج على المستوى الكلى للصناعة ، وبنسبة تبلغ نحو ١٨,٥% ، ٤٣,٨% من الإنتاج على مستوى كل من منشآت القطاع العام ، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب ، حيث ترتفع نسبة القيمة المضافة فى المنشآت الأخيرة عنه فى المنشآت الأولى لنفس الأسباب المشار إليها فى حالة صناعة تجهيز ألياف القطن . أما عن التوزيع النسبى للقيمة المضافة وعلى مستوى منشآت القطاع العام فيلاحظ أن نصيب مصادر التمويل منها يقترب من ضعف قيمتها الإجمالية وبنسبة بلغت نحو ١٩٦,٥% ، كما يصل نصيب العمالة منها إلى مايزيد عن قيمتها الإجمالية وبنسبة بلغت نحو ١٤٩,٧% ، كما بلغ نصيب الميزانية العامة للدولة وبعد استبعاد الإعانات مانسبته ٦% منها ، وهو مايشير بدوره إلى تحمل هذه المنشآت لعجز (أو خسائر) يقدر بما نسبته ٢٥٤,٤% من القيمة المضافة المحققة فى هذه الصناعة . أما فى حالة منشآت القطاع الخاص فى هذه الصناعة فقد بلغ نصيبها من القيمة المضافـة نسبة تبلغ نحو ٤٩,٥% منها ، كما اختصت مصادر التمويل بما نسبته ٢٨,٤% منها ، على حين بلغ نصيب العمالة مانسبته ١١,٣٠% . أما

الميزانية العامة للدولة فقد بلغ نصيبها مانسبته ١٠,٨% من القيمة المضافة وليرتفع بذلك نصيبها عنه فى حالة منشآت القطاع العام بسبب غياب الدعم أو الإعانات فى حالة منشآت القطاع الخاص ، والذى تتمتع به منشآت القطاع العام فى هذه الصناعة .

* وبالنسبة لصناعة الألياف والخيوط الصناعية فتقدر القيمة المضافة الصافية والمباشرة فى القيمة الإجمالية للإنتاج بنسبة تبلغ نحو ١٢,٤% على المستوى الكلى لهذه الصناعة، وبنسبة تبلغ نحو ١٨,٢٤% على مستوى منشآت القطاع الخاص وحيث يختلف الوضع بالنسبة لمنشآت القطاع العام المشتغلة فى هذه الصناعة حيث لاتحقق قيمة مضافة أمام زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج بها عن قيمة الإنتاج المحقق وظهور القيمة المضافة السالبة بها والتى تبلغ مانسبته (٦٩,٥%) من القيمة الإجمالية للإنتاج ، فى نفس الوقت الذى بلغت فيه أجور العمالة مانسبته ١٦١% من القيمة المضافة السالبة، كما وصل نصيب مصادر التمويل نحو ٣١% من قيمة هذه الخسائر ، بالإضافة إلى نصيب الميزانية العامة للدولة وبنسبة ١,١% منها ، وهو مايعنى تحمل هذه المنشآت لخسائر تعادل ٢٩٣,٣% من الخسائر فى القيمة المضافة. أما بالنسبة للتوزيع النسبى للقيمة المضافة فى منشآت القطاع الخاص بهذه الصناعة فقد بلغ نصيب المنشآت منها مانسبته ٤٣,١% ، بينما بلغ نصيب العمالة نحو ١٨% منها ، كما بلغ نصيب الميزانية العامة للدولة نحو ٣٨,٤% من القيمة المضافة بهذه المنشآت .

أما تقدير القيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة فى هذه الصناعة فيشير إلى أنها تبلغ مانسبته ٢٠% من القيمة الإجمالية للإنتاج على المستوى الكلى للصناعة ، وبما نسبته ٢٥,٥% على مستوى منشآت القطاع الخاص . أما على مستوى منشآت القطاع العام فتنخفض نسبة العجز (أو الخسائر) فى القيمة المضافة لتصل بذلك قيمتها السالبة إلى مانسبته ٥٨,٤% من القمية الإجمالية للإنتاج بهذه المنشآت ، وليرتفع بذلك نصيب الميزانية العامة للدولة إلى مانسبته ٢٠,٤% من قيمة العجز فى القيمة المضافة بهذه المنشآت (مع اختلاف الأوزان النسبية لكل من نصيب العمالة ، ومصادر التمويل والمنشأة عنه فى حالة تقدير القيمة المضافة المباشرة فقط والسابق ذكرها) أما التوزيع النسبى للقيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة بمنشآت القطاع الخاص فيشير إلى أن الميزانية العامة للدولة تحظى بالنصيب الأكبر منها وبنسبة تبلغ نحو ٥٦% ، بينما يبلغ نصيب المنشأة نسبة تبلغ نحو ٣٠,٨% منها كما تمثل تكلفة أجور العمالة نسبة تبلغ نحو ١٢,٨% منها.

* أما بالنسبة للمنشآت القائمة على تصنيع الغزول والمنسوجات معاً فتقدر القيمة المضافة الصافية والمباشرة فى القيمة الإجمالية للإنتاج بها بنسبة تبلغ نحو ٣٧,٤% على المستوى الكلى لهذه الصناعة وبنسبة ٢٩,٣% ، ٤٣,٢٠% من الإنتاج فى كل من منشآت القطاع العام، والخاص على الترتيب ، وحيث

يعزى ارتفاع القيمة المضافة فى المنشآت الأخيرة عنه فى منشآت القطاع العام إلى ارتفاع الإنتاجية فى المنشآت الخاصة عنه فى منشآت القطاع العام . وبالنسبة للتوزيع النسبى للقيمة المضافة فى منشآت القطاع العام فيلاحظ أن مصادر التمويل تحظى بنصيب يزيد عن قيمتها الإجمالية وبنسبة تبلغ نحو ١٤٥,٦% منها ثم يليها فى ذلك العمالة والتى اختصت بنصيب يعادل قيمتها لإجمالية وبنسبة بلغت ١٠٠,٦% منها بينما تساهم الميزانية العامة للدولة بإعانة صافية (بعد ضم الضرائب والرسوم السلعية) بلغت مانسبته ٢,٢% من القيمة المضافة الصافية بهذه المنشآت ، وهو مايشير ضمنياً إلى تحمل هذه المنشآت لعجـز أو خسائر تعادل ما نسبتـــه ١٤٥% تقريباً من القيمة المضافة المباشرة (جدول). أما فى حالة منشآت القطاع الخاص بهذه الصناعة فبلغ نصيبها من القيمة المضافة الصافية المباشرة مانسبته ٧٥% تقريباً ، ثم يليه فى ذلك العمالة حيث اختصت بنسبة بلغت نحو ١٨,٨% منها . أما مصادر التمويل فبلغ نصيبها مانسبته ٣,٤%، كما بلغ نصيب الميزانية العامة للدولة (وبعد خصم الإعانات) نسبة بلغت نحو ١,٨% منها .

أما تقديرات القيمة المضافة الصافية المباشرة ، وغير المباشرة فى هذه الصناعة فتشير إلى أنها تبلغ مانسبته ٤٣,٢% من القيمة الإجمالية للإنتاج على المستوى الكلى للصناعة ، بينما بلغت نسبتها فى حالة كل من منشآت القطاع العام ، ومنشآت القطاع الخاص نحو ٣٦,٠% ، ٤٨,٣% على الترتيب ، وحيث يلاحظ فى ظل هذه التقديرات ارتفاع نصيب الميزانية العامة للدولة منها إلى مانسبته ١٣,٨% على المستوى الكلى لهذه الصناعة ، وإلى نحو ١٦,٨% ، ١٢,٢% على مستوى كل من منشآت القطاع العام ، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب ، وحيث تختلف بذلك الأوزان النسبية لكل من نصيب المنشأة ، والعمالة ، ومصادر التمويل عن تلك الأوزان السابق ذكرها فى حالة تقديرات القيمة المضافة الصافية المباشرة.

* وبالنسبة للمنشآت المنتجة لنسيج الأقمشة فتقدر القيمة المضافة الصافية المباشرة بنسبة تبلغ نحو ٢٤,٤% من القيمة الإجمالية للإنتاج على المستوى الكلى لهذه الصناعة ، وبنسبة تبلغ ٦٧,١% فى حالة منشآت القطاع العام ، ٢٣,٩% فى حالة منشآت القطاع الخاص وحيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة فى حالة منشآت القطاع العام عنه فى حالة المنشآت الخاصة ، وهو ماقد يعزى إلى طبيعة أو نوعية المنسوجات المنتجة بها (كما سبق بيانه). ومع ذلك فإن مصادر التمويل قـد اختصت بما نسبته ٤٥٦,٦% من القيمة المضافة الصافية فى هذه المنشآت ، كما اختصت العمالة بنصيب بلغت نسبته نحو ٣٥,٦% منها مع هامشية نصيب الميزانية العامة للدولة والتى بلغت نسبته نحو ٠,٣% منها ، وهو مايشير بدوره إلى تحقيق هذه المنشآت لخسائر بلغت مانسبته ٣٩٣% من القيمة المضافة الصافية بها . أما فى حالة منشآت القطاع الخاص بهذه الصناعة فقد بلغ نصيب المنشأة من القيمة المضافة الصافية بها نحو ٧٤,٣% ، كما بلغ نصيب العمالة

منها نحو ٢١,٤% ، أما مصادر التمويل فقد اختصت بنسبة بلغت نحو٠,٣% منها مقابل ٢,٦% للميزانية العامة للدولة .

أما تقديرات القيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة في القيمة الإجمالية للإنتاج في هذه الصناعة فتشير إلى أنها تبلغ نحو ٣١,٤% على المستوى الكلي للصناعة، وبنسبة تبلغ نحو ٧٠%، ٣١% في حالة كل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب. كما تشير التوزيعات النسبية لها إلى ارتفاع حصة الميزانية العامة للدولة لتصل إلى نحو ٢٤,٢% منها على المستوي الكلي للصناعة، وإلى نحو ٤,٤%، ٢٤,٧% على مستوي كل من منشآت القطاع العام، والقطاع الخاص على الترتيب مقابل انخفاض النصيب النسبى للمنشأة ومصادر التمويل عن النسب السابق ذكرها في حالة القيمة المضافة المباشرة.

- تقدر القيمة المضافة الصافية المباشرة في صناعة الحبال والدوبارة والشباك في القيمة الإجمالية لإنتاجها بما يقرب من ١٨,٥% في حالة منشآت القطاع العام، وبنحو ٢١% في حالة منشآت القطاع الخاص وحيث بلغ نصيب المنشأة في القطاع الأخير ما نسبته ٨٠%، كما بلغ نصيب الميزانية العامة للدولة منها ما نسبته ٠,٥%، بينما بلغ نصيب العمالة نسبة تبلغ نحو ١٩,٦%. أما في حالة منشآت القطاع العام فقد بلغت حصة العمالة من القيمة المضافة الصافية به نسبة تبلغ نحو ١٣٠,٣% منها كما بلغت حصة كل من مصادر التمويل، والميزانية العامة للدولة نسبة تبلغ ١٦,٨%، ١,٦% منها وعلى الترتيب، وهو ما يشير إلى تحمل المنشأة لخسائر تبلغ نحو ٤٨,٦% من القيمة المضافة الصافية.

ومع تقدير القيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة، ترتفع نسبة تمثيلها في القيمة الإجمالية للإنتاج عن النسب السابق ذكرها لتصل إلى نحو ٢٦%، ٢٨% في حالة كل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب، كما ترتفع بذلك حصة الميزانية العامة للدولة لتصل إلى ما نسبته ٣٠% في حالة المنشآت الأولى، وإلى ما نسبته ٢٥,٥% في حالة منشآت القطاع الخاص.

- وبالنسبة لصناعات السجاد والكليم، والتريكو والكروشيه، والمنسوجات الأخرى التى يمارسها القطاع الخاص فتقدر القيمة المضافة الصافية في القيمة الإجمالية للإنتاج وبكل منها وعلى الترتيب بنسبة تبلغ نحو ٥٤,٨%، ٤١,٦%، ٢٣,٢%، وحيث تحظى المنشأة بالنصيب الأكبر منها وبنسبة تبلغ نحو ٨٧%، ٥٣,٣%، ٦٠,٣% في كل من الصناعات الثلاث على الترتيب، على حين تبلغ حصة العمالة منها ما نسبته ١٢,٤%، ٤٠,٤%، ٢٢,٤% في كل من هذه الصناعات على التوالي. أما مصادر التمويل فبلغ نصيبها نحو ٤,٩% من القيمة المضافة الصافية بصناعة التريكو والكروشيه، ونحو ١٦,٣% من القيمة المضافة بصناعة المنسوجات

الأخرى، وحيث تغيب مشاركة مصادر التمويل في صناعة السجاد والكليم. كما لا تحظى الميزانية العامة للدولة بنصيب في القيمة المضافة المباشرة في صناعات التريكو والكروشيه والمنسوجات الأخرى وإن كانت تحظى بنصيب هامشى (٠,٦%) في صناعة السجاد والكليم.

ومع تقدير القيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة في القيمة الإجمالية للإنتاج بكل من الصناعات الثلاث، ترتفع نسبة تمثيلها عن النسب سابقة الذكر لتصل إلى نحو ٥٩,١%، ٤٦,٩%، ٣٠,٢% في كل من الصناعات الثلاث وعلى الترتيب السابق ذكره، كما يقدر نصيب الميزانية العامة للدولة في القيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة في صناعة السجاد والكليم بنحو ٧,٨% منها على حين تقدر هذه النسبة في حالة صناعة التريكو والكروشيه بنحو ١١,٣%، وتصل إلى نحو ٢٣,٢% في حالة صناعة المنسوجات الأخرى، وحيث ينخفض بذلك النصيب النسبى للمنشأة، والعمالة ومصادر التمويل عن النسب السابق ذكرها في حالة تقدير القيمة المضافة المباشرة وعلى نحو ما هو وارد بنفس الجدول سابق الذكر.

- تقدر القيمة المضافة الصافية المباشرة في صناعة الملابس الجاهزة والتى يمارسها القطاع الخاص بنسبة تبلغ نحو ٣٤,٨% من القيمة الإجمالية لإنتاجها، كما تحظي المنشأة بالنصيب الأكبر من القيمة المضافة بها وبنسبة تبلغ نحو ٧٠,٦% منها، على حين يبلغ نصيب العمالة نحو ٢٣,٧% منها. أما الميزانية العامة للدولة فتحظى بما نسبته ٠,٩% منها. ومع تقدير القيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناعة ترتفع نسبتها في القيمة الإجمالية للإنتاج لتصل إلى ما نسبته ٤٠,٨%، كما ترتفع نسبة نصيب الميزانية العامة للدولة منها لتصل إلى نحو ١٥,٥% منها، وينخفض النصيب النسبى للأطراف الأخرى.

- إن المقارنة فيما بين القيمة المضافة الصافية في القيمة الإجمالية للإنتاج بالمنشآت التى تجمع ما بين نشاطي تصنيع الغزول، والمنسوجات معاً، ومثيلتها في حالة المنشآت التى تمارس تصنيع منسوجات الاقمشة فقط (دون تصنيع الغزول)، وفي ضوء الإفتراضات المشار إليها من قبل بالنسبة للمؤشر السابق (العائد/الإنتاج) يمكن أن يستخلص منه أن القيمة المضافة الصافية المباشرة في مرحلة تصنيع الغزول تبلغ ما نسبته ١٣% من قيمة الإنتاج منها.

ومن العرض السابق يمكن أن يستخلص النتائج التالية:

- أن مرحلة تصنيع الغزول تعد أقل المراحل مساهمة في القيمة المضافة بين سلسلة إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى المنتج النهائى الممثل في المنسوجات والملابس، وهو ما يشير ضمنياً إلى إنخفاض مستوي الإنتاجية في هذه المرحلة، أووجود بعض المشاكل أو المعوقات التى تواجه هذه المرحلة.

- إن منشآت القطاع العام/ الأعمال العام المشتغلة في هذه الصناعة وبمراحلها المختلفة لاتحقق فائض من القيمة المضافة (بل تحقق خسائر) يمكن إعادة إستثماره من أجل التطوير، وأن التفكير في إعادة هيكلة هذه المنشآت من خلال تحقيق أعباء الدين تحقيقاً لهذا الهدف ليس بالأمر الكافى بمفرده في أي من مراحل هذه الصناعة بإستثناء مرحلة النسيج التى قد يفيد فيها هذا الأجراء بمفرده.

- إن إعادة هيكلة العمالة المشتغلة بمنشآت القطاع العام/ الأعمال العام كمحور آخر لإعادة توزيع القيمة المضافة وبمفرده لا يفيد أيضاً في تحقيق هذا الهدف بإستثناء المنشآت المشتغلة بحلج وكبس القطن.

- إن الجمع فيما بين إعادة هيكلة كل من العمالة وأعباء الدين معاً بغرض إعادة توزيع القيمة المضافة فيما بين الأطراف المختلفة قد يأتى بالنتائج المستهدفة في حالة المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف الخام الطبيعية (قطن، وكتان) والمنشآت المشتغلة بنسيج الأقمشة (دون الغزول) وتلك التى تجمع ما بين تصنيع الغزول والمنسوجات، إلا أنها لا تفيد بالنسبة لمنشآت القطاع العام المشستغلة في تجهيز وتصنيع الألياف والخيوط الصناعية التى تحقق قيمة مضافة سالبة، وإن كانت النتائج المتوقعة قد لاتكون بالقدر المناسب.

- على الرغم مما تحصل عليه الميزانية العامة للدولة من ضرائب غير مباشرة مولدة عن نشاط منشآت القطاع العام المشتغلة في هذه الصناعة بمراحلها المختلفة، إلا أن إستخدام أداة الدعم أو الإعانة كأداة لإعادة توزيع القيمة المضافة لتمكين هذه المنشآت من تحقيق فائض لإعادة إستثماره لن يكون كفيلاً بمفرده لتحقيق هذا الهدف.

- إن تطوير إدارة منشآت القطاع العام/ الأعمال العام بغرض الارتفاع بإنتاجيتها وتحسين نسبة القيمة المضافة في الإنتاج منها يظل هو المحور الأساسي لتمكين هذه المنشآت من الإستثمار والإستمرار في النشاط، وإن كان ذلك لا ينفى أهمية الأدوات اللازمة لإعادة توزيع القيمة المضافة بين المنشأة والأطراف الأخرى المشار إليها.

(٣/٣) **التكوينات الرأسمالية:** بلغت إضافات صناعة الغزل والنسيج إلى رأس المال المستثمر في هذه الصناعة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ما يقرب من ٦٥١ مليون جنيها ساهمت فيها منشآت القطاع الخاص بنحو ٥٢٧,١ مليون جنيه وبما نسبته ٨١% منها بينما ساهمت منشآت القطاع العام بالنسبة المتبقية منها (١٩%). ولقد مثلت الإضافات إلى رأس المال الثابت ما نسبته ٣٩,٣% من إجمالي هذه الإضافات، بينما مثلت الإضافات إلى المخزون السلعي نسبة بلغت نحو ٦٠,٧% منها، مع تباينات محدودة في هذا الشأن فيما بين منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص، حيث مثلت الإضافات إلى راس المال الثابت في حالة القطاع الخاص نسبة بلغت نحو ٣٨,٥% من إجمالي الإضافات الرأسمالية، على حين بلغت إضافاته إلى

جدول رقم (٢١) الوزن النسبي للقيمة المضافة الصافية المباشرة في القيمة الإجمالية للإنتاج بصناعات الألياف والغـــزول، والمنسوجات، وتوزيعها النسبي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعة	القيمة المضافة % من قيمة الأنتاج	التوزيع النسبى (%)					
		الأجور	الإيجارات	مصادر التمويل	الصناعة أو المنتج	الدولـــة ضرائب ورسوم	الدولـــة (إعانات)	الصافى
١- زراعـــة القطـــن	٨٣,٣	١٨,٧	٢٥,٦	١,٢	٥٣,٩	٠,٦	_	٠,٦
٢- زراعـــة الكتان	٧٤,١	١٣,٩	٤٠,٩	٢,٦	٤١,٨	٠,٨	_	٠,٨
٣- صناعة تجهيز ألياف القطن	٥٣,٤٣	٦٤,٢	٢,١	١,٢٥	٣٠,٨	١,٦	_	١,٦
_ قطاع عام	٤٠,٢٦	١٣٦,٦	٣,٥	٣,٦	-٤٧,٩	٤,٣	_	٤,٣
_ قطاع خاص	٦٤,٦٦	٢٥,٨	١,٣	_	٧٢,٧	٠,١٩	_	٠,١٩
٤- صناعة تجهيز ألياف الكتان	٢٦,٠٩	٧٧,٢	١,٠٠	١٠٨,٩	-٩٥,٨	١١,٣	-٢,٥	٨,٨
_ قطاع عام	١٨,٥	١٤٩,٧	٢,١٦	١٩٦,٥	-٢٥٤,٤	١١,٤	-٥,٤	٦,٠
_ قطاع خاص	٤٣,٨١	١١,٣٠	_	٢٨,٤	٤٩,٥	١٠,٨	_	١٠,٨
٥- صناعة الألياف والخيوط الصناعية	١٢,٤٣	٨٤,٢	٠,٩	١١,٤	-٤٩,٦	٥٣,١	_	٥٣,١
_ قطاع عام	-٦٩,٥	١٦٠,٩	٠,٤	٣١,٠	-٢٩٣,٣	١,١	_	١,١
_ قطاع خاص	١٨,٢٤	١٨,٠	٠,٥	_	٤٣,١	٣٨,٤	_	٣٨,٤
٦- صناعة الغزول/ النسيج	٣٧,٤٣	٤٥,٣	٠,٩٨	٤٩,٤	٣,٨	٣,٠	-٢,٥	٠,٥
_ قطاع عام	٢٩,٢٨	١٠٠,٦	٠,٥	١٤٥,٦	-١٤٤,٦	٤,٢	-٦,٤	-٢,٢
_ قطاع خاص	٤٣,٢٠	١٨,٨	١,٢	٣,٤	٧٤,٨	٢,٥	-٠,٧	١,٨
٧- صناعة النسيج	٢٤,٤١	٢١,٩	١,٣	١٥,٧	٥٨,٦	٢,٥	_	٢,٥
_ قطاع عام	٦٧,١	٣٥,٦	٠,١	٤٥٦,٦	-٣٩٢,٧	٠,٣	_	٠,٣
_ قطاع خاص	٢٣,٨٨	٢١,٤	١,٣	٠,٣	٧٤,٣	٢,٦	_	٢,٦
٨- صناعة الحبال،والدوبارة والشباك	١٨,٧	١٢٣,٥	_	١٦,٠	-٤١,٢	١,٦	_	١,٦
_ قطاع عام	١٨,٥	١٣٠,٣	_	١٦,٨	-٤٨,٦	١,٦	_	١,٦
_ قطاع خاص	٢٠,٩	١٩,٦	_	_	٧٩,٩	٠,٥	_	٠,٥
٩- صناعة السجاد والكليم (قطاع خاص)	٥٤,٧٦	١٢,٤	_	_	٨٧,٠	٠,٦	_	٠,٦
١٠- صناعة التريكو والكروشيه (قطاع خاص)	٤١,٦٣	٤٠,٤	١,٤	٤,٩	٥٣,٣	١,٠	-١,٠	_
١١- صناعة منسوجات أخري (قطاع خاص)	٢٣,٢٢	٢٢,٤	١	١٦,٣	٦٠,٣	_	_	_
١٢- إجمالي صناعة الغزل والنسيج	٣٨,٦١	٣٩,٤	٠,٨	٣٦,٣	٢٢,٨	٢,٦	-١,٨	٠,٨
_ قطاع عام	٣٠.٠٠	٩٩,٧	٠,٧	١٤٠,٣	-١٣٨,٧	٤,٠	-٦,٠	-٢,٠
_ قطاع خاص	٤٢,٥	٢٠,٠	٠,٩	٢,٨٠	٧٤,٨	١,٩	-٠,٥	١,٤
١٣- الملابس الجاهزة (قطاع خاص)	٣٤,٨١	٢٦,٢	١,٤	١,٠	٧٠,٦	١,٤	-٠,٥	٠,٩
١٤- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٢٤,٥	٢٣,٧	٠,٨	٤,١	٧١,٠	٠,٩	-٠,٤	٠,٥
_ قطاع عام	١٩,٥٣	٤٠,٥	٠,٢	١٦,٤	٤٢,٠	٢,٠	-١,٠	١,٠
_ قطاع خاص	٢٦,٠	٢٠	٠,٨	١,٢	٧٧,٧	٠,٤	-٠,٢	٠,٢
١٥- صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	١٩,٥	٤٠,٥	٣,١	٩,٢	٤٣,١	٤,١	_	٤,١
_ قطاع عام	٣٠,٣	٢١٩,٥	١٩,٥	١٦٠,٧	-٣٠٢,٦	٣,٠	_	٣,٠
_ قطاع خاص	١٩,١	٢٩,٨	٢,١	٠,٥	٦٣,٤	٤,٢	_	٤,٢
١٦- صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	٤٠,٦	٢٣,٢	٠,٥	٤,٢	٦٩,٥	٣,٠	-٠,١	٢,٩
_ قطاع عام	٣٢,١٧	٥٦,٣	٠,٢	٥,٩	٣٦,٤	١,٥	-٠,٣	١,٢
_ قطاع خاص	٤٣,٥	١٥,٦	٠,٧	٣,٧	٧٦,٨	٣,٢	-٠,١	٣,١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٩)

جدول رقم (٢٢) الوزن النسبى للقيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة في القيمة الإجمالية للإنتاج بصناعات الألياف والغـزول، والمنسوجات، وتوزيعها النسبي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعة	القيمة المضافة % من قيمة الأنتاج	التوزيع النسبى (%)						
		الأجور	الإيجارات	مصادر التمويل	الصناعة أو المنتج	الدولـــة		
						ضرائب ورسوم سلعية	ضرائب غير مباشرة	(إعانات)	الصافى
١- زراعـــة القطـــن	٨٤,٢٤	١٨,٥	٢٥,٣	١,٢	٥٣,٣	٠,٦	١,١	–	١,٧
٢- زراعـــة الكتان	٧٥,٥٧	١٣,٦	٤٠,١	٢,٥١	٤١,٠	٠,٨	١,٩	–	٢,٧
٣- صناعة تجهيز ألياف القطن	٥٧,٢٤	٥٩,٩	٢,٠	١,٢	٢٨,٨	١,٥	٦,٧	–	٨,٢
– قطاع عام	٤٥,٣١	١٢١,٤	٣,١	٣,١٨	-٤٢,٦	٣,٨	١١	–	١٤,٨
– قطاع خاص	٦٧,٤٢	٢٤,٧	١,٣	–	٦٩,٧	٠,٢	٤,١	–	٤,٣
٤- صناعة تجهيز ألياف الكتان	٢٦,٠٩	٧٧,٢	١,٠٠	١٠٨,٩	-٩٥,٨	١١,٣	–	٢,٥	٨,٨
– قطاع عام	١٨,٥	١٤٩,٧	٢,١٦	١٩٦,٥	-٢٥٤,٤	١١,٤	–	٥,٤	٦,٠
– قطاع خاص	٤٣,٨١	١١,٣٠	–	٢٨,٤	٤٩,٥	١٠,٨	–	–	١٠,٨
٥- صناعة الألياف والخيوط الصناعية	٢٠,٠٣	٥٢,٣	٠,٥	٧,١	-١٠١,٧	٣٣,٠	٣٧,٩	–	٧٠,٩
– قطاع عام	-٥٨,٤	١٩١,٥	٠,٤	٣٦,٨	-٣٤٩,١	١,٤	١٩,٠٠	–	٢٠,٤
– قطاع خاص	٢٥,٥٤	١٢,٨	٠,٤	–	٣٠,٨	٢٧,٤	٢٨,٦	–	٥٦,٠
٦- صناعة الغزول/ النسيج	٤٣,٢٣	٣٩,٢	٠,٩	٤٢,٨	٣,٣	٢,٦	١٣,٤	٢,٢	١٣,٨
– قطاع عام	٣٦,٠	٨١,٩	٠,٤	١١٨,٤	-١١٧,٦	٣,٤	١٨,٦	٥,٢	١٦,٨
– قطاع خاص	٤٨,٣٠	١٦,٨	١,١	٣,٠٠	٦٦,٧	٢,٢	١٠,٦	٠,٦	١٢,٢
٧- صناعة النسيج	٣١,٤١	١٧,٠	١,٠	١٢,٢	٤٥,٥	١,٩	٢٢,٣	–	٢٤,٢
– قطاع عام	٧٠,٠	٣٤,٢	٠,١	٤٣٧,٧	-٣٧٦,٤	٠,٣	٤,١	–	٤,٤
– قطاع خاص	٣٠,٩	١٦,٦	١,٠٠	٠,٣	٥٧,٤	٢,٠	٢٢,٧	–	٢٤,٧
٨- صناعة الحبال والدوبارة والشباك	٢٦,٢	٨٨,٢	–	١١,٥	-٢٩,٤	١,١	٢٨,٦	–	٢٩,٧
– قطاع عام	٢٦,٠	٩٢,٧	–	١١,٩	-٣٤,٦	١,٢	٢٨,٨	–	٣٠,٠
– قطاع خاص	٢٧,٩	١٤,٧	–	–	٥٩,٩	٠,٤	٢٥,١	–	٢٥,٥

تابع جدول رقم (٢٢) الوزن النسبى للقيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة في القيمة الإجمالية للإنتاج بصناعات الألياف والغـزول، والمنسوجات، وتوزيعها النسبي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الصناعة	القيمة المضافة % من قيمة الأنتاج	التوزيع النسبى (%)						
		الأجور	الإيجارات	مصادر التمويل	الصناعة أو المنتج	الدولـــة		
						ضرائب ورسوم سلعية	ضرائب غير مباشرة	(إعانات)	الصافى
٩- صناعة السجاد والكليم (قطاع خاص)	٥٩,٠٦	١١,٥	_	_	٨٠,٦	٠,٥	٧,٣	_	٧,٨
١٠- صناعة التريكو والكروشيه (قطاع خاص)	٤٦,٩٣	٣٥,٨	١,٢	٤,٣	٤٧,٣	٠,٩	١١,٣	٠,٩	١١,٣
١١- صناعة منسوجات أخري (قطاع خاص)	٣٠,٢٢	١٧,٢	٠,٨	١٢,٥	٤٦,٣	_	٢٣,٢	_	٢٣,٢
١٢- إجمالي صناعة الغزل والنسيج	٤٤,٣١	٣٤,٣	٠,٧	٣١,٦	١٩,٩	٢,٣	١٢,٩	١,٦	١٣,٦
_ قطاع عام	٣٦,٧٠	٨١,٥	٠,٥	١١٤,٧	١١٣,٤	٣,٣	١٨,٣	٤,٩	١٦,٧
_ قطاع خاص	٤٧,٧	١٧,٨	٠,٨	٢,٥	٦٦,٧	١,٧	١٠,٩	٠,٤	١٢,٢
١٣- الملابس الجاهزة (قطاع خاص)	٤٠,٨١	٢٢,٣	١,٢	٠,٩	٦٠,٢	١,٢٠	١٤,٧	٠,٤	١٥,٥
١٤- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٣١,٧	١٨,٣	٠,٦	٣,٢	٥٤,٩	٠,٦	٢٢,٧	٠,٣	٢٣,٠
_ قطاع عام	٢٧,٣٣	٢٨,٩	٠,١	١١,٧	٣٠,٠	١,٥	٢٨,٥	٠,٧	٢٩,٣
_ قطاع خاص	٣٣,٠	١٥,٨	٠,٦	٠,٩	٦١,٢	٠,٣	٢١,٢	٠,٢	٢١,٣
١٥- صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	٢٧,٧	٢٨,٥	٢,٢	٦,٥	٣٠,٣	٢,٩	٢٧,٨	_	٣٠,٧
_ قطاع عام	٣٦,٦	١٨١,٧	١٦,١	١٣٣,١	٢٥٠,٠	٢,٥	١٧,٢	_	١٩,٧
_ قطاع خاص	٢٦,٩	٢١,٢	١,٥	٠,٤	٤٥,٠	٣,٠	٢٩,٠	_	٣٢,٠
١٦- صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	٤٥,٩	٢٠,٥	٠,٤	٣,٧	٦١,٤	٢,٦	١١,٥	٠,١-	١٤,٠
_ قطاع عام	٣٨,٢٧	٤٧,٣	٠,٢	٥,٠	٣٠,٦	١,٣	١٥,٩	٠,٣-	١٦,٩
_ قطاع خاص	٤٨,٥	١٤,٠	٠,٦	٣,٣	٦٨,٩	٢,٩	١٠,٤	٠,١-	١٣,٢

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢٢)

جدول رقم (٢٣) التكوينات الرأسمالية، ورأس المال المستثمر في الأصول الثابتة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة
خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

البيـــــان	صناعة الغزل والنسيج			صناعة الملابس الجاهزة		
	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١- إجمالي التكوينات الرأسمالية: (مليون جنيه)	١٢٣,٩	٥٢٧,١	٦٥١,٠	-	١١١,٧	١١١,٧
(١/١) الإضافات إلى رأس المال الثابت	٥٢,٧	٢٠٣,١	٢٥٥,٨	-	٨٨,٩	٨٨,٩
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	٤٢,٥	٣٨,٥	٣٩,٣	-	٧٩,٦	٧٩,٦
- محلية (مليون جنيه)	٢٤,٣	١٣٦,١	١٦٠,٤	-	٨٣,٨	٨٣,٨
% من الاضافات إلى رأس المال الثابت	٤٦,١	٦٧	٦٢,٧	-	٩٤,٣	٩٤,٣
- مستوردة (مليون جنيه)	٢٨,٤	٦٧,٠٠	٩٥,٤	-	٥,١	٥,١
% من الاضافات إلى رأس المال الثابت	٥٣,٩	٣٣,٠	٣٧,٣	-	٥,٧	٥,٧
(١/٢) المباع من الأصول الثابتة (مليون جنيه)	(١١,٥)	(١٦,٦)	(٢٨,١)	-	(١٩,٧)	(١٩,٧)
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	(٩,٣)	(٣,١)	(٤,٣)	-	(١٧,٦)	(١٧,٦)
(١/٣) صافى الإضافات إلى رأس المال الثابت	٤١,٢	١٨٦,٥	٢٢٧,٧	-	٦٩,٢	٦٩,٢
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	٣٣,٣	٣٥,٤	٣٥,٠	-	٦٢,٠	٦٢,٠
(١/٤) التغير في المخزون (مليون جنيه)	٨٢,٦	٣٤٠,٩	٤٢٣,٥	-	٤٢,٥	٤٢,٥
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	٦٦,٧	٦٤,٧	٦٥,٠	-	٣٨,٠	٣٨,٠
٢- إهلاك الأصول الثابتة (مليون جنيه)	١٣٩,٩	٣٧٨,٥	٥١٨,٤	٠,١	١٤٠,٥	١٤٠,٦
٣- صافى التكوينات الرأسمالية (مليون جنيه)	١٦,١	١٤٨,٩	١٦٥,٠	- ٠,١	(٢٨,٨)	(٢٨,٧)
٤- الأصول الثابتة آخر العام (مليون جنيه)	٨٠٩,٦	٥٦٨٦,٦	٦٤٩٦,٢	٠,٩	١٥٣١,٧	١٥٣٢,٦

المصدر:

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الأنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص لعام ٢٠٠٣، القاهرة، يوليو ٢٠٠٥

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الأنتاج الصناعي السنوي للقطاع العام/ الأعمال العام لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

المخزون السلعي نسبة بلغت نحو ٦١,٥% منها. أما منشآت القطاع العام فقد مثلت الإضافات إلى رأس المال الثابت بها نسبة بلغت نحو ٤٢,٥% من إجمالي الإضافات الرأسمالية بهذه المنشآت، بينما بلغت الإضافات إلى المخزون السلعي النسبة المتبقية منها والبالغة نحو ٥٧,٥%. وبعد إستبعاد المباع والمخرد من الأصول الثابتة يقدر صافى الإضافات إلى رأس المال الثابت خلال هذا العام بنحو ٢٢٧,٧ مليون جنيه على المستوي الكلي لهذه الصناعة، وبنحو ١٨٦,٥، ٤١,٢ مليون جنيه على مستوي كل من منشآت القطاع الخاص، ومنشآت القطاع العام على الترتيب، وهو ما يقل وبنسبة كبيرة عن قيمة القسط السنوي لإهلاك الأصول الثابتة في هذه الصناعة والذى يقدر بنحو ٥١٨,٤ مليون جنيه على المستوي الكلى لهذه الصناعة، وبنحو ٣٧٨,٥ مليون جنيه على مستوي منشآت القطاع الخاص، ١٣٩,٩ مليون جنيه على مستوي منشآت القطاع العام وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٣)، وهو ما يشير بدوره إلى إنخفاض القيمة الدفتريه للأصول الثابتة في هذه الصناعة بقطاعيها العام، والخاص. وقد يعزي ضعف التكوينات الرأسمالية الثابتة في منشآت القطاع العام إلى صغر نسبة القيمة المضافة في إنتاجها من ناحية إلى جانب الخسائر المالية المحققة بها من ناحية أخري وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه، إلا أن ذلك يظل موضع تساؤل بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص والتى تحظى بنسب ملائمة من القيمة المضافة في إنتاجها تمكنها من التوسع في الإستثمار. وقد تكمن الإجابة على هذا التساؤل في ضيق السعة الإستيعابية للسوق الوطنية أو فى محدودية قدرة هذه المنشآت على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة للإضافات إلى المخزون السلعي في هذه الصناعة خلال هذا العام فقد بلغت ما قيمته ٤٢٣,٥ مليون جنيه على المستوي الكلي لهذه الصناعة،، ونحو ٣٤٠,٩ مليون جنيه في منشآت القطاع الخاص، ٨٢,٦ مليون جنيه في منشآت القطاع العام. وتتباين نسبة الإضافة إلى المخزون السلعي في منشآت القطاع الخاص عنه في منشآت القطاع العام حيث أزداد المخزون السلعي في منشآت القطاع الخاص بنسبة أعلى بلغت نحو ٢٥,٥%، بينما أزداد المخزون السلعي في منشآت القطاع العام بنسبة أقل تبلغ نحو ٦%. كذلك أيضاً تختلف نسبة الإضافة إلى المخزون بإختلاف نوعيات السلع في كلا القطاعين حيث بلغت نسبة الإضافة إلى المخزون السلعي من مستلزمات الأنتاج نحو ٢٨,٧% في منشآت القطاع الخاص مقابل نسبة تبلغ نحو ٥,٦% في منشآت القطاع العام. أما البضائع المشتراة بغرض البيع فقد بلغت الإضافات إلى المخزون السلعى بها نسبة بلغت نحو ٢٣,٢%، ٢٦% في كل من القطاعين على الترتيب. أما الأنتاج غير التام فبلغت نسبة الإضافات إلى المخزون السلعي منه نحو ١٩,٩% في منشآت القطاع الخاص، مقابل نسبة ٠,٧ في منشآت القطاع العام. وبالنسبة للإنتاج التام فبلغت نسبة الإضافات إلى المخزون السلعي منه ما يقرب من ١٩%، ٧% في كل من القطاعين على الترتيب، وعلى نحو ما يشير إليه ضمنيا الجدول رقم (٢٤).

أن الإضافة إلى المخزون السلعي سواء من مستلزمات الإنتاج أو الإنتاج قد تكون من التوجهات المستهدفة من قبل المنشآت المنتجة مع وجود التضخم للإستفاد من الفروق السعرية لمستلزمات الإنتاج أو للمنتج. إلا أن ذلك من ناحية أخري قد يطرح بعض التساؤلات حول قدرة المنشأة على تصريف الإنتاج وإدارة المخزون لديها، وهو ما يمكن إستخلاصه من مؤشرات معدل دوران المخزون أو فترة الاحتفاظ به، وبمدي انحرافه عن المعدل السائد في الظروف العادية في الصناعة. وهنا فإن المقارنة فيما بين المخزون السلعي من مستلزمات الإنتاج من ناحية، وتكلفة المستخدم في الإنتاج منها من ناحية أخري في آخر العام المشار إليه، تشير إلى أن المخزون منها يمثل نحو ٢٨,١% من تكلفة مستلزمات الإنتاج المستخدمة على المستوي الكلى للصناعة، كما يمثل نسبة ٢٧,٩%، ٢٨,٢% منها على مستوي كل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب،[١] وحيث تشير هذه النسب بدورها إلى أن معدل دوران المخزون من مستلزمات الإنتاج يبلغ ما يقرب ٣,٥٦ مرة على المستوي الكلي للصناعة، ونحو ٣,٥٨، ٣,٥٥ مرة على مستوي كل من منشآت القطاع العام، والقطاع الخاص على الترتيب، وهو ما يعنى بدوره تماثل هذا المؤشر في كلا القطاعين، كما يعنى أن فترة الاحتفاظ بالمخزون في هذه الصناعة تقرب من ٣,٣٧ شهراً. وهى تبدو فترة ملائمة لتأمين احتياجات الصناعة من مستلزمات الإنتاج.

أما على جانب الإنتاج التام فإن المقارنة ما بين المخزون منه والأنتاج تشير إلى أن المخزون يمثل نسبة تبلغ نحو ١١,٤% من الأنتاج على المستوي الكلى للصناعة، ونحو ٢١,٧%، ٦,٦% على مستوي كل من منشآت القطاع العام، والقطاع الخاص على الترتيب،[١] وهو ما يستخلص منه أن معدل دوران المخزون من المنتج السلعي تام الصنع في هذه الصناعة يبلغ نحو ٨,٧٧ مرة على المستوي الكلي للصناعة ونحو ٤,٦ مرة على مستوي منشآت القطاع العام بينما يبلغ نحو ١٥,١٥ مرة في حالة منشآت القطاع الخاص، وهو ما يعنى بعبارة أخري أن فترة الإحتفاظ بالمخزون من المنتج التام تبلغ نحو ١,٣٧ شهر على المستوي الكلي للصناعة، ونحو ٢,٦٠ شهراً على مستوي منشآت القطاع العام، بينما تبلغ هذه الفترة نحو ٠,٧٩ شهر على مستوي منشآت القطاع الخاص. ويستخلص من هذا المؤشر أن معدل دوران المخزون من المنتج النهائى في منشآت القطاع الخاص يعد أسرع عن نظيره في منشآت القطاع العام حيث قصر فترة الإحتفاظ بالمخزون منه وبمعدلات كبيرة عن مثيلتها في منشآت القطاع العام، وهو ما يشير بدوره إلى قدرة منشآت القطاع الخاص على النفاذ إلى الأسواق وبدرجة أعلى عنه في حالة منشآت القطاع العام، الأمر الذى يمكن تفسيره بتباين القدرات والمهارات الأدارية فيما بين منشآت القطاع الأول، والثانى وقد يشارك في ذلك أيضاً نوعية المنتج النهائى لكل من منشآت القطاع العام، والقطاع الخاص حيث إنتاج منشآت القطاع الأخير للمنتج النهائى المطلوب في السوق أى وبمعنى آخر تواجد الطلب الكافى على إنتاجه.

---

[١] حسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الأنتاجى الصناعي السنوي، مرجع سابق.

جدول رقم (٢٣) التكوينات الرأسمالية، ورأس المال المستثمر في الأصول الثابتة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

البيـــــان	صناعة الغزل والنسيج			صناعة الملابس الجاهزة		
	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١- إجمالى التكوينات الرأسمالية: (مليونجنيه)	١٢٣,٩	٥٢٧,١	٦٥١,٠	-	١١١,٧	١١١,٧
(١/١) الإضافات إلى رأس المال الثابت	٥٢,٧	٢٠٣,١	٢٥٥,٨	-	٨٨,٩	٨٨,٩
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	٤٢,٥	٣٨,٥	٣٩,٣	-	٧٩,٦	٧٩,٦
- محلية (مليون جنيه)	٢٤,٣	١٣٦,١	١٦٠,٤	-	٨٣,٨	٨٣,٨
% من الاضافات إلى رأس المال الثابت	٤٦,١	٦٧	٦٢,٧	-	٩٤,٣	٩٤,٣
- مستوردة (مليون جنيه)	٢٨,٤	٦٧,٠٠	٩٥,٤	-	٥,١	٥,١
% من الاضافات إلى رأس المال الثابت	٥٣,٩	٣٣,٠	٣٧,٣	-	٥,٧	٥,٧
(٢/١) المباع من الأصول الثابتة (مليون جنيه)	(١١,٥)	(١٦,٦)	(٢٨,١)	-	(١٩,٧)	(١٩,٧)
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	(٩,٣)	(٣,١)	(٤,٣)	-	(١٧,٦)	(١٧,٦)
(٣/١) صافى الإضافات إلى رأس المال الثابت	٤١,٢	١٨٦,٥	٢٢٧,٧	-	٦٩,٢	٦٩,٢
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	٣٣,٣	٣٥,٤	٣٥,٠	-	٦٢,٠	٦٢,٠
(٤/١) التغير في المخزون (مليون جنيه)	٨٢,٦	٣٤٠,٩	٤٢٣,٥	-	٤٢,٥	٤٢,٥
% من إجمالي التكوينات الرأسمالية	٦٦,٧	٦٤,٧	٦٥,٠	-	٣٨,٠	٣٨,٠
٢- إهلاك الأصول الثابتة (مليون جنيه)	١٣٩,٩	٣٧٨,٥	٥١٨,٤	٠,١	١٤٠,٥	١٤٠,٦
٣- صافى التكوينات الرأسمالية (مليون جنيه)	١٦,١	١٤٨,٩	١٦٥,٠	- ٠,١	(٢٨,٨)	(٢٨,٧)
٤- الأصول الثابتة آخر العام (مليون جنيه)	٨٠٩,٦	٥٦٨٦,٦	٦٤٩٦,٢	٠,٩	١٥٣١,٧	١٥٣٢,٦

المصدر:

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الأنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص لعام ٢٠٠٣، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الأنتاج الصناعي السنوي للقطاع العام/ الأعمال العام لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢٤) التغير في المخزون السلعي بصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

البيـــــان	صناعة الغزول والمنسوجات			صناعة الملابس الجاهزة		
	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة	القطاع العام/الأعمال العام	القطاع الخاص	جملة
١- التغير في المخزون :						
(١/١) المستلزمات السلعية: (قيمة التغير)	٣١,٩	٢٣٣,٥	٢٦٥,٤	–	٩,٣٦	٩,٣٦
• مخزون أول العام (مليون جنيه)	٥٦٤,٥	٨١٣,٠	١٣٧٧,٥	–	٤٤٣,٠	٤٤٣,٠
• مخزون آخر العام (مليون جنيه)	٥٩٦,٣	١٠٤٦,٤	١٦٤٢,٧	–	٤٥٢,٤	٤٥٢,٤
• % من مخزون أول العام	١٠٥,٦	١٢٨,٧	١١٩,٣	–	١٠٢,١	١٠٢,١
(٢/١) بضائع بغرض البيع (التغير في المخزون)	١,٨	٦,٩	٨,٧	–	٠,٠٤	٠,٠٤٠
• مخزون أول العام (مليون جنيه)	٧,٣	٥,٦	١٢,٩	–	٠,٠٥٤	٠,٠٥٤
• مخزون آخر العام (مليون جنيه)	٩,٢	١٢,٥	٢١,٧	–	٠,٠٩٤	٠,٠٩٤
• % من مخزون أول العام	١٢٦,٠	٢٢٣,٢	١٦٨,٢	–	١٧٤,٠	١٧٤,٠
(٣/١) إنتاج غير تام (التغير في المخزون)	٠,٨	٢٢,٨	٢٣,٦	–	١٢,٥	١٢,٥
• مخزون أول العام (مليون جنيه)	١٢١,١	١١٤,٣	٢٣٥,٤	–	٨٤,٧	٨٤,٧
• مخزون آخر العام (مليون جنيه)	١٢١,٩	١٣٧,١	٢٥٩,٠	–	٩٧,٢	٩٧,٢
• % من مخزون أول العام	١٠٠,٧	١١٩,٩	١١٠,٠	–	١١٤,٨	١١٤,٨
(٤/١) إنتاج تام (التغير في المخزون)	٤٨,١	٧٧,٧	١٢٥,٨	–	٢٠,٦	٢٠,٦
• مخزون أول العام (مليون جنيه)	٦٧٩,٥	٤٠٤,٤	١٠٨٣,٩	–	١٦٤,٩	١٦٤,٩
• مخزون آخر العام (مليون جنيه)	٧٢٧,٦	٤٨٢,١	١٢٠٩,٧	–	١٨٥,٤	١٨٥,٤
• % من مخزون أول العام	١٠٧,١	١١٩,٢	١١١,٦	–	١١٢,٤	١١٢,٤
جملة التغير في المخزون (مليون جنيه)	٨٢,٦	٣٤٠,٩	٤٢٣,٥	–	٤٢,٥	٤٢,٥
• مخزون أول العام (مليون جنيه)	١٣٧٢,٤	١٣٣٧,٣	٢٧٠٩,٧	–	٦٩٢,٧	٦٩٢,٧
• مخزون آخر العام (مليون جنيه)	١٤٥٥,٠	١٦٧٨,١	٣١٣٣,١	–	٧٣٥,١	٧٣٥,١
• % من مخزون أول العام	١٠٦,٠	١٢٥,٥	١١٥,٦	–	١٠٦,١	١٠٦,١

المصدر:

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الأنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص لعام ٢٠٠٣، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الأنتاج الصناعي السنوي للقطاع العام/ الأعمال العام لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

(٤/٣) **المساهمة في توفير النقد الأجنبي:** تعد صناعة الغزل والنسيج في مجملها في حكم الموفر الصافى للنقد الأجنبي حيث يحقق الميزان التجاري للصادرات ، والواردات منه فائضاً سنويا وعلى نحو ما سبق ذكره. إلا أن احتمالات اختلاف هذا الوضع باختلاف نوعية النشاط الأنتاجى داخل الصناعة بإعتباره مستخدماً للنقد الجنبى (مستورداً لمستلزمات الإنتاج)، ومصدراً للمنتج النهائى تظل قائمة. وفي واقع الحال فإن المقارنة ما بين نصيب الأسواق الخارجية من إنتاج (مبيعات) هذه الصناعة والواردة بالجدول رقم (١٧)، ونسبة تمثيل المستلزمات السلعية المستوردة في إنتاجها والواردة بالجدول رقم (١٩) تنفى هذا الاحتمال بالنسبة لجميع الأنشطة الإنتاجية داخل هذه الصناعة (وفقا للتصنيف المستخدم في الدراسة) بأستثناء نشاط إنتاج الألياف والخيوط الصناعية، حيث يمكن أن يستخلص من الجدولين المذكورين تقدير المساهمة المباشرة والصافية لكل من هذه الأنشطة في توفير النقد الأجنبي، ووزنها النسبة في إجمالي الإنتاج. وتشير هذه التقديرات إلى أن نشاط إنتاج الألياف والخيوط الصناعية يعد مستهلكا صافيا للنقد الأجنبى وبنسبة تبلغ نحو ٣١,٣% من إجمالي إنتاجة على المستوي الكلي للنشاط وبنحو ٦٩,٧%، ٢٨,٥% منه على مستوي منشآت كل من القطاع العام، والخاص على الترتيب.

وبالنسبة للمنشآت التى تجمع ما بين إنتاج الغزول والمنسوجات معاً فتعد مدخراً صافيا للنقد الأجنبى وبنسبة تبلغ نحو ١٩,٠% من القيمة الإجمالية لإنتاجها على المستوي الكلي لهذه المنشآت، وبنسبة تبلغ نحو ١٨%، ١٩,٧% في حالة كل من منشآت القطاع العام، والقطاع الخاص على الترتيب. أما بالنسبة للمنشآت القائمة على تصنيع المنسوجات فقط (دون الغزول) تقدر نسبة إدخارها الصافى من النقدى الأجنبى إلى القيمة الإجمالية لإنتاجها بنحو ٢٥,٩% على المستوي الكلي لهذا النشاط، وبنسبة ٣٠,١% في حالة منشآت القطاع الخاص، بينما تغيب مساهمات منشآت القطاع العام في هذا المجال. وفي نشاط إنتاج الحبال والدوبارة والشباك يقدر صافى إدخارها من النقد الأجنبى بنسبة ١١,٣٠% من القيمة الإجمالية للأنتاج منها على المستوي الكلي لهذا النشاط، وبنسبة تبلغ نحو ١٥,٣% على مستوي منشآت القطاع العام بينما تعد منشآت القطاع الخاص مستهلكا صافيا للنقد الأجنبى وبنسبة ٦٦,٦% من إنتاجها.

أما بالنسبة للأنشطة الأخري التى تمارسها منشآت القطاع الخاص فتقدر نسبة أدخاراتها الصافية من النقد الأجنبي إلى القيمة الإجمالية للأنتاج منها بنحو ٣٨,٧٥% في حالة صناعة السجاد، والكليم والأبسطة، وبنحو ٣٣,٨٥% في حالة صناع أقمشة التريكو والكروشيه ومنتجاتها، وبنحو ٤٨,٨% في حالة صناعة المنسوجات الأخري. وفي هذا الشأن أيضاً تقدر الأدخارات الصافية من النقد الأجنبى في صناعة الملابس الجاهزة في القيمة الإجمالية للإنتاج منها بنسبة تبلغ نحو ٢١,٨٣%.

وعلى المستوي الإجمالي لصناعة الغزول والمنسوجات (دون الملابس الجاهزة) تقدر أدخاراتها الصافية من النقد الأجنبى في إجمالي إنتاجها بنسبة تبلغ نحو ٢١,٨% منه على المستوي الكلي لهذه الصناعة، وبنسبة تبلغ نحو ١٧,٧%، ٢٣,٧٤% منه في حالة كل من منشآت القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص على الترتيب.

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى المساهمة الإيجابية للأنشطة المتنوعة التى تتضمنها هذه الصناعة في توفير النقد الأجنبي وباستثناء نشاط تصنيع الألياف والخيوط الاصطناعية، فإنها تشير في نفس الوقت إلى ارتفاع مساهمة منشآت القطاع الخاص عن مساهمة منشآت القطاع العام في هذا الشأن، حيث إعتماد المنشآت الأولي بدرجة أكبر عنه في المنشآت الثانية على المستلزمات الوطنية من ناحية إلى جانب عنصر الكفاءة الإنتاجية من ناحية أخري. وهنا أيضا يجدر الإشارة إلى ما نصت عليه اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة والموقعة مع إسرائيل وأمريكا، إذ أن إدخال مدخلات إسرائيلية كمكون في إنتاج صادرات هذه الصناعة إلى أمريكا وبنسبة ١١,٧% من قيمة السلعة وفقا لسعر بيع المنشأة إنما يعنى انخفاض نسبة مساهمة إنتاج هذه الصناعة والمصدر إلى السوق الأمريكية عن النسب المشار إليها من قبل وبقدر نسبة تمثيل المدخلات الإسرائيلية في الإنتاج منها ما لم تكن الواردات من هذه المدخلات بديلاً كاملا لواردات أخري مستخدمة في هذه الصناعة. ففي إطار تقديرات نسبة الأدخارات الصافية من النقد الأجنبى في إجمالي إنتاج هذه الصناعة، وعلى مستوي منشآت القطاع الخاص (والتى تساهم بنسبة مرتفعة عنه في حالة منشآت القطاع العام)، وبإفتراض أن المدخلات الأسرائيلية ليست بديلاً وبنسبة ١٠٠% للواردات من المدخلات الأجنبية المستخدمة في هذه الصناعة، فإن مضاعفة الصادرات من إنتاج هذه الصناعة إلى السوق الأمريكية وبنسبة ١٠٠% يصبح ضرورة لتوفير نفس القدر الكمى من النقد الأجنبي والمحقق من صادرات هذه الصناعة. ومن الطبيعي أن تنخفض هذه النسبة إذا كانت الواردات من المدخلات الإسرائيلية بديلاً جزئياً للواردات من المدخلات الأجنبية المستخدمة في هذه الصناعة، وهو ما يلفت الأنظار إلى ضرورة الدراسة المتأنية لإنتاج الصناعة الإسرائيلية من المدخلات اللازمة لصناعة الغزل والنسيج المصرية وكذلك أسعارها مع القياس بالواردات البديلة لها حتى لايكون إستيراد هذه المدخلات الإسرائيلية بديلاً لمدخلات أخري وطنية ومن ثم انخفاض نسبة مساهمة الصادرات من الغزول والمنسوجات أو الملابس الجاهزة إلى السوق الأمريكية من النقد الأجنبي.

الفصل الرابع: "نتائج وتوصيات الدراسة"

أولاً: نتائج الدراسة :

(١) يشارك القطاع العام /الأعمال العام بالنصيب الأكبر فى إنتاج الغزول القطنية ، على الرغم من تناقص الوزن النسبى لإنتاجه فى إجمالى الإنتاج من هذه الغزول خلال السنوات الأخيرة ، مع تزايد الوزن النسبى لإنتاج القطاع الخاص منها ، بينما يساهم القطاع الخاص بالنسبة الغالبة من إنتاج غزول الكتان ، وتنامى هذه النسبة فى السنوات الأخيرة مقابل نسبة محدودة ومتناقصة للقطاع العام فى إنتاج هذه الغزول . وينفرد القطاع العام بإنتاج غزول "الجوت" - أما فى حالة صناعة الغزول الصوفية فيلاحظ تناقص مشاركة القطاع الخاص فى إنتاجها (والذى كان يساهم بالنسبة الأكبر منها فى السنوات الأخيرة من عقد التسعينات) ليساهم بالنصيب الأقل فى الإنتاج منها خلال عامى ٢٠٠٣/٠٢ ، ٢٠٠٤/٠٣ حيث تناقصت الطاقات الإنتاجية المتاحة به ، وذلك مقابل زيادة النصيب النسبى لمنشآت القطاع العام فى إجمالى الإنتاج منها .

(٢) يمكن توصيف صناعة الغزول المصرية بسمة عدم الإستقرار سواء من حيث الإنتاج أو من حيث أسعار مخرجاتها من الغزول . وإن كانت هذه السمة تبدو أقل فى حالة منشآت القطاع الخاص عنه فى حالة منشآت القطاع العام/الأعمال العام . كما تختلف هذه السمه فى درجتها من صناعة نوعية إلى أخرى (غزول قطن/غزول كتان/غزول جوت ....) ومن مظاهر هذه السمة وتباياتها مايمكن ذكره فيمايلى :

* وجود التقلبات فى الطاقة الإنتاجية المستغلة مع وجود الطاقة الإنتاجية العاطلة بتقلباتها السنوية . ففى صناعة غزول القطن وعلى الرغم من تزايد الطاقة الإنتاجية المستغلة بمعدل أكبر عن معدل الزيادة فى الطاقة الإنتاجية المتاحة وبما يعنى تناقص الطاقة العاطلة بها ، إلا أنها مازالت متواجدة بتقلباتها السنوية ، وإن كانت تقل فى حالة القطاع الخاص عنه فى حالة القطاع العام . وكذلك الحال فى صناعة غزول الكتان حيث وجود الطاقة العاطلة بتقلباتها السنوية ، مع وجود تناوب الأدوار فيما بين منشآت القطاع الخاص ، ومنشآت القطاع العام فى هذه السمة فمع وجود الطاقة العاطلة بمنشآت القطاع العام بمعدلات كبيرة تتواجد الطاقة العاطلة فى منشآت القطاع الخاص بمعدلات أقل أو تتلاشى ، ومع غياب الطاقة العاطلة أو وجودها

بمعدل صغير فى منشآت القطاع العام ، توجد الطاقة العاطلة فى منشآت القطاع الخاص بمعدل أكبر ، وهو ماقد يشير بدوره إلى تواجد المنافسة فيما بينهما فى تدبير الإحتياجات من الألياف اللازمة للإنتاج ، فضلاً عن مايشير إليه ذلك وبالتبعية من محدودية العرض من هذه الألياف ووجود الطاقة العاطلة فى هذه الصناعة بنسبة أكبر عنه فى حالة صناعة الغزول القطنية . أما فى حالة صناعة غزول الجوت وعلى الرغم من تناقص الإنتاجية المتاحة بها خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠٠٤/٠٣ وبنسبة ٥٠% عنه خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات إلا أن الطاقة العاطلة بهذه الصناعة تتواجد وبنسبة مرتفعة عنه فى الصناعتين السابقتين مع وجود التقلبات السنوية . ويمكن تفسير تناقص الطاقة الإنتاجية المتاحة فى هذه الصناعة ، مع وجود الطاقة العاطلة الكبيرة بها إلى تحول مستهلكى هذه الغزول إلى بدائل أخرى من الألياف الصناعية لإنتاج المنتج النهائى المستخدمة فى إنتاجه لرخص أسعارها . وكذلك الحال بالنسبة لصناعة غزول الصوف حيث وجود الطاقة العاطلة بتقلباتها السنوية الكبيرة ، وإن كانت بمستوى أقل فى حالة منشآت القطاع الخاص عنه فى حالة منشآت القطاع العام / الأعمال العام.

* وجود التقلبات فى أسعار مخرجات صناعة الغزول ، مع إنخفاض أسعارها بمنشآت القطاع الخاص خلال السنوات التالية لعام ١٩٩٩/٩٨ عن ماكانت عليه خلال هذا العام فى حالة كل من صناعة الغزول القطنية والكتانية ، وذلك على عكس الحال بالنسبة لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام والتى إزدادت أسعار مخرجاتها من غزول القطن خلال العامين الأخيرين (٢٠٠٣/٠٢ ، ٢٠٠٤/٠٣) عنه فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، كما إزدادت أسعار مخرجاتها من غزول الكتان خلال السنوات التالية لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ عنه فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، ويمكن تفسير التباين فيما بين منشآت القطاع الخاص ، ومنشآت القطاع العام فى هذا الشأن بتباين سياسة التسعير فيما بينهما حيث مرونة السياسة السعرية للمنشآت الأولى بغرض إدارة المخزون لديها، بينما قد توصف السياسة السعرية للمنشآت الثانية بالجمود ، وقد يضاف إلى ذلك أيضاً إحتمالات التباين فى نوعية الغزول المنتجة وجودتها . كما سجلت صناعة غزول الجوت إنخفاض أسعارها ثم إرتفاعها خلال هذه الفترة أيضاً ، وهو مايمكن تفسيره بالتقلبات فى أسعار الألياف المستوردة لأغراض هذه الصناعة . أما صناعة الغزول الصوفية فقد سجلت أسعارها بمنشآت القطاع الخاص تزايدها المستمر ، بينما أنخفضت أسعارها فى منشآت القطاع العام خلال السنوات التالية لعام ١٩٩٩/٩٨ عنه فى هذا العام وبإستثناء عام ٢٠٠٤/٠٣ ، وقد

يعزى مثل هذا التباين إلى التباين فى نوعية وجودة الغزول المنتجة وفى السياسة السعرية لكلا القطاعين.

* وجود التقلبات فى حجم المخزون من الغزول فى هذه الصناعة ، وإن تباين حجم هذا المخزون ومدلوله من صناعية نوعية إلى أخرى . ففى صناعة الغزول القطنية ومع وجود التقلبات فى حجم المخزون منها ، إلا أنه تناقص إلى مايعادل إنتاج ١٤ يوماً ، وهو مايشير إلى سرعة دوران المخزون فى هذه الصناعة ، وهو مايعزى بدوره إلى تناقص الواردات منها ونصيبها النسبى فى المعروض منها ، ومن ثم إعتماد الصناعة الوطنية المستخدمة لهذه الغزول على الإنتاج الوطنى من هذه الغزول . وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لصناعة غزول الكتان حيث تناقص حجم المخزون منها ليصل إلى مايعادل ١٣يوماً من المعروض منها فى عام ٢٠٠٤/٠٣ مقابل مايعادل ٤٩ يوماً من المعروض منها فى عام ١٩٩٩/٩٨ . أما صناعة غزول الجوت فتواجه تقلبات كبيرة فى حجم المخزون منها وفى سرعة دورانه حيث بلغت فترة الإحتفاظ بالمخزون منها نحو ٣ شهور عام ١٩٩٩/٩٨ ثم تناقصت إلى مايقرب من ٢٢ يوما فى عام ٢٠٠٢/٠١ ، وإزدادت لتصل إلى نحو ٧١ يوماً فى عام ٢٠٠٤/٠٣ ، وهو مايمكن تفسيره بنفس الأسباب السابق ذكرها حيث تحول مستهلكى هذه الغزول إلى البدائل من الألياف والغزول الصناعية . كذلك تتصف صناعة الغزول الصوفية بنفس السمة وإن كان بدرجة أقل .

(٣) تكشف نتائج نشاط صناعة الغزول فى مجملها خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ عدم تحقيق هذه الصناعة عائداً على مبيعاتها ، وإن أختلف الوضع فى حالة منشآت القطاع الخاص عنه فى حالة منشآت القطاع العام/الأعمال العام حيث تحقق المنشآت الأولى عائداً يبلغ نحو ١٤,٦% ، بينما تحقق المنشآت الأخيرة خسائر على مبيعاتها من الغزول والمنسوجات وبنسبة ٤٢,٤% تقريباً . وإذا كانت صناعة الغزول بمنشآت القطاع الخاص تحقق عائداً على مبيعاتها وبالمعدل المشار إليه فإنها تعد بذلك أقل حلقات التصنيع تحقيقاً للعائد فى سلسلة حلقات إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى ، حيث يحقق منتجى الألياف الخام الطبيعية من قطن ، وكتان عائداً على مبيعاتهم وبنسبة تبلغ نحو ٤٥% ، ٣١% على الترتيب ، كما تحقق منشآت القطاع الخاص القائمة على تجهيز هذه الألياف عائداً يبلغ نحو ٤٧% فى حالة القطن ، ونحو ٢٢% فى حالة الكتان ، وإن كان معدل عائد هذه المنشآت ينخفض إلى نحو ٨% فى حالة الألياف

والخيوط الصناعية . كما تحقق منشآت القطاع الخاص المشتغلة فى صناعة النسيج (دون الغزول) عائداً يبلغ نحو ١٨% تقريباً ويرتفع هذا العائد ليصل إلى نحو ٢٥% فى حالة تفصيل وتصنيع الملابس الجاهزة ، وليصل إلى مانسبته ٤٧,٦% فى حالة السجاد ، ٢٢,٢% فى حالة التريكو والكروشيه وإن إختلف الوضع فى حالة منشآت القطاع العام/ الأعمال العام الذى يحقق خسائر فى جميع حلقات هذه الصناعة .

(٤) كما تكشف أيضاً نتائج نشاط صناعة الغزول خلال العام المشار إليه إلى أنها تعد أقل حلقات إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى تحقيقاً للقيمة المضافة حيث تقدر نسبة القيمة المضافة الصافية والمباشرة فى الإنتاج منها بما نسبته ١٣% على المستوى الكلى لهذه الصناعة ، وبنسبة ١٩,٣% على مستوى منشآت القطاع الخاص ، بينما تحقق منشآت القطاع العام خسائر تصل إلى مانسبته ٣٧,٨% من إنتاج هذه الصناعة . أما حلقات الإنتاج والتصنيع الأخرى فتقدر نسبة القيمة المضافة الصافية والمباشرة فى الإنتاج بها نحو ٨٣,٣% ، ٧٤,١% فى حالة كل من إنتاج القطن الخام ، والكتان الخام على الترتيب ، وبنحو ٥٣,٤% ، ٢٦% فى حالة المنشآت القائمة على تجهيز كل من هذه الألياف وعلى الترتيب . أما فى مرحلة تصنيع النسيج فتصل نسبة القيمة المضافة نحو ٢٤,٤% من الإنتاج على المستوى الكلى للصناعة وبنسبة ٢٣,٩% ، ٦٧,١% فى حالة كل من منشآت القطاع الخاص ، والقطاع العام على الترتيب .

(٥) تساهم صناعة الغزل والنسيج فى التراكم الرأسمالى ، وإن كان صافى مساهمتها فى التراكمات الرأسمالية الثابتة تقل عن معدل أهلاك الأصول الثابتة ، ويستوى فى ذلك كل من منشآت القطاع العام/الأعمال العام ، ومنشآت القطاع الخاص . ويتمثل الجانب الأكبر فى مساهمات هذه الصناعة فى التكوينات الرأسمالية فى الإضافات إلى المخزون السلعى . ومع ذلك يمكن النظر إلى أن إضافات هذه الصناعة إلى المخزون من مستلزمات الإنتاج تعد فى الحدود الملائمة لتأمين إحتياجات هذه الصناعة حيث تصل فترة الإحتفاظ بالمخزون بها وعلى مستوى كل من القطاعين العام والخاص نحو ٣,٥ شهر ، وهى قد تكون سياسة مرغوبة فى ظل وجود التضخم . أما الإضافات إلى المخزون من المنتج تام الصنع فقد تعبر عن عدم قدرة منشآت القطاع العام على تصريف الإنتاج بقدرة مماثلة لقدرات منشآت القطاع الخاص حيث تصل فترة

الإحتفاظ بالمخزون فى المنشآت الأولى نحو ٢,٦٠ شهراً ، بينما تصل هذه الفترة إلى مايقرب من ٠,٧٩ شهر فى حالة منشآت القطاع الخاص .

(٦) تعد صناعة الغزل والنسيج فى مجملها مدخراً صافياً للنقد الأجنبى حيث يحقق الميزان التجارى فائضاً سنوياً . أما على مستوى المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة ، فتعد المنشآت المشتغلة بتصنيع الغزول والمنسوجات معاً مدخراً صافياً للنقد الأجنبى وبنسبة ١٩% من القيمة الإجمالية لإنتاجها السنوى . أما المنشآت المشتغلة بتصنيع المنسوجات فتعد مدخراً صافياً للنقد الأجنبى وبنسبة ٢٦% من القيمة الإجمالية لإنتاجها السنوى على المستوى الكلى لهذه الصناعة. أما الصناعات الأخرى والممثلة فى صناعات السجاد ، والتريكو ، والأنسجة الأخرى فتعد مدخراً صافياً للنقد الأجنبى وبنسبة تبلغ نحو ٣٩% ، ٣٤% ، ٤٩% من القيمة الإجمالية للإنتاج السنوى لكل منها على الترتيب ، بينما تصل هذه النسبة إلى مايقرب من ٢٢% فى حالة الملابس الجاهزة .

(٧) إن وجود عدم الإستقرار فى صناعة الغزول من الجوانب المشار إليها ، وضعف العائد على مبيعاتها بالقطاع الخاص مقارنة بمراحل الإنتاج والتصنيع الأخرى إلى جانب ماتحققه منشآت القطاع العام / الأعمال فى هذه الصناعة من خسائر يمكن أن يعزى إلى قصور الترابط فيما بينها والأطراف الأخرى المتعاملة فى هذه السوق والممثلة فى موردى الألياف الخام اللازمة لهذه الصناعة ، وفى صناعة النسيج المستخدمة للغزول ، وفى قطاع التجارة الخارجية، وكذلك أيضاً إلى بعض جوانب القصور المتواجدة لدى أى من هذه الأطراف ، وفى منشآت تصنيع الغزول ذاتها . ويمكن الإشارة إلى ذلك فيمايلى :

* تعد الألياف الخام من الأقطان ، والكتان هى المكون الرئيسى لتشغيل هذه الصناعة بمراحلهما المختلفة إلا أن التقلبات فى الإنتاج منها ، وإرتفاع أسعارها أمام المنافسة مع غيرها من المحاصيل الزراعية خاصة الأرز ، والقمح ، والبرسيم ، والأذرة (فى إطار نظام الزراعة المصرية ووجود الدورة الزراعية وتعاقب المحاصيل) لابد وأن ينعكس بدوره على التقلبات فى صناعة الغزول ، وإنخفاض العائد منها .

* إن السياسة الزراعية في حد ذاتها تميل في تخصيصها للأراضى المنزرعة بأصناف القطن المختلفة إلى التوسع في المساحات المنزرعة بأصناف القطن طويل التيلة من أجل تصديره في صورته الخام على حساب المساحات المنزرعة بالأصناف الأخري الأقل سعراً والمطلوبة للصناعة المصرية.

* إن ربط سعر شراء الأقطان الخام من المنتجين بأسعار تصديرها إلى الخارج، وتردد الدولة في شراء الأقطان بما يسمى بأسعار الضمان يجعل تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية تنعكس بالتبعية على ظروف التشغيل بهذه الصناعة حيث تردد الدولة في تحمل أعباء الدعم الذى تقدمه هذه الصناعة في حالة أرتفاع الأسعار.

* إن وجود القصور في عمليات زراعة وجنى الأقطان، وما ينشأ عنها من عيوب أو عدم جودة الأقطان المنتجة إلى جانب تراخى الأطراف المسئولة عن شراء الأقطان عن هذه العيوب، يحمل صناعة انغزول بالنتائج السلبية لهذه العيوب، ليس فقط من منظور إرتفاع التكلفة أمام الحاجة إلى أجراء عمليات صناعية إضافية لتجنب هذه العيوب، بل أيضاً لإنتاج غزول لا تتوافر بها شروط الجودة المطلوبة لصناعة النسبج الوطنية أو المطلوبة في السوق الخارجية.

* إن منشآت تجهيز الألياف الخام خاصة القطن (صناعة حلج وكبس القطن) تنتج عادة لحساب الغير مقابل تكاليف خدماتها والتى لا ترتبط بأسعار القطن (أو الكتان) ومن ثم لاتتأثر بالتقلبات السعرية للألياف، ومن ثم تحقيقها لعائد مرتفع بالقياس إلى صناعة الغزول.

* ترتبط صناعة الغزول القطنية بالسوق الخارجية في تصريف جانب من إنتاجها تراوح ما بين ١٤%-١٩% من المعروض منها، كما ترتبط صناعة غزول الكتان بهذه السوق في تصريف ما يزيد عن ٥٠% من إنتاجها. وعلى الرغم من وجود الميزة النسبية الظاهرة لهذه الغزول في السوق الدولية إلا أن قدرتها التنافسية في هذه السوق أتجهت إلى التناقص في السنوات الأخيرة، مع قرب الإنتهاء من نظام الحصص المنفذ من قبل، وذلك عكس الحال في حالة الألياف الخام منها والتى أكتسبت قدرة تنافسية عالية في هذه الأسواق.

* كذلك ترتبط صناعة الغزول بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والتى تمثل جانب الطلب على الغزول، وحيث ترتبط أيضاً الصناعات الأخيرة بالأسواق الخارجية في تصريف ما يقرب من ٣٣% من إنتاجها إلى الأسواق الخارجية، إلا أن القدرة التنافسية للبعض من منتجات هذه الصناعة في هذه الأسواق أخذت في التناقص مع قرب الإنتهاء من نظام الحصص، كما أن البعض منها (الأقمشة القطنية) أقتربت من فقد قدرتها التنافسية في هذه الأسواق مع عام ٢٠٠٣، وهو ما يكشف عن تراخى الأطراف الأخري (مثل مكاتب التمثيل التجاري، وصندوق دعم صناعة الغزل والنسيج... ألخ) المعنية بهذه السوق في القيام بدورها المخطط، وكذلك إلى إحتمالات القصور المتواجد في المنشآت المنتجة في حد ذاتها إما من جانب إرتفاع التكلفة أو غياب المواصفات المطلوبة من الأسواق الخارجية في منتجاتها أو تحمل مسئولية الترويج لإنتاجها في الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة.

* وكذلك أيضاً إذا كانت صناعة الغزول والمنسوجات تعتمد على تصريف ما يقرب من ٦٧% من إنتاجها على السوق الوطنية، والتى تشارك منشآت القطاع العام بما نسبته ٢٢,٤% تقريباً من إنتاج المنسوجات، كما تقوم بأنتاج النسبة الغالبة من غزول القطن (٦٣% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤) والتى تمثل غالبية الإنتاج في صناعة الغزول، فإن غياب الكفاءة الإنتاجية لهذه المنشآت مع تحملها لخسائر كبيرة لاتمكنها من الإستثمار والتوسع أو تحديث إنتاجها لابد وأن يكون له مردودة على صناعة الغزول. وتكمن أسباب ضعف الكفاءة وتحقيق الخسائر في هذه المنشآت في العوامل التالية:

- وجود القصور الإدارى في منشآت القطاع العام، والذى تتمثل مظاهره في أرتفاع نسبة تمثيل مكون المستلزمات السلعية والخدمية في إنتاجها بالقياس إلى مثيلتها في القطاع الخاص، فضلاً عن تركز إنتاج هذه المنشآت في نوعيات محدودة من المنسوجات قد تتصف برخص قيمتها، وذلك بالقياس إلى منشآت القطاع الخاص الذى يتنوع إنتاجه بدرجة كبيرة ويميل إلى إنتاج السلع مرتفعة القيمة، وتلك التى يمكن النفاذ بها إلى الأسواق الخارجية.
- إرتفاع تكلفة مكون الأجور في القيمة الإجمالية للأنتاج حيث تصل نسبته إلى ما يقرب من ٣٠% بهذه المنشآت مقابل نسبة تبلغ نحو ٨,٥% في حالة منشآت القطاع الخاص

(مع تباين هذه النسب إلى حد كبير من صناعة نوعية إلى أخري)، حيث أرتفاع متوسط أجر العامل في هذه المنشآت عن نظيره في منشآت القطاع الخاص، فضلاً عن إنخفاض إنتاجيته بالقياس إلى إنتاجية العامل في منشآت القطاع الخاص.

- إرتفاع مكون أعباء الدين في القيمة الإجمالية لإنتاج منشآت القطاع العام/ الأعمال حيث تصل إلى ما نسبته ٤٢,١% على المستوي الكلي لصناعة الغزل والنسيج بهذه المنشآت بينما تصل في منشآت القطاع الخاص إلى ما نسبته ١,٢% من إنتاجه (مع تباين هذه النسب وإلى حد كبير من صناعة إلى أخري.

- يصاحب أرتفاع نسبة تمثيل مكون الأجور، وأعباء خدمة الدين في منشآت القطاع العام التى تجمع ما بين صناعة الغزول، والمنسوجات، أستحواز المشتغلين بهذه المنشآت على ما يقرب من ١٠٠,٦% من القيمة المضافة بها، كما تستحوز مصادر التمويل على نسبة بلغت نحو ١٤٥,٦% منها، كما بلغ نصيب كل منهما في المنشآت التى تقوم على صناعة النسيج فقط (دون الغزول) على ما نسبته ٣٥,٦%، ٤٥٦,٦% من القيمة المضافة ولكل منهما على الترتيب. كما بلغ نصيب العمال من القيمة المضافة في هذه المنشآت ما يقرب من ١٣٦,٦%، ١٤٩,٧%، ١٦٠,٩% في حالة كل من صناعات حلج وكبس القطن، وتجهيز ألياف الكتان، وصناعة الألياف والخيوط الصناعية على الترتيب، بينما بلغ نصيب مصادر التمويل في كل منها وعلى الترتيب نحو ٣,٦%، ١٩٦,٥%، ٣١% من القيمة المضافة، وحيث تشير هذه المؤشرات إلى عدم تحقيق هذه المنشآت لفائض يمكن إستثماره في التوسع أو تطوير الأنتاج، بل أن السحب على المكشوف هو رصيدها الدائم.

- إن غياب الكفاءة الإنتاجية في منشآت القطاع العام وبما تنطوي عليه من أرتفاع تكلفة مكون المستلزمات السعية والخدمية في القيمة الإجمالية لإنتاجها ينطوي على وجود تحويلات ضمنية من هذه المنشآت إلى الخزينة العامة للدولة تبلغ نسبتها نحو ١٩% من قيمة الأنتاج في حالة المنشآت التى تجمع ما بين تصنيع الغزول، والمنسوجات، والمنشآت المشتغلة في تصنيع الألياف والخيوط الصناعية، حيث تتمثل هذه التحويلات الضمنية في ضريبة المبيعات على مشترياتها دون ما قد تشمله من رسوم جمركية على وارداتها من مستلزمات الإنتاج.

ثانيا: توصيات الدراسة :

١- إلتزام الوسطاء، والشركات المشترية للأقطان بتحديد رتب الأقطان المشتراة وفقا لمواصفات الجودة الفعلية في أثناء عمليات الفرز وتحديد الرتب.

٢- توجه السياسة الزراعية نحو تخصيص المساحات المنزرعة بأصناف الأقطان المطلوب للصناعة المحلية في ضوء أحتياجاتها الفعلية.

٣- إعادة النظر فيما تتقضاه منشآت تجهيز الألياف الخام الطبيعية من قطن، وكتان مقابل خدماتها للغير على نحو يحقق العدالة في توزيع العائد بين المراحل المختلفة في صناعة الغزل والنسيج.

٤- إنشاء صندوق لموازنة الأسعار فيما بين حلقات الأنتاج والتصنيع المختلفة داخل صناعة الغزل والنسيج بدءاً من مرحلة إنتاج الألياف الخام وإنتهاء بأنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة.

٥- تفعيل الدور المخطط للمؤسسات والتنظيمات القائمة المعنية بتطوير صناعة الغزول والمنسوجات ، وبفتح الأسواق الخارجية أمام صادراتها (مثل مركز تحديث الصناعة/ صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات).

٦- عدم الركون إلى التوقعات المنتظرة من إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) والسعي نحو فتح أسواق جديدة أمام الصادرات من هذه الصناعة، والإستفادة من التكتلات الإقتصادية المنضمة إليها مصر سواء في المنطقة العربية أو في أفريقيا.

٧- ضرورة إجراء الدراسات المتأنية واللازمة لتجنب ما قد ينشأ عن إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) من نتائج سلبية على الصناعة الوطنية للغزول والمنسوجات والخارجة عن هذه المناطق أو على الصناعات المغذية لها.

٨- إعادة النظر في التخفيضات الجمركية الأخيرة التى تمت على التعريفة الجمركية المنسقه بما يجعلها تنازلية مع تقدم مراحل التصنيع داخل هذه الصناعة لتجنب وجود المنافسة فيما بين الأنتاج من الصناعة الوطنية، والأنتاج المماثل المستورد في السوق الوطنية.

٩- إن التفكير في إعادة هيكلة منشآت القطاع العام من خلال تخفيف أعباء الدين لتمكينها من تحقيق فائض يساعدها على التطوير، ليس بالأمر الكافى بمفرده في أي

من مراحل التصنيع في هذه الصناعة بأستثناء مرحلة النسيج التى قد يفيد فيها هذا الأجراء بمفرده.

١٠- إن إعادة هيكلة العمالة المشتغلة بمنشآت القطاع العام/ الأعمال العام كمحور آخر لإعادة توزيع القيمة المضافة وتمكينها من تحقيق فائض لايفيد أيضاً بمفرده بأستثناء المنشآت المشتغلة في صناعة حلج وكبس القطن.

١١- إن الجمع فيما بين إعادة هيكلة كل من العمالة وأعباء الدين معاً بغرض إعادة توزيع القيمة المضافة وتمكين منشآت القطاع العام/ الأعمال العام من تحقيق فائض قد يأتى بالنتائج المستهدفة في حالة المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف الخام الطبيعية (قطن وكتان) وكذلك المنشآت المشتغلة بتصنيع الغزول، والمنسوجات، وإن كانت النتائج المتوقعة قد لاتكون بالأمر الكافى. هذا وإن كان الجمع بين هذين المحورين لايفيد في حالة منشآت القطاع العام المشتغلة بتصنيع الألياف والخيوط الصناعية.

١٢- على الرغم مما تحصل عليه الدولة من تحويلات ضمنية من نشاط صناعة الغزول والمنسوجات إلا أن إستخدام أداة الدعم أو الإعانة أو التخفيضات الجمركية لن يكون كفيلاً بمفرده لتمكين منشآت القطاع العام المشتغلة في هذه الصناعة من تحقيق فائض.

١٣- إن تطوير إدارة منشآت القطاع العام/ الأعمال العام بغرض الأرتفاع بأنتاجيتها وتحسين نسبة القيمة المضافة في إنتاجها يظل هو المحور الأساسي لتمكين هذه المنشآت من الإستثمار والإستمرار في النشاط، وإن كان ذلك لا ينفى أهمية الأدوات الأخري اللازمة لإعادة توزيع القيمة المضافة كعامل مساعد في تحقيق هذا الهدف بفاعلية.

المراجـــع

١- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٩٢٧، ٢٠٠٥/١٢/١٢، ص ٣٩.

٢- الجهـــاز المركـــزى للتعبئـــة العامـــة والإحصـــاء، إحصـــاء الإنتـــاج الســـلعى لعـــامى ٢٠٠٢/٢٠٠٣،٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى لمنشـآت القطـاع الخاص، القاهرة، يوليو ٢٠٠٥.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى لمنشـآت القطـاع العام، الأعمال العام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ، يونيه، ٢٠٠٥.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومى للمعلومات، القاهرة.

٧- المجالس القومية المتخصصة، حاضر ومستقبل صناعة الغزول والملابس فـي مصـر، شـعبة الصناعات والثروة المعدنية، دراسة غير منشورة.

٨- المعهد العربى للتخطيط بالكويت، القدرة التنافسـية وقياسـها، جسـر التنميـة، العـدد الرابـع والعشرون، الكويت ، ديسمبر ٢٠٠٣.

٩- جودة عبد الخالق، الصناعة والتصنيع في مصر، الواقع والمستقبل حتى عـام ٢٠٢٠ المكتبـة الأكاديمية، القاهرة.

١٠-شبكة الانترنت موقع وزارة المالية المصرية.

١١-عادل مصطفى محمد (وآخر)، الصادرات المصرية من المنتجات القطنية النسـيجية فـي ضـوء الاتفاقات الدولية للمنسوجات، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الخامس، العدد الثانى، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٥.

١٢-عمر رمزى، تأثير العولمة على الاستراتيجيات التسويقية لصادرات الملابـس الجـاهزة ، كليـة التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.

١٣-غرفة الصناعة النسيجية، ورقة تعريفية ، القاهرة ٢٠٠٦.

١٤-فادية محمد عبد السلام ، المناطق الصناعية المؤهلة وتأثيرها على العمل فـي مصـر ، مركـز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القـاهرة، مـارس ٢٠٠٦.

١٥-معهد التخطيط القومى، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (١٤٢)، يناير ٢٠٠١.

١٦-وزارة التجارة والصناعة، وحدة المناطق الصناعية المؤهلة، ندوة المناطق الصناعية المؤهلة في مصر، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٥.

١٧-وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للأقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

١٨- Anne M. Thomson, Commodity Chain analysis, FAO, Roma,1998.

١٩- United Nation, International Trade Statisticis, Year Book, Trade by Country, trade by commodity, Various Issuse (Various Years from 1990 -2004)

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation Egyptian Territories	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر الغربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third World countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt,	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries.	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦

٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـرد التنميـة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨

١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفتـــرة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الـــرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١

١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونيه ٢٠٠٦
١٨٨	الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونيه ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وامكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونيه ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر(التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) "على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونيه ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزول	يونية ٢٠٠٦